الباب السابع

أعضاء
جمهورية الفساد

obeikan.com

obeikan.com

الفصل الأول

أولهم مباحث أمن الدولة

إذا كان قهر العباد هو التهمة التى برر السادات بها ، ثورته المزعومة للقضاء على ما أسماه وقتها بمراكز القوى ، وإذا كان الغباء السياسى هو التهمة التى ألصقت بهؤلاء بعد دخولهم السجن ، لفشلهم فى السيطرة على مقاليد الأمور والانقلاب عليه ، وقت أن كانت السلطة فى أيديهم ، فإن العهد المبارك فى عمره المديد ، حمل طوال ما يزيد عن ٢٧ عاما مراكز قوى أخرى ، تعلمت من الماضى ووعت دروسه ، حتى بات التخلص منها تخلصا من النظام ذاته ، بعد أن امتزجت به واختلط بها فى عباءة الحكم ، كما اختلطت به تحت عباءة المصلحة والسيطرة على كل مقاليد الحياة فى مصر ، وتسييرها وفق مصالحها !

الأسماء رغم معرفة الناس بها ، لا تبدو فى مجملها أكثر أهمية من الأشباح ، حيث يعتبر بعض المراقبين أن أسماء على شاكلة أحمد عز ، برغم ما يتمتع به من سطوة على الأقل داخل مجلس الشعب ، أو من خلال سيطرته شبه الكاملة على صناعة الحديد فى مصر ، إلا أن تلويحه وأقرانه من مراكز القوى الظاهرة بما يملكون من سطوة ، يخفى العديد من المراكز الأعلى قدرة ، التى تفضل العمل فى الخفاء ، ومن أجلها يتم تمرير القوانين وإخفاء الحقائق ، كما هو الحال فى إخفاء تفاصيل صفقات تصدير الغاز لإسرائيل ، وحماية المتسببين فى سرطنة حياة الناس ، والقضاء على كل ما هو أخضر على أرض المحروسة ، هؤلاء فوق الرقابة ومن يذكرهم أو يحاول الكشف عنهم يتعرض للمساءلة» ، وهو ما يفسر صعوبة القضاء عليهم لتشابك مصالحهم مع مصالح الكبار، وإلا لماذا لم يتم التضحية بأى منهم أو مساءلتهم ؟

وهم الذين تبدوا تخوتهم على سطح مياه النظام ، يعرفهم القاصى والدانى ، كما يعرف الذين يرتدون حلة الغطس تحت ركام الموج ، خاصة فى ظل حكم العائلة التى أضيفت إلى مراكز القوى في السنوات السبع الأخيرة ، فأصبحت تسبغ حمايتها على حواريها بلا حدود ، منذ اللحظة التي دخل فيها جمال مبارك عالم السياسة ، فتخلقت حميات طبيعية تستمد الحماية منه ، بما يمكنها من تحريك مؤسسات ضخمة ، يخشاها

الموظفون أصحاب السلطة ، سواء كانوا وزراء أو من هم دونهم ، وسرعان ما يتحول الفرد فيها إلى صاحب وضع حساس يمنحه القوة ويفرض عليه الشطارة في البعد عن المشكلات المباشرة ، على طريقة « افعل ما تريد دون أن تترك دليلا يرشدهم إليك ، أو اذبح ولا تشترى السكين من الفجالة ! فيحدث لك مثلما حدث لقاتل هبة ونادين المزعوم ».

حامى حمى منظومة الكبار الذى يدير مصر من الباطن ، هو جهاز مباحث امن الدولة ، الذى يحكم ضباطه كافة مؤسسات الدولة ، من الجامعة إلى مجلس الشعب ، مروراً بكل تفصيلات الحياة فى مصر ، فتقرير أمن الدولة هو تأشيرة الدخول إلى جنة الحياة السعيدة ، وهو أيضا صك الغفران أو الإعدام والخروج من الحياة نهائيا ، كما أن العلاقة معه هى مفتاح الوجود الشرعى ، شهادة الميلاد والحياة والتخرج والوصول إلى أى محطة يريدها المتقرب من تقربه إلى «أباطرة» الجهاز ، فبرغم تغير النظام فى مصر أكثر من مرة إلا أن الدور السياسى لمباحث أمن الدولة لم ينته ، بل اتسعت صلاحياته بشكل خرافي، ليس للحماية ، بل للسيطرة والتحكم وضمان الولاء الكامل في كل المؤسسات.

مخبرو أمن الدولة أصبحوا من كل فئات المجتمع ، ومندوبون يتنقلون وفق خط سير يومي من مناطق التوتر في الشوارع إلى كل غرفة مغلقة لها تأثير على القرارات في مصر ، سلطة تتضخم في ظل قانون الطوارئ، الذي جعل الاستثناء طبيعياً طيلة ٢٧ سنة ، من هذا الرحم ولد نفوذ الجهاز المرعب في مصر، فلم يعد جهاز حماية سياسية بل جهاز إدارة سياسية ، لذلك أصبح كل المواطنين متهمين حتى يثبت العكس.

وارتفعت أعباء الجهاز إلى درجة أصبح يحتاج إلى خبراء في كل المجالات، من الاختراعات العلمية إلى جمعيات مساعدة الفقراء ؛ وليس غريباً هنا ما يرصده الباحث سامر سليمان في كتابه «نظام قوي ودولة ضعيفة» من ارتفاع مصاريف وزارة الداخلية في تسعينيات القرن الماضي إلى حدّ غير مسبوق. «ولم يقتصر نموّ وزارة الداخلية على نصيب متزايد من الإنفاق العام، ولكنه تضمن أيضاً زيادة عدد أفراد الشرطة من ١٥٠ ألفاً في ١٩٧٤ إلى أكثر من مليون في ٢٠٠٢» ، هذه إشارة واضحة طبعاً إلى أن «الوظيفة الاجتماعية للدولة تناقصت لمصلحة الوظيفة الأمنية». ليس هذا فقط، بل ان البوليس يعتمد على العمل بالسخرة في قوات الأمن المركزي «التي يبلغ

عدد أفرادها ٤٥٠ ألفاً طبقا لدراسة أجراها الباحث عبد الخالق فاروق من المجندين في الخدمة العسكرية الإجبارية» .

هذه بعض ملامح مراكز القوى فى العهد المبارك ، دائرة من الأشباح على صلة بآل الحكم ، تتصل بها وتليها دوائر أخرى عائلية تحكم وتتحكم أمام الناس ، وتمسك بكلتاها دائرة أمنية مرعبة تدير المناخ وتعبد الطريق أمام الجميع ، ليعمل ويتربح فى أمن وأمان ، بينما فوهات التقارير الأمنية مصوبة إلى بقية الشعب ، كلما حاول الفضفضة صرخ المخبر «ها مين هناك ؟!» .. كل ذلك يحمي فسادا تغول بطول البلاد وعرضها ، ومنح آل الحكم ومن معهم صك المتاجرة في لحمها وعضمها حتي أن وزيرا واحدا تحدي الجميع ، ليبيع ويبيع دون أن يردعه أحد ، ولما انتهي دوره أرسله مبارك إلي الخارج ليعمل مديرا بالبنك الدولي ، ليكون رأس حربة النظام في الاقتراض من هناك بدعوي التنمية ، فيما لم تكن تلك الأخيرة إلا تنمية لجيوب وخزائن المحاسيب من أعضاء اتحاد ملاك مصر في جمهورية الفساد .

دولة سوزان مبارك

صورة رقم (٣٢)

علي رأس هؤلاء تأتي الملكة المتوجة ، هانم الجمهورية وسيدتها الأولي التي أكدت ما أشرنا إليه في الثامن من مارس ٢٠٠٦ وجاء فيه :« رغم ترحيبنا بقرار السيدة سوزان مبارك محبوسة حاليًا على ذمة التحقيقات إعفاء النساء المعيلات العاملات من صناعة الدواجن من القروض التي حصلن عليها من الصندوق الاجتماعي للتنمية.. إلا أنه «قرار يحمل معه العديد من علامات الاستفهام والتعجب والدهشة.. فالقرار غريب علي طبائع الأسرة الحاكمة من حيث تفضيلها للمواطن المستثمر والمواطن رجل الأعمال وعدم اهتمامها بالفقراء والكادحين الذين لا تتوقف الحكومة عن التنكيل بهم وتشريدهم وتعذيبهم.. هذه واحدة أما الثانية فبأي صفة تصدر زوجة الرئيس مثل هذا القرار؟! وأي صلاحيات تملكها وتسمح لها بإسقاط هذه القروض؟! ومن سيدفع هذه الأموال ؟ ، وإذا كنا نعرف بحكم العشرة التي طالت أن الأسرة إذا منحت بيد فإنها تأخذ أضعاف ما منحت بالأخرى.. فما هو المقابل الذي ستدفعه آلاف الأسر الفقيرة؟!

الأسئلة كثيرة، وعلامات التعجب أكثر.. وبين هذه وتلك يبقي موقف سوزان مبارك محيراً، وغير مفهوم في ظل ما تتمتع به من مناصب وصلاحيات لم تكن تملكها كليوباترا أو أي من ملكات مصر أو فراعينها، فهي ترأس ما يزيد علي ١٣ لجنة ومجلس ومشروع وحركة وتلعب أدواراً واضحة في تغيير الوزراء وتشكيل المجالس النيابية.. وتتجاوز قراراتها الدستور والقانون ، جاءت في المركز الثاني ضمن أقوي ٥٠ امرأة عربية، بعد الملكة رانيا ملكة الأردن، في آخر تضيف للنسخة العربية من مجلة «فوربز» الأمريكية الاقتصادية الشهيرة.

القائمة التي اعتلتها الملكة رانيا في بداية العام الماضي «٢٠٠٥» ، ضمت ٩ نساء إما زوجات أو بنات حكام أو لهن علاقة عائلية ما بالحكام العرب، ومنهن بالطبع صاحبة المركز الثاني السيدة سوزان صالح ثابت، المولودة في ٢٨ فبراير ١٩٣٧ بمحافظة المنيا بصعيد مصر، والشهيرة بسوزان مبارك، باعتبارها الاجتماعي كقرينة للرئيس حسني مبارك.

وجود قرينة الرئيس في مقدمة «فوربر» كثاني أقوي امرأة عربية لم يأت من فراغ، لكنه نتيجة لطوح بدأ هادئا في بداية حياتها عندما كانت زوجة لنائب رئيس الجمهورية، إلا أنه تحول إلي طموح جامح بعد أن أصبحت زوجة لرئيس الجمهورية، ترأس ما يزيد علي الثلاثة عشر مجلسا ولجنة وجمعية وحركة حسبما يوضح موقع

المجلس القومي للمرأة ، في البداية لم يشعر بها أحد، لكنها الآن ترأس اللجنة القومية للمرأة وكذلك المجلس القومي للمرأة، والمجلس القومي للطفولة والأمومة، وجعلت اهتمامها بالطفل والأسرة والمرأة أساسا لعملها، ومنذ ١٥ عاماً أو يزيد وهي تضع مشروع مكتبة الأسرة تحت رعايتها المباشرة.

مناصب متعددة

سوزان مبارك هي رئيس مجلس إدارة جمعية الرعاية المتكاملة التي أسستها عام ١٩٧٧ كجمعية لا تستهدف الربح وهي أيضا مؤسس ورئيس مجلس إدارة جمعية تنمية خدمات المجتمع في مصر الجديدة وهي مؤسس ورئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للطفولة والتنمية، وهي منظمة غير حكومية أنشئت أساسا لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في مجال تنمية الطفل، وهي صاحبة المبادرة ومؤسس مركز أدب الطفل المصري للتوثيق والبحوث والمعلومات، ومؤسس متحف التاريخ الطبيعي للأطفال في مصر والذي يحمل اسمها، وهي صاحبة المبادرة في القانون الموحد للطفل في مايو ١٩٩٦، ورئيس القسم المصري للمجلس الدولي لكتب الشباب، كذلك هي رئيس الجمعية المصرية للهلال الأحمر وصاحبة المبادرة في الحملة القومية للنقل الآمن للدم، وأخيراً وليس آخرا هي رئيس الحركة الدولية للمرأة من أجل السلام، ورئيس مجلس أمناء مكتبة الإسكندرية.

مناصب قرينة الرئيس تجعلنا نقف متأملين لهذه الصفات المتعددة فهي ترأس اجتماعات وترعي أنشطة بمناصب وألقاب مختلفة، مرة باسم قرينة الرئيس، وثانية باسم رئيس اللجنة الاستشارية الفنية للمجلس القومي للطفولة والأمومة، وثالثة باسم رئيس جمعية الرعاية المتكاملة، ورابعة وخامسة.. إلي آخر ما ذكرناه من مناص، جعلتها مسئولة مباشرة عن مجالات عديدة والمسئولية كما يفسرها العديد من الخبراء والمراقبين تأخذ طابعا تنفيذيا وتشريعيا (باقتراح تشريعات» مثل قانون الجنسية والقانون الموحد للطفل وقضائيا (باقتراح محاكم) مثل محكمة الأسرة.

هذه المناصب والمسئوليات أكثر من ٩٠٪ من القطاعات الشعبية في مصر «المرأة- الطفولة- التعليم- الصحية- الثقافة- البيئة- الداخلية- الشؤون الاجتماعية- العدل- الإعلام- التخطيط والإسكان» ومن خلال عينة عشوائية لهذه الأنشطة خلال أسبوع واحد فقط نستطيع أن نري أن السيدة قرينة الرئيس قادت حملة لتنفيذ

بروتوكول الحد من انتشار المخدرات بين أطفال الشوارع من خلال المجلس القومي للطفولة والأمومة وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمنع انتشار الجريمة، اللذين تعاونا تحت إشراف السيدة سوزان مبارك بالطبع في إعداد مشروع لخفض الطلب علي المخدرات بين أطفال الشوارع بالقاهرة والإسكندرية وذلك في إطار الحملة القومية لمكافحة المخدرات التي تقودها أيضا السيدة حرم الرئيس!!

الغريب أن المشروع تضمن تطوير مرافق وخدمات ومراكز الشرطة وتدريب الضباط، كما تم إنشاء لجنة لمراقبة المشروع تضم ممثلي وزارات الشئون الاجتماعية (التضامن الاجتماعي حاليا) والعدل والداخلية، أما الأغرب أن هذا المشروع كان في يوليو ٢٠٠٣، أما في ٢٠٠٦ فقد كشفت دراسة للدكتور محمد محمود الحافي أستاذ الطب الوقائي والصحة العامة بجامعة أسيوط عن وجود ٢٣٠ نوعاً من المخدرات بمصر، وأن حجم تجارة المخدرات يصل إلي ٣ مليارات جنيه سنويا أي ما يمثل ٨٪ من التجارة العالمية!!

نري أيضا قيام السيدة «حرم الرئيس» وهي تفتتح مكتبة المعادي كرئيس لجمعية الرعاية المتكاملة، ونراها وهي ترأس اجتماع اللجنة الفنية الاستشارية للمجلس القومي للطفولة والأمومة، وكذلك وهي تعلن المبادرة القومية لرعاية ٥,٣ مليون مريض بالسكر تحت رعايتها وإشرافها، ثم تترأس في ذات الأسبوع اجتماعاً ضم ١١ محافظاً للنهوض بالطفولة والأمومة ثم تلقي كلمة عن السياسة الصحية في مجال التمريض في وجود وزير الصحة!!

الوضع الدستوري

هذا الشمول للاهتمامات والصلاحيات التنفيذية يعد طرح قضية الوضع الدستوري لحرم السيد الرئيس، فهي في موضوع المخدر ت تتجاوز كل الأجهزة التنفيذية المختصة وتعقد بروتوكولا مع الأمم المتحدة، ثم تعود لتلزم الجهات الحكومية بالتنفيذ!! وفي موضوع المكتبات والقراءة للجميع تتجاوز وزارة الثقافة، وفي موضوع مرض السكر تشرف علي وزارة الصحة، وبخصوص الطفولة والأمومة نراها وهي تضع خططاً لمعظم الوزارات والمحافظين!!

.. يقول البعض.. وما الضرر في هذا؟! ونحن معهم أيضا نشكر لها هذا الجهد الجهيد، ولكن الفائدة العائدة من هذا الجهد ليست مبرراً لإلغاء صلاحيات الوزارات

ويطرح قضية الوضع الدستوري للسيدة حرم الرئيس بشدة!! فالوزراء يمكن مساءلتهم وحتي الرئيس يمكن مساءلته أو الاختلاف معه، أما الخلاف مع السيدة سوزان مبارك أو حولها فيثير كثيرا من الحرج، لأنها في النهاية قرينة الرئيس، ومن البديهيات الدستورية ألا توجد صلاحيات بدون مساءلة، فالأزهر مثلا يمكن الاستجواب عن أحواله في البرلمان، وكذلك جميع الوزارات والمرافق العامة، أما المجلس القومي للمرأة ورغم إنشائه بقرار جمهوري- القرار رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٠- فلا ينظم الدستور أي وضع له، كما أن السيدة سوزان مبارك تجاوزت هذا المجلس لمجالات واسعة أسلفنا الإشارة إليها. وقد أحصينا ١٠ وزارات علي الأقل، بالإضافة إلي ١١ محافظاً، ولم نسمع أن وزيراً أو محافظاً اعترض علي توجهات سيادتها في أي موضوع- في حدود ما ينشر علي الأقل- بينما يحفل البرلمان بالخلافات الحادة والمساءلة اللاذعة لمجلس الوزراء، وعلي رأس المساءلين رئيس الحكومة نفسه!! كما لم نسمع أيضا عن تقرير صدر عن أي جهة كانت يحمل مساءلة لجمعية أو مجلس أو مركز ترأسه سوزان مبارك، أو حتي يحمل مخالفة لأحد العاملين معها، فهي بالطبع لا تعمل في الأمور التنفيذية بنفسها!!

السعي لنوبل

عقب إنشائها لحركة «سوزان مبارك الدولية للمرأة والسلام» كتبت صحيفة «الاندبندنت» البريطانية «أن دور السيدة قرينة الرئيس في الحياة العامة ازداد بصورة هائلة بعد إنشائها لهذه الحركة» وأضافت الصحيفة: «أن هذه الحركة تستخدم صورتها كسيدة أولي صاحبة نفوذ ويبدو أن هذا النفوذ قد يسبب الحرج الشديد لعدد من الوزارات علي رأسها وزارة الخارجية التي أصبحت تفاجأ بحفلات واجتماعات تشارك فيها حركة سوزان مبارك مع هيئات من الأمم المتحدة»، وأشارت الصحيفة إلي سعي قرينة الرئيس للحصول علي جائزة نوبل من خلال حركة السلام التي ترأسها ويمثل ذلك، كما تقول الصحيفة- جزءا صغيراً من طموحاتها الواسعة، كما تسعي إلي أن يتضمن قانون الانتخابات المتوقع قبل ٢٠١٠ نصا يجبر الأحزاب علي ضم عدد معين من النساء علي القوائم الانتخابية من خلال المجلس القومي للمرأة!!

***

وزراء الهانم

نفوذ سوزان مبارك المتزايد جعل البعض يخرج ليقول: إن هناك مجموعة من الوزراء لا يسيرون في وزاراتهم إلا بتوجيهات منها شخصيا، ورغم نفي الوزراء التام لتدخل قرينة الرئيس في عملهم أو الاقتراب منهم، إلا أن كلمة خرجت من فم وزير الإعلام السابق أنس الفقي وهو يتحدث إلي المجلس القومي للمرأة عندما أكد علي مساندة سوزان مبارك له ودعمها لنشاطه ومسيرته حتي وصلت به لتولي وزارة الإعلام!! لم يقل الوزير هل كان هذا الدعم مجرد اقتراح من السيدة سوزان أم أنها فرضته فرضا علي الوزارة.

لكن هناك تساؤلات لال تقل خطورة أو أهمية عن الوضع الدستوري للسيدة الأولى، رغم اقترابه من منطقة نفوذها السياسي وابتعاده عنها شخصيا، فهذه المناصب المتعددة هي مناصب عليا، قيادية أو إشرافية أو تحت الرعاية، يعمل تحت لوائها العديد من الأفراد التنفيذيين، شأنها مثل أي منظمة كانت في الدولة حكومية أو غير حكومية، كما أن كثرة ما يقوم به المدير أو الرئيس يستتبع عملاً مكثفاً وزائدا من المرؤوسين، وهو ما قد يولد الخطأ، بصرف النظر عن كونه مقصودا أو عفويا، وهنا يقفز السؤال الأصعب وهو من يراقب أوجه إنفاق هذه المراكز والجمعيات والمجالس، وكلها تقريبا تتلقي تبرعات، ومنها ما يدخل ضمن ميزانية الدولة مثل المجلس القومي للمرأة المشكل بالقرار الجمهوري رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٠، وهو بحسب المادة العاشرة من القانون تتكون موارده من «الاعتمادات التي تخصصها الدولة في الموازنة العامة، ثم التبرعات والمعونات التطوعية التي يقرر المجلس قبولها، وينشأ حساب خاص لحصيلة هذه الموارد في أحد بنوك القطاع العام أو التجارية، ويراعي ترحيل الفائض من هذا الحساب كل نهاية سنة مالية إلي موازنة السنة التالية.

محميات طبيعية

هل هناك رقابة فعلية علي هذه الأنشطة من الأجهزة الرقابية بالدولة؟! أم أن وجود حرم الرئيس علي رأسها منحها حصانة خاصة، مما يجعلها محميات طبيعية بحكم التحرج من رقابة من يعمل معها؟! المحامي عصام الإسلامبولي يجيب بقوله: الجمعيات التي تدخل ضمن منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية يحكمها

القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ والذي ينص علي عقد جمعية عمومية لكل جمعية - سنوية- ويقوم المجلس الذي يتولي الإدارة بعرض الميزانية علي الجمعية العمومية لتقرها أو تعترض عليها، وفي هذه الجمعية يعاد انتخاب المجلس أو انتخاب غيره، وهي تخضع للتفتيش الدوري لوزارة الشئون الاجتماعية، وحاليا التضامن الاجتماعي، وذلك لاعتماد أوجه الإنفاق والميزانية!!

أما ما ينشأ من مجالس أو جمعيات بقرار جمهوري أو وزاري فالإشراف عليها يكون وفقا للقرار الصادر بإنشائها، ولأنها شخصية اعتبارية عامة أو خاصة، فهي تخضع للجهاز المركزي للمحاسبات والرقابة الإدارية، إلا أن السؤال هنا هو هل يحدث هذا مع ما ترأسه السيدة قرينة الرئيس من عدمه؟! وهو ما يجب الرد عُليه بواسطة الأجهزة المنوط بها الرقابة!! ، أما بخصوص قانونية الجمع بين كل هذه المناصب المتعددة يقول الإسلامبولي: إن القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ يحظر الجمع بين عضوية مجلس إدارة أي جمعية وبين العمل في الجهة الإدارية أو غيرها من الجهات العامة التي تتولي الإشراف أو التوجيه أو الرقابة علي الجمعية أو تمويلها ما لم يرخص رئيس مجلس الوزراء أو من يفوضه لذلك لأسباب تتعلق بالمصلحة!!

ملكة متوجة

فيما يقول الدكتور حمدي عبد العظيم رئيس أكاديمية السادات السابق: أن ما ترأسه السيدة سوزان مبارك من جمعيات كلها تعتبر وسائل غير رسمية وصلاحيات ليس لها سند دستوري، لكنها تقوم بها كأعمال من أعمال المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، ويضيف: كما أن وجودها علي رأس هذه المنظمات يمنح هذه الجمعيات تأثيرا أدبيا علي القرارات التنفيذية، فأي توصية أو مطلب يتم تنفيذه لأنها حرم رئيس الجمهورية فكأنه هو الذي أمر!! وهذا ليس شيئاً سيئاً مادام في خدمة الناس، وحسب معلوماتي أن هناك تفتيشاً يحدث، وإذا حدث خطأ ما تكون هناك الملاحظات التي يتم تلافيها، أما مجلس الشعب فيحاط فقط بالمخالفة، خاصة بعد أن خرج الجهاز المركزي للمحاسبات عن ولاية البرلمان.

النائب البرلماني طلعت السادات ذهب إلي منحي آخر من خلال وصفه للسيدة سوزان مبارك بالملكة المتوجة في بلاط الحكم، لذلك فهو يستبعد وجود أي رقابة علي ما ترأسه من مجالس وجمعيات وأنشطة، أو كما يقول كل أعمالها خارجة عن أي

رقابة، فلا مجلس الشعب ولا أي جهاز رقابي آخر، يجرؤ علي رقابة هـذه الجمعيـات، فقد تحولت هذه الجمعيات إلي «مكلمخانة» مسخرة لخدمة النظـام وتبـيض وجهـه!! فعندما تصبح مراكز القوي هي التي تحكم فلا دور للقانون، فلديها مـن الصـلاحيات ما يجعلها أعلي من ذلك كله!! ويكفي أن نتذكر تصريح وزيـر الإعـلام أنـس الفقـي الذي يقول فيه: إنه «خريج مدرسة سوزان مبارك».

إمبراطورية شقيق الهانم

صورة رقم (٣٣)

«شقيق الهانم» وهذا هو وصفه بين العاملين معه والمحيطين به ، باعتبار هـذه الصـلة سندا قويا لهم تماما كما هى فى الواقع أولى استناداته ، فى دخول عالم البيـزنس الـذى لم يكن معروفا موعده إلا فى عام ١٩٨٦ الـذى شـهد بدايـة تـردد اسمـه في الحيـاة العامة، عندما قام علوي حافظ عضو مجلس الشعب – وقتها -بتقـديم طلـب إحاطـة عـن الفسـاد في مصـر، مسـتنداً في جـزء منـه إلى اتهامـات خاصـة، وردت في كتـاب «الحجاب»، للكاتب الصحفي الأمريكي «بوب ودوورد» مفجر فضـيحة «وترجيـت» الشهيرة، التي أطاحت بالرئيس الأمريكـي نيكسـون في بدايـة السـبعينيات مـن القـرن

الماضي ، ذلك الكتاب الذي قال خلاله «ودوورد»، أن شركة «الأجنحة البيضاء» التي تم تسجيلها في فرنسا، هي المورد الرئيسي لتجارة السلاح في مصر، وأن هذه الشركة تتضمن أربعة مؤسسين هم «منير صالح ثابت» – شقيق سوزان مبارك – و«حسين سالم» و«عبد الحليم أبو غزالة» وزير الدفاع المصري آنذاك، و«محمد حسنى مبارك» نائب رئيس الجمهورية وقت تأسيسها.. وهو ما نفاه بشدة المشير أبو غزالة ردا على أسئلة الصحفيين حول ما ورد بالكتاب ، إلا أن تولى اللواء ثابت مهمة مدير مكتب المشتريات العسكرية في واشنطن ، يشير إلى مناطق أخرى مليئة بالشكوك !

اللواء ثابت لم يكن بعيدا عما يرفضه القاصى والدانى فى هذه الدولة ، التى يرتبط معها بعلاقة المصاهرة والنسب ، خاصة فى عملية البيع المجانى لثروات مصر لصالح فئة من المنتفعين ، من بائعين ومشترين ، حيث تكشف المستندات المتداولة حاليا فى أوساط متعددة عن شركة خاصة مهمتها بيع الشركات العامة.. والترويج لها.. وقبض سمسرة جاهزة من المشترين علي طريقة بيع ديون مصر التى كان بطلها المرشح لوراثة العرش ، باعتراف الأب فى حديث قديم لمجلة المصور ، الشركة الجديدة بالنسبة لورود اسم شقيق الهانم بين المساهمين فيها ، اسمها «يونيكاب» وهو تلخيص لكلمتي « يونايتد كابيتال » ، شركة مساهمة مصريه أسست طبقا لقانون الاستثمار، رقم٨ لسنة ١٩٩٧.. سجلها التجارى يحمل رقم ٣١٥٤٧ ، مرخصة من هيئة سوق المال تحت رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٩٨.. ووظيفتها المعلنة: « ترويج وضمان الاكتتاب في الأوراق المالية ».. لكن.. وظيفتها الخفية: بيع شركات القطاع العام.

يأتى اللواء منير ثابت على رأس المساهمين بنسبة «٢٠ ٪».. وحسب أوراق الشركة فإنه كان مديرا لمكتب المشتريات العسكرية في واشنطن.. وتولي رئاسة مجلس إدارة الشركة المصرية للخدمات الجوية ، التى تحتكر تقديم الخدمات الأرضية للطائرات بمطارات مصر ، وعضوية مجلس إدارة شركة مصر للطيران.. وعضوية مجلس إدارة شركة العالم العربي للطيران والفنادق.. كما أنه تولي رئاسة اللجنة الأوليمبية العربية.. والدولية.. ورئاسة الاتحاد الدولي الأفريقي للرماية ، ويشترك مع اللواء ثابت بنفس النسبة الدكتور حاتم الجبلي الذي نعرف أنه تخرج في كلية الطب جامعة القاهرة عام ١٩٧٥.. لكن.. أوراق الشركة تنفي ذلك وتؤكد أنه تخرج في كلية الصيدلة في نفس العام.. وهو أمر يثير اللبس.. علي أنه أيضا يعمل في مجالات

متناقضة.. العقارات.. السياحة.. المستشفيات.. وكأن الهدف هو تحقيق ثروة ولو كان مصدرها بعيدا عن تخصصه الذي لم نعد نعرفه.. طب أم صيدلة؟ ، من المساهمين بنفس النسبة أيضا محسن صادق و هو الرجل الذي ترك له عاطف عبيد مسئولية إدارة مكتبه الخاص حينما أصبح رئيسا للحكومة.. وهناك من يثير الشك حول اختباء عبيد وراءه في الشركة التي تأسست في ظل سيطرته علي قطاع الأعمال وتولي ملف الخصخصة ، وهو حاصل علي بكالوريوس التجارة من جامعة القاهرة (١٩٧٩) ودبلوم في دراسات الكمبيوتر ودبلوم في التمويل ودبلوم في دراسات التسويق.. وتولي رئاسة مجلس إدارة مركز الإدارة الدولي للتوكيلات التجارية بجانب عضويته لمجلس إدارة جولف بارك للتنمية السياحية.. وغيرها ، أضيف إلي هؤلاء اثنان هما طارق ثابت (ابن منير ثابت) ومحمد يوسف لينضما إلي مجلس الإدارة بجانب عضوية المؤسسين.

تخرج طارق منير ثابت في كلية التجارة جامعة ميرلاند الأمريكية عام «١٩٨٤» وفي العام التالي عمل في البنك العربي لمدة سنة واشترك في إعداد دراسات تقييم المشروعات بمكتب فريد إبراهيم في نيويورك.. وتولي رئاسة شركة ايجبشيان أيرو كونسلتانت « وهي شركة متخصصة في الطيران كما يبدو من اسمها».. ثم نائبا لرئيس شركة ايجبشيان تكنولوجي أبليكشن ، أما محمد يوسف فهو حاصل علي الدكتوراة في المحاسبة الإدارية بجامعة سيتي البريطانية في عام (١٩٨٥) وهو أستاذ بتجارة القاهرة وعضو مجلس إدارة شركة مصر للتأمين وخبير بالمجالس القومية المتخصصة وخبير مالي بمعهد الدراسات المصرفية ، وحسب الأوراق نفسها فإن مهام الشركة تغطية إصدارات الأسهم والسندات والتعاون مع البنوك والمؤسسات للصفقات المشتركة بجانب الترويج محليا وعالميا لشركات قطاع الأعمال العام والخاص.. وهي الوظيفة الأساسية كما يقول أكثر من مراقب لأعمالها !

وضعت الشركة فور تولي عاطف عبيد رئاسة الحكومة خطة كاملة لخصخصة «٧١ » شركة في «١٦» قطاعا.. منها خمس شركات في قطاع الغزل والنسيج «الدلتا لحليج الأقطان وبيوت الأزياء الراقية وبيع المصنوعات والعربية لتجارة المنسوجات» ومنها أربع شركات في قطاع تجارة المنسوجات «عمر أفندي وبنزايون وصيدناوي وستيا» ، وشركتان في القطن والتجارة الدولية «شركة مصر لحليج الأقطان وشركة مصر لتجارة السيارات» ، و١١ شركة في الصناعات الهندسية «مصر للعدد والهندسة

والياياات والنقل والهندسة ونارويين وسابي وبرج العرب والمسبك الآلي والنصر للسيارات ودايو وصفيح القاهرة وبراميل الإسكندرية»، و٤ شركات للصناعات المعدنية «خطوط المواسير ومصر للألمونيوم وكور للطحن واسمنت أسيوط» و٤ شركات في مجال التعدين والحراريات «النصر للزجاج والمصرية للجبس والقومية للأسمنت وسيناء للمنجنيز» ، و٧ شركات في الصناعات الكيماوية « الدلتا للأسمدة والعامة للكيماويات والبلاستيك الأهلية والإسكندرية للأسمنت والنصر للدباغة وشركة الإسكندرية للحلويات والمصرية لإصلاح وبناء السفن وغيرها» ، وكل هذه الشركات جري الترويج لها من خلال مستثمر رئيسي ، أما الشركة الشرقية للدخان فكان البحث فيها عن مستثمر مالي بجانب ثلاث شركات اقترحوا طرحها في البورصة «القاهرة للزيوت والصابون ومصر للأغذية والنشا والخميرة» .

اقترحت الشركة أيضا بيع قطاع الأدوية من خلال البورصة «شركة سيد والجمهورية للأدوية والمصرية لتجارة الأدوية» فيما اقترحوا نظام المستثمر الرئيسى أو مجموعة المستثمرين فى قطاع السياحة والسينما «مراكز الكروم الإنتاجية والفنادق العائمة ومصر للفنادق وشبرد واوبروي العريش وأرض ماريوت الأقصر وأرض أوبرا القاهرة وسينما هونولولو الشتوي وفندق سافوي بالأقصر وفندق آمون في أسوان» ، واقترحت بيع شركات أخري بنظام اتحاد العاملين «مصر للتجارة الخارجية والمصرية العامة للورش».

بيعت بعض هذه الشركات بالفعل.. إلا أن السؤال الأهم يقف ساكنا ينتظر الإجابة ، فهل توسطت «يونيكاب» في البيع أم تدخلت شركة أخري منافسة لتأخذ عمولة البيع وهي عمولة تتراوح ما بين اثنين في المائة وعشرة في المائة.. فحسب ما قاله وزير الاستثمار المسئول عن الخصخصة فإنها لم تدخل في صفقة من صفقات الخصخصة بعد عام ١٩٩٨ ، وهى إجابة لا تسمن ولا تغنى عن جوع ، تقف الأحداث وطبائع الأمور حائلا دون الأخذ بها ، حيث لا يمكن أن تؤسس شركة يقف خلفها صهر الرئيس ومن معه من محاسيب الحكومة ، دون أن يكون لها دور واضح وظاهر ، أو أن تكون قد اكتفت بعامين بعد مرحلة التأسيس ، دون حصاد ما انشئت من اجله ودخل إلى خزائن أصحابها بالملايين ، الإجابة الشافية ربما تكون خافية حتى الآن إلا أن التاريخ لا يستر كثيرا ، ولا يحتفظ بالأسرار على هوى أصحابها مهما طال الزمن .

الفصل الثاني

(ياوران) جمهورية الفساد

بالإضافة لما سبق .. هناك العديد ممن فتحنا ملفاتهم قبل أن يفكر أحد في فتحها ، ربما خوفا من سطوتهم ، فبدأنا ب«دلوعة» الحزب الحاكم، ومحتكر الحديد «أحمد عز»، الذي كانت لنا معه صولات وجولات داخل المحاكم وخارجها ، ومن بعده فتحنا ملفات « وزراء البيزنس »، منصور ، المغربى، جرانة، الجبلى، رشيد، وأباظة، الذين ملكوا حقائب النقل، الصحة، الزراعة، الإسكان، السياحة، الصناعة، ومن بعدهم المليارديرات من خارج دائرة الحكم المباشر، أى «الياوران» دون حقيبة وزارية ، محمد أبو العينين ونجيب ساويرس ومحمد شفيق جبر، ومحمد نصير ، ومجدي راسخ وحسين سالم ، كل على حدة ولمدة ١٤ حلقة متواصلة، ثم من بعدهم إبراهيم كامل أبو العيون ، معتز الألفي ، الإخوان غبور ، وآل طلعت مصطفي ، الذين طالما استمتعوا بركوب طائرة الرئيس، وحفلوا بما لذ وطاب من توكيلات ومصالح اعتاد عليها اقتصادهم العائلى، كلها تخرج من خزائن البنوك دون أن تعود، لأن توكيلا علويا منحهم حق الأخذ دون رد ، كل ذلك قبل أن تقوم ثورة ٢٥يناير وتفتح هذه الملفات مجدداً ، ويدعي البعض أنه اكتشف من الفساد مفاجئآته وبحوره وأنهره دون أن يشير من اختلس ما كتبناه ، ولو للأمانة المهنية لمن كان سباقا في فتحها ، قبل دخول أصحابها إلي السجن .

... كانت البداية مع فتح ملفاتهم في عدد الكرامة الرابع عشر الصادر بتاريخ ٣ يناير من عام ٢٠٠٦ مع هذا الموضوع الذي استحالت فرصة العثور علي نسخة مكتوبة منه في أرشيف الجريدة .. لذا نكتفي بنشر صورة زنكوغرافية منه لتسجيل التاريخ ..

تقارير وتحقيقات
الكرامة
فصل جديد فى قصة صعود «الدلوعة» الأسرة الحاكمة.. أحمد عز
«عبود» مصر الثانى.. يغير الوزراء ويلعب فى القوانين.. ويمول التزوير
فضحت ثروته من أقل من ٢ مليون جنيه إلى ٢٤ مليارا فى سنوات معدودة.. ولم يسأله أحد.. من أين لك هذا؟!.. ونحن سنعاود النشر أى رد منه بخصوص ثروته.. سواء أكثر أو أقل..

صورة رقم (٣٤)

... وفي العدد التالي كان هذا الموضوع كاشفا للأعمال القذرة التي مارسها أحمد عز في الانتخابات البرلمانية والرئاسية في عام ٢٠٠٥ .

تقارير وتحقيقات
الكرامة
تحقق ما توقعته «الكرامة»
«الدلوعة» مسح اسم مجمع الدخيلة من الوجود ويخطط لدمجها فى شركته «التعبانة»
تفاصيل العمليات القذرة التى مولها أحمد عز فى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية

صورة رقم (٣٥)

وفي الأسبوع الثالث كشفنا أيضا قصة «أحمد عز» وكيف تمدد في المناصب ، في فترة أقل من أن تكون وجيزة .. وكان الموضوع بعنوان « الديناصور الحديدي والذين معه كيف خربوها وقعدوا علي تلها ؟

الفصل الرابع في قصة ثلاثة الأسود الحاكمة أحمد عز

الديناصور الحديدي والذين معه كيف خربوها وقعدوا على تلها؟

"يعمد على ٢٠ منصبا مهما إضافة لموقعه في الحزب الحاكم وأمانة سياساته وينسج شبكة علاقات عنكبوتية هائلة"

"المال والسلطة شاركا بقوة في تشريد آلاف الأسر من العاملين في قطاع المقاولات وهو صاحب اقتراح نسبة التأمينات لوزارة صدقي سليمان"

"لماذا صرخ وزير الصناعة

صورة رقم (٣٦)

واستمرت الحرب علي رأس الفساد ، طوال السنين التي سبقت ثورة يناير ابتداء من يناير ٢٠٠٥ .. ومن فصولها كان الموضوع التالي :

جمهورية «الرئيس» أحمد عز !

صورة رقم (٣٧)

فى جمهورية «الاستفادة العظمى» من كل شيء على أرض هذا البلد ، يقف وحده ومن ورائه أقرانه وتابعوه ، ممن يمثلون حكومة النهب العام لثروات الشعب ومقدراته، باعت الدولة البنوك فكان أول المستفيدين ، وباعت القطاع العام فاستولى على شركة الدخيلة فى غمضة عين ، ..أرباحه فى السنوات الثلاث الأخيرة كما تشير تقارير البورصة ، بلغت ١٠١٪ من رأس المال المدفوع في عام ٢٠٠٤، فيما زادت النسبة في عام ٢٠٠٦ إلى ١٥٠٪، بينما سجلت الأرباح في عام ٢٠٠٥ ١٧٤٪ في حين تؤكد البيانات والمعلومات أن أرباح الدخيلة تبلغ ٤٢٥٪ من رأس المال المدفوع ،

وهو ما يعني أن شركة عز الدخيلة إستردت رأس المال خلال السنوات الثلاث الماضية أربعة مرات بينما بلغت أرباح «العز» لحديد التسليح ٥٧٪ من قيمة رأس مال الشركة المدفوع وارتفعت في ٢٠٠٥ إلى ٩٧٪ بينما سجلت أعلى أرباح ٢٠٣٪ من رأس المال المدفوع عام ٢٠٠٦ !

كل ذلك وأكثر لا يعنى سوى نقطة فى بحر الرجل القوى المسيطر على الحزب الحاكم ، الشهير بحوت الحديد المهندس أحمد عبد العزيز عز ، أو «عدو الشعب » رقم١ الذى تسبب فى إغلاق أبواب الرزق فى وجه قطاع عريض من شركات المقاولات ومصانع الحديد ، بما تحويه من بشر بلغ عددهم فى أقل التقديرات نحو ٥ ملايين مواطن ، ثم أخيرا الوقوف خلف سرقة الفرحة بالعلاوة التى قررها الرئيس فى عيد العمال ، عن طريق الحيلولة دون تحقيق الهدف منها ، والحفاظ لنفسه وأعضاء جمهوريته «لنهب خيرات البلاد» على كل الحقوق التى اكتسبوها من عملية الزواج الكاثوليكى بالسلطة ،وبحسب وصف صحيفة « الفاينانشيال تايمز» البريطانية لعز فى ملحق خاص عن مصر صدر نهاية العام الماضى فهو :« صاحب نفوذ هائل سواء كان رجل أعمال أو سياسيا ونفوذه يتنامي منذ أن انضم بشكل واضح للحزب الوطني عام ٢٠٠٠ ، وأصبح من قياداته في فترة وجيزة » .

«عز رفع الأسعار وليس بطرس غالى « مقولة أصبحت بين الخبراء يتندرون بها عند تعرضهم للتعليق على هذه السرقة الرهيبة لأقوات الغلابة الذين فرحوا بالعلاوة ، ثم « يا فرحة ما تمت خدها الغراب وطار » ، فجميعهم يؤكدون أن «من يدير الاقتصاد المصري حاليا هو أحمد عز الذي أصبح - علي حد قولهم - المحدد للسياسة المالية بدلا من يوسف بطرس غالي وزير المالية. ولكونه من كبار رجال الأعمال، فهو يعمل علي حماية مصالحه فى المقام الأول ثم تأتى مصالحهم بعد ذلك ، هؤلاء دللوا ومعهم قطاع عريض من المضارين من ارتفاع الأسعار ، بأن عز كان يحصل على الغاز بسعر المتر ٣٧ قرشا ، بينما كان سائق التاكسى يحصل عليه بسعر ٤٥ قرشا للمتر ، وفى الزيادة الوهمية التى قررها لنفسه يشترى عز المتر بسعر ٥٧ قرشا ، وهو ما يعنى أن الفارق بينه وسائق التاكسى يبلغ ١٢ قرشا فقط ! ، فيما يبيع الحديد بالأسعار العالمية ، ويحصل في ذات الوقت على دعم حكومى يبلغ نحو جنيهين فى المتر الواحد من الغاز !

«دولة» أحمد عز تتفرع وتتوغل فى كل شيئ فى مصر ، بداية من الحزب الوطنى الذى أحكم السيطرة عليه ، عن طريق اللعب على الرأسين الكبيرين فى الحزب ، « اونكل وابن اونكل» ليضمن بذلك الحسنيين ، الترسيخ والتمهيد لجلوس الوريث ، ثم رسم ملامح المقعد الذى يناسبه فى كعكة الحكم « القادم » بحسب المخطط ،.. وصولا إلى السيطرة على ذمم وأيادى نواب الوطنى داخل البرلمان ، بالموافقة على ما يريد تمريره داخل المجلس على طريقة « موافقة » ! ، فكلما زاد دوره في الحزب زاد عدد مصانعه ونمت ثروته وزادت أرباحه وتجاوز الجميع عن أي ثرثرة حاقدة عن احتكاراته! ، ومن خلفه انتفخ دور رجال الأعمال وأبناء البيزنس وتحولت مصر إلي محمية طبيعية لرحلاتهم ونزواتهم في السياسة وهم الذين لا يملكون أولياتها ولا مبادئها ولا نظرياتها ، فيما يملكون بالطبع الرغبة الجامحة فى استغلال مكاسبها .

دولته الخاصة تتمثل فيما يجمعه من مناصب ، تتنوع ما بين رئاسة لجنة الخطة والموازنة في البرلمان وأمانة العضوية بالحزب وعضوية مكتب أمانة السياسات ، بالإضافة إلي عدة مواقع أخري منها علي سبيل المثال عضوية مجلس إدارة معهد التخطيط القومي و مجلس إدارة شركة الكهرباء ومجلس إدارة المجتمعات العمرانية الجديدة ، وهو رئيس مدينة السادات الصناعة بالإضافة إلي عضويته في جمعيات ومنظمات أهلية أخري، ثم عمله الخاص بوصفه المحتكر لصناعة استراتيجية هي الحديد بالإضافة لعدة مشروعات أخري مثل السيراميك ، ذلك فى بعدها الأول الظاهر ، أما فى بعدها الثانى فهو المتحكم الوحيد فيمن يدخل إلى الحزب ، ومن يخرج منه وهو صاحب نظرية « إعادة ترتيب البيت من الداخل ، فتأجيل انتخابات المحليات لمدة عامين طلبه ليحكم السيطرة وتنفيذ أهدافه ، وكانت انتخابات الشورى هى البروفة الأولى ليثبت انه قادر على أن يكون الرجل الأول فى مكانه ، وبعد أن اطمأن جاءت المحليات ليتلقى فيها هزيمة ، يحاول الآن تلافيها بعد نجح بعض الأمناء المحسوبين على سلفه ، فى تغيير القوائم التى وضعها ، وهو ما أحدث ثورة عارمة داخل الحزب ، فلم يجد بدا من أن يعد الثائرين بتغيير هؤلاء !

دولة احمد عز نتجت عن دعم هائل يتلقاه من الرئيس والوريث ، دعم جعله يستغل ويبسط نفوذه على مقدرات مصر كلها دون منازع ، حيث لم تصادف مصر منذ عهد محمد على باشا حتى اليوم شخصا يتمتع بكل هذه السطوة ، فما يخططه

ينفذه ، وما يفكر فيه واجب التطبيق ، وإذا حاول البعض الوصول إليه فشل وعاد يجر أذيال الخيبة والندم ، فعز الذى غير لائحة الانتخابات بالحزب ، وجعل الانتخابات تجرى كل سنتين لأمناء العموم ، بعد أن كانت تجرى كل ٥ سنوات ثم عاد ليضيف إلى اللائحة لتصبح -سنويا- بالنسبة لـ ٢٥ ٪ من أعضاء الوحدات ، باستثناء أمنائها فيكون انتخابهم كل ٤ سنوات ، لينتج عن ذلك التخلص من كل بقايا الحرس القديم ، حتى لو أدى الأمر إلى التدخل فى اختصاصات أحد أهم هؤلاء ، وهو الدكتور زكريا عزمى ، الذى تيقن مؤخرا من أن سطوة عز هى المستقبل ، فهو يقود الجناح الذى يملك كل مقومات الفوز ، فعاد « صاغرا » إليه .. ليتفق الطرفان على عدم التدخل فى اختصاصات الأخر ، أو الاقتراب من منطقة نفوذه ، حتى بات تعليق عدد كبير من كوادر الحزب يقول: « بعد إيه ما عز خلاص قعد وربع رجليه ! ».

لم يكن الصراع بين عز وزكريا هو الأول من نوعه، قبل ذلك فعلها عز مع د. فتحي سرور، في قاعة المجلس ،عندما أعطي «عز» الإشارة بيديه لنواب الوطني للوقوف اعتراضاً علي د. سرور، ومع الوقوف تصفيق مرتفع، بعد وصلة الاعتراض علي سرور، أرسل عز من موقعه البالغ النفوذ ورقة للدكتور سرور، فما كان من الأخير إلا أن مزق الورقة وألقي بها في سلة المهملات! ،ما بين واقعة الاعتراض علي سرور، وواقعة تحدي زكريا عزمي داخل الحزب ، أو تحت قبة المجلس ،فى مسألة استقالة عماد الجلدة أو إسقاط عضويته ، بما مثلته من خلاف بين الطرفين ، مر أحمد عز علي آخر بقايا نفوذ «كمال الشاذلي»، وآخر ما يملك «دائرة الباجور في الشوري»، اختار الشاذلي مرشحاً من أتباعه فأصر أحمد عز علي اختيار مرشح آخر، مجرد «كتف قانوني» بتعبير أهل الرياضة للشاذلي في عقر داره !، المثير أن معظم انتصارات عز في صراعه العلني مع قيادات الحزب من نوع «أسوأ الانتصارات»، ربما لأن أمين التنظيم يتعامل في السياسة بأساليب الاقتصاد، فإمبراطور الحديد يسكن تحت جلده، ويجري في شرايينه مجري الدماء ، وهو كمحتكر يمثل الصورة المتوحشة للاقتصاد، فالاحتكار وحش يلتهم بسطوته وسيطرته علي الأسواق كل من يقف في طريقه، ثمة تشابه بين نموذج الاحتكار المتوحش في الأسواق، وبين صراعات أحمد عز مع قيادات الحزب الوطني، ثمة إحساس بقوة ونفوذ هائلين يسيطران في هذه المواقف علي أحمد عز .

النفوذ فى دولة احمد عز على نواب الوطنى لديه موجود، إلا انه كان موجوداً أيام

كمال الشاذلي، والصراعات بين قيادات الحزب ليست وليدة اليوم، ولكنها كانت تجري وفق قواعد السياسة بشكل غير مباشر وفي الكواليس ، لكن خلافات «عز» الأخيرة تجري دائماً علي الهواء مباشرة!!، فتبدو كإعلان عن نفوذ لم يعد يكتفي بلعب دور خلف كواليس المسرح، فبدأ بالدكتور فتحي سرور ومر بكمال الشاذلي وأخيراً مع د. زكريا عزمي، والسؤال البديهي من هي الشخصية التالية التي سيهز عز نفوذها؟! ، الإجابة ربما تكون غير متوافقة مع ما يعلنه بعض أعضاء الحزب الوطنى عن سعى عز لتمهيد الطريق أمام الوريث ، لخلافة الرئيس .. فكل ما يفعله ومعه سفراء جهنم فى دولته المتوحشة ، لا ينبئ بتعاظم نفوذ جمال مبارك، بل إنها تأكل من هذا النفوذ، وتتغذي عليه ، فمن قال إن « توليع » حياة الناس بنار الأسعار يمهد لجلوس جمال مبارك علي عرش أبيه ؟ ومن يمكنه الجزم باستمرار صبر الناس على ما تفعله حكومة رجال الأعمال ، المدعومة من جمال نفسه سياسيا وبفلوس عز من خراب ؟

«الرئيس» احمد عز أو « الراجل الكبير» كما يطلق عليه رجاله والعاملون معه ، داخل الحزب والمصانع ، لم يكن بالطبع يسمح لأحد .. سواء من الحكومة أو من خارجها أن يتطاول عليه ، ويحاول دفعه ومن معه إلى المساهمة فى تمويل العلاوة ، فالرجل يتحدث دائما من داخل محفظته المتخمة بما حصل عليه «زورا وبهتانا» من ثروة الشعب الغلبان ، لذا كانت الموافقة على ما اقترحه من زيادات فى الأسعار ، مدعومة بوليمة فاخرة فى فندق هيلتون ، مساء الأحد ٤ مايو أى قبيل إقرار الزيادة بليلة واحدة ، وبعد انتهاء الوليمة الفاخرة، بدأ النقاش حول الزيادة المقترحة على أسعار الوقود والسجائر وزيادة رسوم تراخيص السيارات، لتدبير الموارد للعلاوة الجديدة، وهو ما فجر اعتراض الدكتور عبد الأحد جمال الدين زعيم الأغلبية، خشية من أن يؤدي ذلك إلى إحراج الرئيس مبارك، بعد أيام قليلة من إقراره الزيادة في الرواتب ، إلا أن عز اصطحب عبد الأحد إلى جلسة انفرادية لم تتجاوز ربع ساعة تراجع خلالها الأخير عن موقفه بعدما اقتنع بوجهة نظر زعيم التنظيم، ليخرج بعدها مؤكدا أن الزيادة ستصب في مصلحة المواطنين محدودي الدخل ولن يكون لها تأثير عليهم !

عدد آخر من النواب اعترضوا أيضا على قرارات عز ، إلا أنه هددهم بإصدار

قرارات لن تكون في صالحهم مستقبلا وستؤدي إلى استبعادهم من عضوية الحزب في الانتخابات القادمة، بسبب الخروج عن الالتزام الحزبي ،.. قبل نهاية الاجتماع الذى انتهى فجرا ، تم توزيع كارنيهات مرقمة على النواب، بهدف ضبط عملية التصويت ، وكشف أسماء الموافقين والمعترضين، فالموافقة لم تكن برفع الأيدي وإنما كانت بالاسم ! ، ..البعض يؤكد أن «عز» يريد أن يخرج من صورة «الممول للحزب »، ويتمنى تحطيم صورته كخزانة عامرة بالنقود فقط ، وبات يكره لقب ملياردير الحزب، ليتحول هذا الكره إلى شهوة سياسية تبدو المحرك الأول في اختيار معاركه وخصومه ومنافسيه، ففى كل هذه المعارك لم يكتف عز بالمنافسين داخل الحزب ، فالناس أيضا صاروا منافسين له ، يعمل دائما على الفوز عليهم سواء بسطوة الاحتكار ،أو بسطوة السيطرة على دوائر صنع القرار ولعل قصة تبنيه للزيادة الأخيرة فى الأسعار ، ومنعه أعضاء لجنة الخطة والموازنة من المعارضة من حضور الاجتماع الخاص بها ، ثم إحكام السيطرة على اعتراضات النواب من الوطنى ليجعل موافقتهم إجبارية ، ابلغ الأدلة على انه يعمل وفق سياسة محددة يهدف من ورائها إلى شيئ يدور فى الخلفية ، ففي كل مرة يتعرض نفوذ جمال مبارك وشعبيته لمزيد من التآكل، بل ان شرعية النظام كله وقوته باتت على المحك ، حيث الغضب الكامن ينبئ عن انفجار قادم لا محالة ، سيطيح بالجميع .. ليبقى السؤال الأهم هل ستظل استفادة احمد عز قائمة من هذا الانفجار ؟ وما هى القوة الخفية التى ستدعمه ليستمر فى دبح الأقوات ويرسخ إمبراطوريته الخاصة بعيدا عن البيت الذى تربى فيه .. وبعد هل يتذكر احد ما قاله الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل عقب خروجه من المعتقل ، بعد تولى مبارك للسلطة وهو يتحدث عن الجماعات الإسلامية التي رباها السادات فقتلته ؟ وكيف خرج حواره مع مفيد فوزى بعنوان «خطورة أن تربي نمراً في بيتك» ؟ ربما !!!

إمبراطورية عز لا تنتهي بعد أن وضع البلاد كلها في جيبه الخلفي ، مضافا إليها «رأس النظام ووريثة» الذي كان يعده للجلوس علي عرشه لحماية مكتسبات ٣٠ سنة من حكم مصر .

الوحيد الذى استفاد من «الدخيلة»

الأمثلة كثيرة لمخربى هذا العصر ، إلا أن الألفة والإمبراطور .. هو حوت الحديد محتكر كل شيء فى مصر «دلوعة» بيت الحكم أحمد عز ، وهو حين تذكره لابد أن

تتسائل .. هل صادفت مصر فى تاريخها الحديث – منذ عهد محمد على باشا حتى اليوم شخصا يتمتع بكل هذه السطوة ؟ ، التى فى محصلتها حصل من البنوك على قروض تعدت ٦,٥٠ مليار جنيه مصرى ، ثم رفع سعر الحديد ومنتجاته فكانت النتيجة أن تعطلت أعمال البناء وأفلس المقاولون ، وتشردت نسبة كبيرة من أبناء الشعب الذين يعملون فى ذلك النشاط ، ولم تقتصر إنجازاته فى التخريب على ذلك ، بل امتدت إلى إلحاق الضرر البالغ بالصناعات الهندسية ثلاجات غسالات بوتاجازات .. إلخ ... نتيجة رفعه لأسعار الصاج إنتاج شركة الدخيلة ، التى عطل إنتاجها وأضر بمالكى أسهمها ، بعد أن احتكر خامات الحديد DRI والبليت .

كل ذلك أدى إلى أن تعمل شركة الدخيلة بنصف طاقتها ، ليتمكن أخيرا من الاستيلاء عليها ، فحصل على خامات بسعر التكلفة بدعوى أنه من كبار العملاء. وعندما طلبت شركة «بشاى» للصلب شراء البليت من الدخيلة ، بأسعار تزيد خمسين جنيها على أى أسعار متاحة لديهم لم يعيروها أى انتباه ، فحصل احمد عز على البليت بدون دفع ، وبتسهيلات طويلة المدى فى حين عرضت شركة بشاى للصلب الدفع نقداً أو قبل الاستلام ، دون أى استجابة ، ثم ماذا فعل ؟ .. رفع أسعار منتجاته بصورة حققت له أرباحاً كبيرة سدد بها ديونه ليصبح الكيان المالى الكبير الذى تحملت عبئه البنوك !! ، ثم منع البيع والشراء إلا بمعرفة رجاله وشركاته من أمثال شركة العز للتجارة الخارجية .

نتاج ذلك أنه حقق وربح من فروق أسعار من بعض المنتجات ، وحرم الوكلاء التجاريين من التعامل مع شركة الدخيلة ليحقق لنفسه فروق أسعار خارجية ، ساعد على زيادة الركود فى البلد بحرمان بعض فئات الشعب من البيع والشراء مباشرة من الدخيلة ، وهذه الفئات تعمل تحت سمع وبصر الحكومة والقوانين السارية ، وعندما أفاقت الحكومة وطلبت من وزير الصناعة إعداد رد على فضائح أحمد عز وشرائه لشركة الدخيلة ، جاءت تأشيرة الوزير على خطاب رئاسة مجلس الوزراء ، غريبا بعد أن أحال الأمر برمته للمشكو فى حقه ، عندما أشّار بجملة « يمكن طلب رد من شركة عز الدخيلة بصورة ودية » أى أن الوزير اعترف بصفة نهائية أن الشركة هى شركة عز الدخيلة ، وأن الطلب يكون بصورة ودية خوفاً على شعور السيد/ أحمد عز الذى دافع عن عمل جمنزيوم لسيادة الوزير بمكتبه من أموال الشعب ، ليستمر الاحتكار

ونتائجه المتمثلة في أرباح خرافية تدخل جيوب عز ، لا ينبع فقط من احتكاره حصة الأسد من الإنتاج وإنما من المساندة والدعم الحكوميين لهذا الاحتكار ، أول الشواهد على هذه العملية هو أنه يجمع في نفس الوقت بين هذا الثقل الاقتصادي في هذه الصناعة ، وبين عضوية لجنة سياسات الحزب الوطني مركز صنع السياسة الاقتصادية، في الحزب الوطني والحكومة ، الشئ الآخر هو أنه رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب ، وهي اللجنة التي تدرس وتشرف على الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية الأساسية ، التي تستهلك القدر الأكبر من حديد التسليح ، وبهذا يضع العرض والطلب والتشريع والقرار الاقتصادي التنفيذ في يد واحدة ، ثم تبقى الصلة الأهم والتى توصف بأنها الوصفة السحرية لوصول أحمد عز إلى قمة إمبراطوريته ، وهى العلاقة الوثيقة بأمين سياسات الحزب الوطنى جمال مبارك ، وكما قال بعض العالمين ببواطن الأمور ، أن عز منذ نحو عشرة أعوام أو أكثر قيلا لم يكن يملك ثمن شقة ، ينفصل بها عن صهرة نقيب الأشراف أحمد كامل ياسين ، حيث تزوج فى غرفة بشقة والد زوجته فى الزمالك ، إلى أن حدثت النقلة الكبرى فى حياته بلقائة بالوريث !!

هل اكتفي عز بما يحصل عليه ؟ بالطبع لا .. حيث دخل «الكاتب» معركة ضارية معه حول اتهامه بالوثائق بوقوفه خلف سرقات قضبان السكك الحديدية الغنية بالبليت وهو الخام الرئيسي في تصنيع حديد التسليح ، ليضحك علي الجميع ، ويرفع الأسعار تعللا بأن البليت ارتفعت أسعاره عالميا ، بينما هو يجيش العصابات لتسرق وتقطع هذه القضبان لتذهب إليه ورفاقه ليسكتوا عنه ، فيربح الجميع بينما تخسر مصر ، سرقوا لحسابه خطوطا بأكملها ، منها خط سكك حديد العريش الفردان بأكمله ، أكثر من أربعين كيلو مترا ، والخط المتوجه لمشروع فوسفات أبو طرطور ، ولم ينس في معرض ذلك أن يوصي بسرقة خط السكك الحديدية المؤدي لمصنع الحديد والصلب ، بهدف تخسيره فينقض عليه ضمن خطط الخصخصة التي كان أول من استفاد منها ، عبر استيلاءه علي مصنع حديد الدخيلة ..

بالمستندات .. القضبان المسروقة تذهب لمصانع أحمد عز

ملف

الكرامة 03

الصفحة 2

عزازى على عزازى

عماد الصابر يكتب:

لهذا نساء لنا عن تورطه.. وتؤكد استفادته بحكم قضائى

بالمستندات.. القضبان المسروقة تذهب لمصانع أحمد عز

ما نشرناه كان يهدف للإشارة الى جريمة فى حق الوطن والمواطن

نكتفى بنشر عينه مما لدينا وموعدنا ساحة القضاء

اعتراف المتهمين يؤكد ما نشرته الكرامة حول سرقة الحديد

صورة رقم (٣٨)

حينما فتحنا ملف سرقات الحديد فى مصر ،لم نكن نضمر أى خصومة شخصية مع أحد ، ولم تكن افتتاحية الملف سوى جرس إنذار للجميع لينظر حوله ، ويصلح من أمور المحيطين به ، ويمنع الاستسهال بهدف الربح ، بحيث نتمكن كدولة وأفراد من الحيلولة دون انتشار سرقات الحديد ، خاصة إذا كان هذا الفرد يملك المال والصولجان ، كنا نشير ونلمح بغية أن يلتفت من بيدهم الأمر إلى من أوكلوا إليهم مهمة توريد أو شراء الخردة ، لأن انتشار الظاهرة سببها وجود منافذ مرحبة ، وأحضان مستعدة للتلقى ودفع الثمن مادام رخيصا ، كما أن انتشارها أيضا جاء متزامنا مع رفع الأسعار ، وهو ما أدى إلى زحف اللصوص إلى أملاك الدولة التى لا

تجد من يحرسها ، ثم التوجه بها إلى وسطاء وتجار يعلمون كيفية تصريفها ، لدى من لا يسأل عن المصدر وكأنه لا يقرأ الصحف ، ولا يهمه إلا من يترصده ليقاضيه بدلا من التعامل بشفافية فى إصلاح الأمور ، وفيها حماية وتأمين لممتلكات دولة أعطته الكثير ، وحولته من مجرد عازف للدرامز إلى ملياردير يشار إليه بالبنان !

ما نشرناه لم يكن مبتورا أو قاصرا على الإشارة ، وإثارة حفيظة المسؤولين بالصمت وقبول أن يكونوا سببا فيما يحدث لقضبان السكك الحديدية ، كما لم يكن كلاما نخالف به مثياق شرف أقسمنا على احترامه ، كنا نهدف إلى الإشارة لجريمة تحدث فى حق الوطن والمواطن ، ثم أرجأنا نشر ما لدينا من وثائق انتظارا ، لرد يوضح اكتشاف الكارثة واتخاذ إجراءات للحيلولة دون تكراره ، وهنا كان النشر سيصبح مغايرا ، وبدلا من أن يرد من لم نتهمه بما ادعاه ، لنوضح له الأمر ، أو يتحرى دقة ما نشرناه فيحصل على فرصة عمرة ، بفعل غير مسبوق يعيد إليه ثقة الجماهير من جديد ، آثر أن يسير على نفس منوال استعراض العضلات ، فأغلق عقله واستمع لمن أرادوا توريطه وهم يعلمون أن « الكرامة » ، لم تتعود نشر ما يجعلها صغيرة وسط الصغار ، أنما تعودت دائما ، أن تكون كبيرة بأدائها المهنى ، لأنها تتحرى الدقة فيما تسمع ، فتحققه مهنيا مهما طالت مدة التحقيق والتحقق ، فيما لا تتقدم إلى منبر النشر إلا إذا استوثقت مما تقول ، وهو ما غم على المهندس أحمد عز تحت وطأة خداع من نصحوه بمقاضاتنا تأكيدا لسطوته ومسايرة لهوجة حبس الصحفيين ، أو لنفاق ممجوج بهدف الحصول على مكسب أو مصالحه ، غم على الرجل فأغمض عينيه وسلم نفسه للغضب الذى يذهب العقول فذهب إلى ساحة لا نخشاها ، ونجل أحكامها التى لن تعترف إلا بالوثائق والأسانيد التى استندنا إليها خلال تحر استمر لأكثر من شهرين ، لتجميع الأدلة التى لو طلبها وديا معترفا بوجود قصور فى شركاته لمنحناها له عن طيب خاطر .

ولأن أول الغيث قطره فما سنذكره اليوم كوثيقة ، ليس سوى عينة مما جمعناه ، مضافا إلى ما ذكرته المصادر من تجار الخردة ونحتفظ بتسجيلات لهم إلى يوم الفصل ، وليقرأ معنا المهندس عز الذى وصفناه بالمستفيد وهو أمر منطقى يخضع للسوق شراء وبيعا ، فاتهمنا بالقذف والسب فى حقه ، نص حكم محكمة جنايات دمنهور فى القضية رقم ٦٥٤ لسنة ٢٠٠٨ ورقم ١٥٩ لنفس العام كلى ، وموضوعها « سرقة »

قطع ومسامير حديدية مملوكة لهيئة السكة الحديد« والمخصصة للمنفعة العامة ، » وهو الموضوع الذى أحيل متهمان بسببه إلى المحكمة ، التى نظرتها بجلسة ٢٩ مارس ٢٠٠٨، وترافعت النيابة يومها بالدفع بأنه فى يوم ١٨ يناير ٢٠٠٨ بدائرة مركز بدر محافظة البحيرة ، سرق المتهمان المهمات « قطع ومسامير حديدية » مملوكة لهيئة السكة الحديد ، المخصصة للمنفعة العامة ، وطلبت عقابهما بالمواد ٣١٦ مكرر ، ثانيا من قانون العقوبات وركنت فى إثبات الاتهام قبلهما إلى شهادة ضابط الواقعة وأفراد من هيئة السكة الحديد .

ضابط الواقعة شهد أنه وحال مروره لمراقبة الحالة الأمنية فى دائرة عملة ، قرية عبدَ السلام عارف ضبط السيارة قيادة المتهم الأول ، ويرافقه المتهم الثانى ، وهى محملة بحمولة منَ الحديد الخاص بهيئة السكة الحديد ، وبسؤالهما تفصيلا عن مصدر الحمولة قررا أنها تخص شخصًا آخر ذكرا اسمه ، وباستجواب المتهمين قررا إن هذه الحمولة تخص شخص يدعى محمد الطباخ ، وكانت معبأة فى شكاير ومحملة فى سيارة معطلة على الطريق ، فقاما بنقلها إلى سيارة المتهم الأول ورافقه الثانى لتوصيلها إلى مصنع حديد عز لقاء أجر معين ، ولم يعلما بأنها تخص هيئة السكة الحديد ، وأنكرا ما أسند إليهما من اتهام بالسرقة ، أو العلم بأنها مسروقة من الهيئة المذكورة ! .

إلى هنا نكتفى بماورد بالحكم حيث اعتراف المتهمين بأن الحمولة كانت موجهة إلى مصانع عز للحديد ، وهو السبب الرئيسى الذى جعلنا نتساءل ، دون أن نوجه اتهاما بعينه لأحد ، فمضمون الأوراق التى بحوزتنا يؤكد دخول الحديد المسروق إلى مصانعه كغيرة ممن وصفهم التجار بالكبار خاصة قضبان السكك الحديدية ، الأكثر غنى بالبليت ، وهو لا يعنى سوى أمر واحد هو تواطؤ بعض العاملين معه لإدخال هذا المسروقات إلى المصنع ، ربما للحصول على مكاسب يحققها فارق السعر بين المسروق والطبيعى القادم عبر فواتير ومناقصات ، نحن حتى الآن لم ندفع بعلم المهندس عز بما يجرى ، إلا أننا أيضا لا نبرئه من المسؤولية السياسية على أقل تقدير ، فهو النائب أمين تنظيم حزب الحكومة صاحب الكلمة المسموعة من الجميع ، وهذه المسؤوليات تجعله أكثر وعيا بما يحدث على الأقل فى المجتمع من حوله ، ليحتاط من أن يزج باسمه أو مصانعه خاصة والأمر شديد الصلة به ، فهو الأكثر استحواذا على الصناعة فى مصر ،

يعنى كبيرها المفروض فيه أن يكون بالفعل شاهبندر التجار العالم بكيفية الوقاية لنفسه ، وللمجتمع خاصة أن رفعه لسعر الخردة والحديد أسال لعاب اللصوص ، وعمل على انتشار ظاهرة سرقة قضبان السكك الحديدية المملوكة للدولة التى رفعته إلى منصبه وساعدته على ملء خزائنه ! .

خدعة تخفيض أسعار الحديد كما يفسرها تجار «لخردة»

لأنه لم يجد من يوقف احتكاره فإنه يفعل ما يشاء ولعل ما قاله في ندوة عقدت بالأهرام منذ عام تقريبا يبرر احتكاره ،حين قال إنه مثل من يقود سيارة في طريق سريع لم يجد يافطة تقول إن السرعة علي هذا الطريق كذا،.. أو أن هناك مطبا أو مستشفي فبالتالي فإن قائد السيارة سيقود سيارته وفقا لرغبته إن أراد أن يسير بسرعة أو بهدوء مما يعني أنه يفعل ماشاء في السوق لأنه لم يجد قانونا يمنعه من الاحتكار أو جهازا أو آلية تمنعه من الزيادات غير المبررة للحديد ، ليكون المستفيد الوحيد من كل شيء ، فصناعة الحديد التى أنشأها الراحل عزيز صدقى ، وقبل رحيله بكى على الموت البطيئ الذى تتعرض له شركة الحديد والصلب ، بفعل السم الزعاف الذى يصنعه احمد عز ، ويشربه الجميع مصانع ومنتجين ومستهلكين برعاية نظام هو أحد مظاهر فساده !

صحيفة «الفايننشيال تايمز» البريطانية في ملحق لها عن مصر صدر بداية هذا العام ٢٠٠٨، صدقت على كلامه بالأهرام ووصفته بقولها «أنه الأقوي بنفوذه وأن القوانين لا تردعه والوزراء لا يخيفونه وأنه يفعل ما يشاء،، ففي أيام قليلة حقق،ما يريده،: فنجح في تأجيل إعلان نتائج التحقيقات في قضية احتكاره للحديد وحصل علي رخصة لإنشاء مصنع جديد فأراد أن يكافئ المصريين فقرر زيادة سعر الحديد » ، واستمرت الصحيفة فى تشخيصها لحالة عز فقالت « ويستطيع عز أن يفعل ما يريد في سوق الحديد برفع الأسعار وقتما يشاء دون أن يردعه أحد ولم تعد مبرراته مقبولة في الزيادات خاصة ارتفاع أسعار خامات البليت عالميا،.. فمن خلال شركة الدخيلة تتوافر له هذه المادة الخام علي عكس منافسيه الذين يستوردون هذه الخامة من الخارج، وبالتالي فإن تكلفة إنتاجهم أكثر كثيرا من تكلفة إنتاج عز» ، وتمضى الأيام ويقوم عز بعد أن امتلأت مخازنه بالخردة ، مصدر صناعة «البليت » الرئيسى بتخفيض أسعاره ، حتى أن جمال عمر، العضو المنتدب لشركة «حديد عز»، قال قبل التخفيض

أن الشركة تراجع حالياً أسعار منتجاتها لتتواكب مع التراجعات العالمية في أسعار خامات «البليت» ومخزونها من هذه الخامة، التي تعتمد عليها صناعة الحديد بشكل أساسي ، ومن المعروف أن المصنع الوحيد المتكامل في مصر هو مصنع الدخيلة فله محطة المياه ومحطة الكهرباء الخاصة به، وهي مدخلات الصلب والمكورات التي يصنع منها الحديد الإسفنجي، وهما أصل الصناعة ثم يأتي دور مصانع البليت، ثم مصانع حديد التسليح ، وكلها مصادر قوة له تمكنه من احتكار المنتج والتحكم فى كمية المعروض منه فى السوق !

خفايا تخفيض أسعار حديد عز يكشفها تجار سوق الخردة بالسبتيه ، المنشأ الرئيسى لعز وبوابة دخوله إلى عالم صناعة الحديد وتجارته ، حيث يؤكد أحد التجار ويدعى على كمال أن عز ورفاقه من أصحاب المصانع أوقفوا استقبال وشراء الخردة من التجار ، وتسببوا فى نزول سعرها من ٣٤٠٠ جنيه للطن إلى ٩٠٠ جنيه ، بعد أن قام عدد كبير من التجار بشراء كميات كبيرة بالسعر القديم ، وهو ما تسبب فى خسائر كبيرة ، ويشاركه سعد زغلول أحمد قائلا :« بيوتنا اتخربت وأصحاب مصانع الحديد وعلى رأسهم عز هم السبب ، فى الشهور السبعة الماضية قاموا برفع أسعار الخردة بصورة مبالغ فيها ، وصلت إلى ٤ أضعاف السعر ، واليوم يرفضون شرائها منا » ، ويضيف :« انهيار السوق بدأ من شهر وبالتحديد فى النصف الثانى من رمضان ، فانخفض السعر من ٣٤٠٠ إلى ٢٠٠٠ إلى ١٣٠٠ جنيه ، والآن بدأ فى النزول إلى ٨٠٠ جنيه ، بيوتنا اتخربت وكثير مننا قفلوا محلاتهم !» .

أما أحمد على فيقول :« اول مرة تنزل الاسعار بهذا الشكل ، كانت الأسعار ترتفع وتنزل فى حدود من ٣٠ الى ٥٠ قرشا ، وهو مبلغ معقول ، أما الآن فأصحاب المصانع وعلى رأسهم احمد عز محتكر سوق الحديد والخردة ، بعد أن رفعوا سعر الخردة إلى شكل مبالغ فيه ، وطلبوا من التجار شراء أى كميات مهما كان السعر ، وعليه قمنا بشراء كميات كبيرة بأسعار عالية من التجار الصغار ، وبائعى الروبابيكيا ، وقمنا بتخزينها ، لبيعها بعد العيد ، ثم فوجئنا بهذه الانتكاسة التى أدت إلى خراب بيوت ناس كتير ، وحسبى الله ونعم الوكيل » ، أحد الذين حضروا اللقاء وتبدوا عليه مظاهر الخبرة شارك فى الحديث بشرط عدم ذكر اسمه بصرف النظر على تسجيل صوته وقال :« الظاهر إن هناك مؤامرة على الصناعة كلها لصالح المتآمرين

الذين يلاعبون السوق والحكومة على حد سواء ، فحكاية تخفيض سعر الحديد دى لا تدخل أى عقل ، ويبدو أن عز أراد إيقاف تقرير الاحتكار بشيء ملموس تظهره بمظهر الخاضع لاقتصاد السوق ، بينما هو فى الحقيقة ، يعمل على تعطيش السوق سواء على مستوى سوق الخردة المصدر الأساسى لصناعة خام البليت ، وضرب أسعاره ، بعد أن رفعها بشكل مبالغ فيه ، أدى الى فتح باب واسع للارتزاق عن طريق سرقة الخردة والحديد خاصة قضبان السكك الحديدية ، الأغنى بالخام للانتفاع من رفع السعر ، ثم بيع المسروقات سواء لتجار الروبابيكيا أو إلى أماكن التقطيع ، التى تعيد تدوير البضاعة المسروقة ثم تبيعها للمصانع ومن بينها مصانع عز التى تحصل على نصيب وافر منها ، ومن ثم امتلأت المخازن بالخردة ، متزامنة مع انخفاض سعر البليت فى الخارج !

صوت المصدر لا يزال عبر جهاز الكاسيت متدفقا ، بعد أن اكتشفنا أنه احد التجار الكبار فى منطقة أخرى ، حضر لبحث الأزمة مع باقى التجار ، حيث يضيف : « كان لابد لعز أن يخفض أسعاره ليبدو أمام الدولة والمراقبين أنه يعمل وفق آليات السوق ، بينما الحقيقة غير ذلك .. هو قام ومعه مصانع أخرى بتأمين أنفسهم ، من المخزون للمحافظة على الربح فسعر الخردة المحلية مهما زادت فهى اقل من المستورد فى كل الأحوال أثناء ارتفاع أسعار الأخير ، لذلك فأرباح عز لم تتغير بل ربما تكون قد زادت مع شراءه للخردة بالسعر الأقل ، خاصة مع ازدياد المورد إليه عبر تجار المسروق ، حيث لا أحد يسأل عن مصدر الخردة ، وإذا سأل فالفواتير المضروبة حاضرة ..، الهدف من كل ذلك هو البعد عن شراء الخام من الخارج بسعر مرتفع ، إذا زاد مرة أخرى ، لذلك أرجح إن يرفع عز الأسعار مرة أخرى بمجرد تحرك السوق الخارجى ، ليلجأ مرة أخرى إلى السوق المحلية التى يتحكم فى أسعارها ، ويعلم مدى تعطش التجار إلى تصريف البضاعة المكدسة لديهم ! .

القضبان المسروقة تذهب لـ ٤ مصانع على رأسها الدخيلة

ومن القاهرة إلى طنطا تستمر خزانة قلوب تجار الخردة بطول مصر وعرضها تفضى بالأسرار الخاصة بسوقها فى مصر وعلاقة مصانع الحديد بها ، ومن داخل سوق الحدادين كما يسمونه هناك استطلعنا آراء كبار التجار حول علاقتهم بمصانع الحديد وكيفية سير العمل خلال هذه العلاقة ، استمعنا لهم وحصلنا على معلومات

هامة وافقوا على تسجيلها إلى أنهم طلبوا عدم ذكر الأسماء خشية الوقوع تحت براثن اليد الطولي لمن وردت أسماؤهم فى الحديث ، فعن طريقة وصول الخردة إليهم يقول احدهم :« نحن نتسوق الخردة من مخلفات المباني والشركات ومناقصات مخلفات السكة الحديد وبعض المصانع الأخرى ، ويضيف قائلا :قضبان السكك الحديدية تدخل إلى مصانع عز ، فهي تعتبر من الحديد المميز الغنى بالبليت ، ولهذا يكون سعرها ضعف الخردة العادية الخفيفة ، وحتى لا نظلم عز وحده فهذه القضبان تذهب إلى أربعة مصانع هى الدخيلة وحديد بشاى وعز بالسادات ومصنع السويس »

وعن كيفية تجميع هذه المخلفات وبيعها بعيدا عن الطرق الرسمية ، يقول آخر : « هناك أشخاص متعاقدين مع احمد عز يقومون بجمع الخردة لصالحه ، مثل أولاد عبد الشهيد فى القاهرة ، وفى الإسكندرية عائلة المدبولى السيد ويسرى ومحمد ، وهناك أيضا مصنع بشاى وهو تابع لشركة أمريكية مصرية ممنوع على أي ضابط شرطة إليها، وله أيضا متعهدين يحصلون على الخردة من كافة ألاماكن و يقومون بتوريدها إليه ، ويتنهد الرجل قائلا : تعرف أنا لو معايا نقلة قضبان سكة حديد مسروقة ، ها تدخل بسهولة إلى المصانع الأربعة ، ومش لازم يكون معايا ورق إثبات أو فواتير .. المهم البضاعة تكون حاضرة والسعر ٥٠٠ جنيه للنقلة ، يعنى من غير وزن أو بيع بالكيلو، إحنا عارفين القضبان بتروح عند الثلاثة الكبار ، لذلك تلاحظ إن سرقة غطيان البلاعات قلت ، وسرقة القضبان زادت ، لان سعر البلاعات لا يزيد عن ٨٠ قرشا للكيلو ، أما القضبان فيصل سعرها إلى ٣ جنيهات للكيلو ، وده إذا كان مع التاجر الذى اشترى المسروق فاتورة مضروبة ، علشان يبيعها بسعر أزيد ٥٠ قرش يعنى بـ ٣ جنيهات ونصف » .

تاجر ثالث تدخل فى الحوار قائلا :« كل قضبان السكة الحديد بتروح للثلاثة الكبار ، وأكبر كمية بتروح لحديد عز فى الدخيلة والسادات ، لسبب بسيط أنهم فقط الذين يملكون « حلة » تسييح القضبان ، ولو الحكومة عايزة تضبطهم ، لو وقفت المباحث على أبواب المصانع دي هاتمسك ١٠ قضايا كل يوم ، بدون جهد ، بس لازم يعرفوا إن الصنعة بتقول حط القضبان وسط العربية حتى لا يراها أحد ! ، وبعدين لازم المشكلة تتحل من أساسها ، لأن النهارده الحرامية بيدخلوا يسرقوا السكة الحديد عيني عينك ، والحرس هناك زى الخفير اللي شايل خشبة ، لأنه لا يستطيع الضرب

فى المليان ، وكل يوم بنسمع حكاية عن السرقات ، زى التبين مثلا كل يوم الناس بتنضرب بالنهار والحديد بيتسرق تحت عين المخبرين الغلابة ، الحكومة لازم يبقى ليها دور فى منع السرقات وتأمين منشآتها ، لأن أصحاب المصانع سيهمهم الربح ، هم ما سرقوش فعليا لكن اشتروا بضاعة مسروقة ، وكله بيقول وأنا مالي ، وعلى رأى المثل المال السايب يعلم السرقة .

الدور الخفى لعز و«شركاه» فى انتشار سرقات الحديد

التحالف من أجل النهب

صورة رقم (٣٩)

عندما يتسبب احتكار الحديد لصاحبه أحمد عز ، في إفلاس أكثر من ٢٠ ألف شركة مقاولات ، تصبح الشوارع ملتقى للمحتاجين ، وتتحول الأرصفة إلى

مؤتمرات للبحث عن القوت الذى ضاع ، وانصهر فى أفران الحديد ، وكلما اشتد الجوع زاد فكره من السيطرة على العقول ، يحركها كيف يشاء ، تماما مثلما يفعل حوت الحديد في الأسواق ، يشعلها تارة ويعمل على الإيحاء بتهدئتها تارة أخرى ، هذا هو واقع الأشياء في مصر الآن وحشية مطلقة ، وتوجيه للشارع لكى يفعل ما يمليه على ظرف الجوع ، ثم صراخ ممن تسبب فى كل ذلك ووقف خلفه « الحقونى الناس بتشتمنى .. الحق يا قاضى سبونى وقذفونى » ، ضاربا المثل الشعبي القائل : « ضربنى وبكى وسبقنى واشتكى » ، ملحنا ومغنى بلحن الزيف والخداع ، مفترضا فى الجميع سذاجة غبية غير متوافرة فى الأسواق ، فما كان وسيظل مستمرا هو الحديث عن المسؤولية السياسية ، ليس هذا فحسب بل عن المسؤولية الجنائية أيضا .

عندما تساءلنا لم نكن ننتظر الإجابة ، ولما طرحنا شباك الشك لم نكن بصدد صيد فى علم الغيب ، فالإجابة كانت موجودة والحصاد أيضا ، عندما قلنا باحتمال وقوف أحمد عز خلف سرقات الحديد ، لم يكن اتهاما يحتمل البراءة ، بل كان كما تؤكد المستندات والأقوال الموثقة ، تأكيدا لواقع لا يحتاج أي إثبات إذا أحسن الناس قراءة واقعهم والنظر فيما يحيط بهم ، فالوقوف خلف حدث ما لا يعنى بالضرورة المشاركة فى التخطيط له ، بل يكفى ممارسة شيء يؤدى إليه ، وعز يمارس من الأشياء ما يؤدى ليس لتحويل الناس إلى لصوص فحسب بل إلى قتلهم جوعا ، أو قتلى تحت أنقاض أراد بانيها توفير جزء من أموال الحديد ،الذى يتحكم فيه أمين تنظيم الوطنى ، كما يتحكم المر فى سكناته وحركاته ، ويكفى بخلاف سيطرته على الأسعار ذكر آخر مستجدات الأخبار التى نشرتها الصحف منذ أيام ، ومنها ما جاء على لسان محمد سيد حنفي رئيس غرفة الصناعات التعدينية باتحاد الصناعات الذى قال :« إن علاء أبو الخير- العضو المنتدب لشركة حديد عز الدخيلة اعترض علي استيراد ٢٠٠ ألف طن من البليت من روسيا، بحجة تأثيرها السلبي علي المصانع المصرية، موضحاً أن أبو الخير تقدم بمذكرة بهذا المضمون إلي الغرفة، وأشار إلي أن سعر الطن في الشحنة الموجودة في ميناءي الإسكندرية ودمياط ٣٠٠ دولار، بما يقل عن السعر العالمي بمائة دولار. واعتبر أبو الخير، أن «دخول الشحنة للبلاد من شأنه طرح خامات رخيصة الثمن، قد تكون رديئة في السوق المصرية». وأضاف: «لو دخلت الشحنة البلاد سيتم إنتاج كميات كبيرة من الحديد بأسعار منخفضة مما يعد نوعاً من الإغراق».

الحديث لايزال مستمرا عن مسؤولية عز المباشرة وغير المباشرة ، عن انتشار سرقات الحديد فى مصر ،فالرجل الذى تسبب فى الارتفاع الجنونى لأسعار الحديد ، وعمل كما تؤكد التقارير الرسمية على التحكم فى كل ما يدخل للبلاد من حديد مصنع أو بليت ، بحجة الحفاظ على مستوى الصناعة ، فيما تحالف مع شركاه من المصنعين على العمل بطاقة لا تزيد عن ٤٠ ٪ من طاقة مصانعهم ، وهى طاقة إنتاجية تكاد تكفي احتياجات السوق المحلية فقط ، حتى أن الخبراء تساءلوا عن سر عدم تشغيلها بالطاقة الكلية والاتجاه للتصدير وهو الأمر الذي يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج وبالتالي الأسعار، إلا أنهم أجابوا قائلين إن المنتجين يفضلون خفض الطاقة الإنتاجية لاستمرار التحكم في السوق وبالتالي الأسعار مما يحقق مكاسب كبيرة تفوق استغلال الطاقة المعطلة في المصانع ، هذا التحكم صب فى مصلحة آخرين هم تجار الخردة ، قبل أن ينقلب عليهم عز وشركاه ، ويخفض الأسعار فيؤدى كما قال عدد كبير من التجار إلى خراب بيوتهم ، الرجل رفع أسعار الخردة ، أو بمعنى آخر فتح السوق أمام جمع أكبر كمية ممكنه ، بكل الطرق المشروعة وغيرها ، وهنا مربط الفرس .. حيث غلب الطمع على البعض ، ففتحوا أحضانهم للمسروق وجعلوه طريقا للكسب الحرام ، لتقترب أركان الجريمة من الاكتمال ، التجار يجمعون بنهم ومصانع عز وغيرها ، تتلقى بشغف أكبر دون سؤال عن المصدر ، أو كما قال الخبراء تحرى الدقة فيما يورد إليهم ، فالهم الأكبر هو ضمان وجود الخام المستخدم فى الصناعة بالسعر الأقل !

ولأن النهم يؤدى إلى غياب العقل ، وغياب العقل يجعل الحرام حلالا ، دخلت السوق عصابات من كل الأنحاء كل همها سرقة كل ما ينتمي لخام الحديد ، بداية من مقابض الأبواب إلى الأبواب ذاتها ، مرورا بـ«غطيان» بالوعات الصرف الصحي ، وانتهاء بمهمات وقضبان السكك الحديدية ، سرقات تتم عيانا بيانا ، ما يضبط منها ينطبق عليه تندر رجال مكافحة المخدرات « أن ما يضبط لا يساوى غير ١٠٪ مما يتسرب إلى السوق » ، وبالقياس فإن ما تم ضبطه من جرائم سرقة أو مسروقات ، لا يتعدى العشر مما دخل إلى مصانع مدينة السادات والدخيلة ، أو كما قال تجار الخردة الذين أضيروا بعد مكسب كبير ، الكل يذهب إلى الثلاثة الكبار ، وهؤلاء يقف على رأسهم الحوت الحديدى أحمد عز ، فهو العمدة الشاهبندر المتحكم سياسيا واقتصاديا

ونفوذا في كل شيء ، حيث تقف شركة واحدة فقط يملكها هى «العز للحديد» ، خلف السيطرة على نحو يزيدعن ٥٠٪ من إنتاج الأسياخ الحديدية و ٨٠٪ من إنتاج الصلب المسطح، وهو ما يعنى تحكمها فى الأسعار بالزيادة لا بالسلب ، والنتيجة الحتمية للجوع والإفلاس الذى تسبب فيه ، هو تحكم هذا الجوع في حركة السوق ، فيكون النهم للسرقة موازيا لشراهة البحث عن المكسب ، وكلاهما يصب فى مصلحة الآخر ، دون أدنى شفقة بمجني عليه بحجم الوطن ، الذى امتلأت الخزائن بدماء قاطنيه ، وتحركت الأموال الملوثة بكل حركات الرقص ، فوق كل الكراسي داخل أروقة الحكم ، أو داخل صحف تتبعها علنا أو تمويلا !

الأحداث مستمرة والسرقات لم تنقطع ،حتى لو حصلت على هدنة ، بعد أن قام الحوت ملئ مخازنه بالخردة ، حلالا وحراما ، فانخفضت أسعارها فى السوق وعلى من لا يصدق أن ينزل إلى أسواقها ويسأل القائمين عليها ، أو ليأت إلينا فيستمع إلى أقوالهم بالأسماء والصور، أو أو ليقرأ معنا بعضا من التحقيقات الرسمية القادمة ، من الأقسام المختلفة للشرطة بطول مصر وعرضها ، التى نكتفى اليوم بعرض واحد منها هذه الحلقة ، حتى لا نتهم مجددا بالقذف والسب فى حق آيات الله من حيتان الحديد ، وهو المحضر رقم ٢٦٢٠٥ لسنة ٢٠٠٧ مركز كوم حمادة ، التى تحولت إلى القضية رقم ٧/٥ ، التى جاءت اعترافات المتهم فيها لتقول :« أنا أقوم بجمع الخردة من البائعين المتجولين ، ومنذ فترة قمت بما أقوم به عادة وكانت الحمولة عبارة عن قطع حديد ، تزن نحو طنين ، وتوجهت إلى مدينة السادات لتسليم الحمولة إلى المدعو السيد شحتة ، ويعمل تاجر خردة ومندوب بمصنع بشاى لتصنيع الحديد ، وأثناء عبورى مزلقان «خنيزة » قامت المباحث بإمساكي أنا والسيارة والحمولة »

محضر تحريات المباحث عن الواقعة أكد علم المتهم بمصدر محتويات الحمولة التى يحملها ، و مكان توريدها فى مدينة السادات وهى معقل اثنين من كبار المنتجين هناك « عز وبشاى » ، وأن الحمولة كانت تخص الأخير ، حيث قال المحضر المصدر بتوقيع الرائد وجدي الصيرفي رئيس المباحث بتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٧ :« بالاستعانة بمصادرنا السرية الموثوق فى صحة معلوماتها حول الواقعة ، تبين قيام المدعو على سلامة الأشهب قائد السيارة رقم ٢٨٤٠ نقل غربية ، بنقل المضبوطات المتحفظ عليها ، وهى عبارة عن قطع حديدية ومسامير خاصة بهيئة سكك حديد مصر ، ، من مدينة

طنطا غربية إلى مدينة السادات لتسليمها إلى أحد المصانع بمدينة السادات ، كما أضافت معلوماتنا السرية أن المتهم على علم تام بأن تلك المضبوطات تخص هيئة السكك الحديدية وأنها متحصلات جريمة سرقة » ، وهو ما أكده مندوب الهيئة أمام النيابة المختصة ، إلى فتحت أقواله باب الحديث عن السرقات اليومية لورش الهيئة ، وعلى رأسها ورش التبين بحلوان حيث يعيش العاملون بها في حالة رعب من اللصوص، الذين يقتحمون عليهم أماكن أعمالهم ، حاملين الأسلحة الآلية ويستولون على كميات كبيرة ، من الخردة والمسامير والصواميل والأبواب وقطع غيار القطارات، ولا احد يستطيع أن يتعرض لهم !

وهنا تأتى مسؤولية حراس لا يحرسون كما يصفهم العاملون بالهيئة ، حيث تكتشف السرقات بالصدفة على الطرق ، أو أثناء الحملات المفاجئة ، كما يؤكد ذلك موجز الأخبار على موقع وزارة الداخلية ، ومن بينها ، « ما صدر يوم ١٥ مايو ٢٠٠٨ عن تمكن وحدة مباحث قسم شرطة القاهرة الجديدة ثان حال مرورها بمدخل القاهرة الجديدة المؤدى إلى مدينة الرحاب دائرة القسم من ضبط كل من : عبدالغنى مغيض السعداوى « صاحب ورشة لحام » ، ورجب عبدالرحمن محمد جاد المولى « سائق » ، وصابر عبدالغنى مغيض « عامل لحام » ، على أحمد على محمد « عاطل »، و محمد حسن محمد حنفي « سائق » ، و محمد عيد محمد حنفي « عامل » ، محمد شوقي فضل الله محمد المصري « عاطل » أثناء استقلالهم السيارة رقم ٩٠٤٧٠ نقل الإسماعيلية قيادة الخامس محمل عليها (عدد ٢٨ قضيب سكة حديد طول الواحد ٤ متر ، وعدد ٧٧ فلانكة حديدية الخاصة بتثبيت قضبان السكة الحديد ، وعدد ٦ عتلة حديدية ، أنبوبة غاز ، ٢ أنبوبة أكسجين ، ٨ مفتاح خاص بفك القضبان ، لمبة تقطيع حديد بالعداد) ، وبمواجهتهم اعترفوا بسرقة القضبان والفلانكات من خط شريط السكة الحديد بطريق الروبيكى عن طريق تقطيعها باستخدام الأدوات المضبوطة بحوزتهم لإعادة بيعها لتجار الخردة !

كما تبلغ لقسم شرطة محطة سكك حديد طنطا من الشرطي المعين خدمة لتأمين محطة سكك حديد زفتي بأنه أثناء مروره بحوش المحطة تلاحظ له قيام مجموعة من الأشخاص بسرقة بعض فلنكات السكة الحديد بحوش محطة زفتي وتحميلها على السيارة رقم (١٩٢٧١) نقل الغربية قيادة السائق / سعد محمد فهمي ومقيم بدائرة

مركز شرطة زفتى وعند اعتراض الشرطي لهم قام أحدهم بتهديده بقطعة كبيرة من الحديد وحاول قائد السيارة الاصطدام به مما اضطره لإطلاق عدة أعيرة نارية من سلاحه الشخصي لإرهابهم حيث أصابت إحداها قائد السيارة المذكور فى كتفه وفروا هاربين من مكان الواقعة .. بالتنسيق مع مركز شرطة زفتى تم ضبط السيارة وسائقها والمتهم الأول بالمنطقة المحيطة بحوش محطة سكك حديد زفتى .. أسفرت نتيجة المناقشة الأولى بالتنسيق مع مركز شرطة زفتى عن تحديد شخصية مرتكبى الواقعة .

فيما يقفز إلى الأذهان ما أعلنه مصدر مسؤول في هيئة السكك الحديدية ، عن أن لصوصا سرقوا «فلنكات» قضبان خط «القاهرة - السويس» لمسافة خمسة كيلو مترات تقريبا من منطقة «الجفرة» والكيلو ٨٢ خط الروبيكي، مشيرا إلى أن وزن الحديد المسروق يصل إلي ٢,٥ طن،وقال المصدر إن هذه السرقات التي استغل فيها اللصوص إجازات الأعياد تسببت في حدوث ارتباك في رحلات القاهرة - السويس وبالعكس، وبلغ تأخر بعضها ٤ ساعات .!

استمرت عملية التقاضي بين الكاتب وأحمد عز لمدة عامين ، خرج منها منتصرا بكلمة القضاء العادل ، فيما لم ترهبه كل محاولات الترهيب والتهديد ، عن الاستمرار في كشف ما يحاوله أمين التنظيم ، من محاولات للاستيلاء علي مقدرات العباد ، واستغلالهم لزيادة أرباحه بالاحتكار الذي لم يستطع أحد منعه منه ، حتي جهاز الحماية الذي أنشأته الدولة عمل لصالح أحمد عز وهو ما تنبأ به الكاتب قبل صدور قرار براءة عز الوهمي الزائف الذي يثبت فساده بعام كامل لذا ذكرنا الجميع بما قلناه .. ففي البداية طرحنا الأمر وأسباب اقتناعنا بأن عز لن يستطيع أي كائن أن يصل إليه فكانت تلك السطور :

براءة مصنوعة من تهمة الاحتكار

برغم الإعلان عن عرض تقرير جهاز مكافحة الاحتكار منتصف يناير الماضي ، إلا أن هذا العرض تأجل أكثر من مرة ، التأجيل تزامن مع عدة تصريحات متضاربة ، دور البطولة فيها لرئيس الجهاز منى ياسين ، التى برأت الحديد من التعرض للاحتكار، استنادا لتقرير دولي على شبكة الإنترنت ، يرجع الزيادة فى الأسعار إلى زيادة أسعار خام حديد البليت بمعدل ٨٠ إلي ٩٠ دولارا للطن أي بنسبة ٣٥٪

وزيادة أسعار الخردة بنسبة ١٠٪، وارتفاع أسعار الطاقة بنسبة ٢٩٪. ثم ذكرت رئيس الجهاز أن ارتفاع أسعار المدخلات هو السبب في ارتفاع سعر الطن،لأن مصر تعتمد علي الاستيراد بشكل أساسي »٧٠٪« بينما تتم الدرفلة في مصر، بنسبة ٣٠٪ للإنتاج المحلي ، البراءة التى وردت على لسان رئيس الجهاز ، عادت فى نفس اليوم للتراجع بعد تأكيد نفس المصدر على عدم الانتهاء من التقرير النهائي عن الموضوع ، مبشرة بقربه وعرضه على مجلس إدارة الجهاز فور الانتهاء منه !

تقرير الجهاز تسربت أجزاء منه تؤكد أن إجمالي الكميات المنتجة عام ٢٠٠٦، وصلت إلي ٧ ملايين طن، وأن نسبة استحواذ حديد »عز« عام ٢٠٠٤ على السوق وصلت إلي ٦٥٪، وفي عام ٢٠٠٦ انخفضت إلي ٦٢٪ ثم ارتفعت عام ٢٠٠٧ لتصل إلي ٦٥٪، وجاءت مجموعة »بشاي« في المرتبة الثانية من حيث نسبة الاستحواذ ١٢٪ عام ٢٠٠٤ و١٩٪ عام ٢٠٠٥، وفي عام ٢٠٠٦ وصلت إلي ١٧٪، وفي عام ٢٠٠٧ بلغت ٢٠٪، أما »بورسعيد الوطنية« فقد وصلت نسبة إنتاجها عام ٢٠٠٣ نحو ٢٪ وعام ٢٠٠٤ نحو ٤٪ وعام ٢٠٠٥ نحو ٧٪ وعام ٢٠٠٦ بلغت ٧٪ ، فيما يظل التصريح بالاتهام الموجه لعز مرهونا بالتصويت الذى يجرى بين ١٥ عضوا ، على صحة الاتهام من عدمه ، وهو ما يفتح أبوابا مليئة بالشك ، خاصة بعد تزعمت رئيس الجهاز مؤخرا حركة الرفض القاطع لعرض تقرير احتكار الحديد علي

وزير التجارة المهندس رشيد محمد رشيد في الوقت الحالي وكان مقررا لعرضه يوم ١٥ يناير الماضي ، وفى ظل ما يقوم به عز من اتصالات مكثفة مع شخصيات رفيعة داخل السلطة، فسرت بأنها تهدف إلى إبراء ساحته من الاتهامات التي يحتمل أن يواجهها بممارسة أنشطة احتكارية في تقرير ينتظر صدوره دون تحديد لموعد هذا الصدور !

رئيس الجهاز أرجعت رفضها مناقشة تقرير الحديد إلي أنها لا تريد أن يظهر الجهاز في مظهر الضعيف الذي تحركه الصحافة ، فى تحد سافر للرأي العام الذى تمثله الصحف ، بينما فسر المراقبون ما تردده بالخوف الشديد من إعلانها براءة عز من تهمة الاحتكار ، وهو ما يفتح عليها أبواب جهنم ، ويغطيها بعلامات استفهام ربما لا تستطيع الفكاك من إجاباتها ، خاصة فى وجود تقارير جادة صادرة عن جهات بحثية تؤكد ضلوع عز فى مسألة احتكار الحديد ، وهو ما سيجعل أى تقرير صادر عن

الجهاز الرسمي المنوط به مكافحة الاحتكار محل شك ، بعد أن خصص تقرير الاتجاهات الاقتصادية لمركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية الصادر عن عام ٢٠٠٧ فصلا كاملا للحديث عن الاحتكار، وحيثيات تواجده في السوق المصرية، وقصور التشريعات المنوط بها ضبط إيقاع السوق ومحاربة مثل هذه الممارسات.

التقرير أكد أن الأسعار ارتفاع الأسعار العالمية برغم تأثيرها فى ارتفاع الأسعار ، إلا أنها لا تبرر هذا الارتفاع الجنوني ، حيث تخضع سوق الحديد والتسليح في مصر بصفة رئيسية لشركتي عز.. والإسكندرية الوطنية للحديد بنحو ٥٦٪ بينما تتنافس ١١ شركة علي ٣٩٪ من السوق ، ويفسر التقرير ما يحدث فى خلفيات المشهد الاحتكاري بالقول : «ومن الإجراءات التي وصلت بالسوق لهذا الوضع الاحتكاري تخفيض إنتاج شركة الدخيلة من حديد التسليح من ١,٨ مليون طن إلي ١,٢ مليون طن في الوقت الذي لم يخفض فيه إنتاج البليت وهو الخام اللازم لإنتاج حديد التسليح حيث قام ببيع فائض هذا الخام إلي شركة العز بسعر ٦٨٠ جنيهاً للطن في حين كان سعره في السوق وقتها حوالي ٨٠٠ جنيه ولأول مرة في تاريخها حققت شركة الدخيلة خسارة قدرت بنحو ٣٥ مليون جنيه بعد أن كانت تحقق أرباحا سنوية لا تقل عن ١٠٠ مليون جنيه ، ولأن غالبية شركات القطاع الخاص لإنتاج حديد التسليح تعتمد علي البليت لإنتاج حديد التسليح خلال عملية الدرفلة، بينما تقوم شركة الدخيلة بإنتاج البليت والدرفلة معا، وعندما طلبت شركات حديد التسليح الخاصة شراء البليت من شركة الدخيلة أسوة بشركة العز، لم تستجب الدخيلة لتلك الطلبات باستثناء كمية محدودة لم تتجاوز ٩ آلاف طن لإحدى الشركات».

وفي تقرير لغرفة الصناعات المعدنية باتحاد الصناعات، كشف عن أن مجموعة عز هى الوحيدة التي تمتلك مصنعين لإنتاج البليت المستخدم في صناعة الحديد في مدينتي السادات والعاشر من رمضان، تبلغ طاقتهما الإنتاجية ٣,١ مليون طن بنسبة ٤٧٪ من الكمية المستخدمة محلياً، وبالتالي فإن رفع أسعار الحديد ليس له ما يبرره ، الإشارات كلها تشير إلى احتكار عز لصناعة الحديد بنسبة ٧٠ ٪ ، وهو ما أنتج هذا الارتفاع الجنوني لأسعار الحديد ، وأدى إلى إغلاق ٦ مصانع للحديد ، فيما يمارس ضغوطاً مكثفة علي شركات الحديد لإجبارها علي تخفيض طاقتها ، ليظل متحكما في الأسعار زيادة ونقصانا ، فيما تؤكد الوقائع أن الدولة منحازة له، خاصة عندما

وافقت في البداية علي منح منير بشاي رخصة لإنشاء مصنع للحديد الاسفنجي، وبعدما أنفق ٢ مليار جنيه علي المعدات، رفضت الدولة منحة الترخيص وأجبرته علي الدخول في مزاد كبير !

عز يحاول الآن منع صدور تقرير يدينه ، من خلال اتصالات مكثفة يجريها مع دوائر صنع القرار ، ويسعى من خلالها إلى النأي بنفسه عن الاتهامات بالمسئولية عن رفع أسعار الحديد، والتأكيد على ارتفاع أسعار مواد الخام في السوق العالمية هو المسئول عن ارتفاع الأسعار بالسوق المحلية ولا علاقة له بالممارسات الاحتكارية ، ويحاول الإيهام بأن أي إدانة له في التقرير المزمع صدوره من جهاز حماية المنافسة ومنع الاحتكار، تعني إدانة لنظام نفسه، باعتباره أحد كبار المسئولين فيه، وهو ما يتطلب تدخلاً من جهات عليا لتعديل مسار هذا التقرير، وعدم تحميله مسؤولية ارتفاع الأسعار على المنتجين ، ولهذا قام في الأيام الأخيرة بتخفيض الأسعار لتهبط إلى ٤٢٠٠ جنيه ، بغرض تهدئة موجة الجدل المثارة حوله ، وإعادة فتح الخطوط مع المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة، الذي مرت علاقته به في الفترة الماضية بتوتر شديد، في وقت تعهد فيه الأخير للقيادة السياسية بضبط أسعار منتجات مواد البناء بشكل عام ن المراقبون أكدوا عدم وضوح ما إذا كانت تلك المساعي ستنجح في تجنب عز الإدانة ، إلا أنهم أشاروا إلى أن هناك مساع لعدم التصعيد ومحاولات التوصل لتسوية مرضية لكافة أطراف الأزمة !

ومن جهة أخرى أكد تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات على ضرورة إعادة النظر في رسوم الإغراق التي فتحت الباب للتحكم في السوق، وجعلت هذه الشركات تتحكم في المستهلك، لأن هذه الرسوم كانت تصب في مصلحة شركات الحديد التي لم تكن تجد منافسا يجبرها على احترام السوق في ظل الحماية بواسطة الحكومة ، فيما أشار مصدر مهم في الجهاز إلى إن أحد أسباب الأزمة هو تحالف عز والدخيلة، وهو ما لا يستطيع جهاز المحاسبات أن يوصي بفضه لأنه تم بقرارات جمعية عمومية، إلا أن الجهاز يستطيع المطالبة بضبط إيقاع السوق وهو ما فعله بتوصية سرعة إصدار قانون منع الاحتكار ، وأكد المصدر ذاته أن ما يخلص إليه التقرير أن الحكومة تتحمل المسؤولية التامة عن هذا الأمر، لأن مشروع قانون مكافحة الاحتكار معطل في مجلس الوزراء منذ سنوات رغم الموافقة عليه وذلك نتيجة لضغوط رجال الأعمال وعلى رأسهم أحمد عز الذى

يعتبر إدانته إدانه للنظام ، ويطالب هذا النظام بالتدخل لحمايته !

المؤشرات تؤكد أن التقرير النهائي لجهاز منع الاحتكار ، سيحمل براءة عز من تهمة الاحتكار، حيث لن تسمح الدولة التى يعتبر من صناع القرار فيها بذلك ، ففي أيام قليلة حقق، ما يريده،: فنجح في تأجيل إعلان نتائج التحقيقات في قضية احتكاره للحديد وحصل علي رخصة لإنشاء مصنع جديد فأراد أن يكافئ المصريين فقرر زيادة سعر الحديد » ، واستمرت الصحيفة في تشخيصها لحالة عز فقالت » ويستطيع عز أن يفعل ما يريد في سوق الحديد برفع الأسعار وقتما يشاء دون أن يردعه أحد ولم تعد مبرراته مقبولة في الزيادات خاصة ارتفاع أسعار خامات البليت عالميا،.. فمن خلال شركة الدخيلة تتوافر له هذه المادة الخام علي عكس منافسيه الذين يستوردون هذه الخامة من الخارج، وبالتالي فإن تكلفة إنتاجهم أكثر كثيرا من تكلفة إنتاج عز»

ولكن لأنه لم يجد من يوقف احتكاره أو زياداته غير المبررة فإنه يفعل ما يشاء ولعل ما قاله في ندوة عقدت بالأهرام منذ عام تقريبا يبرر احتكاره ،حين قال إنه مثل من يقود سيارة في طريق سريع لم يجد يافطة تقول إن السرعة علي هذا الطريق كذا،.. أو أن هناك مطبا أو مستشفي فبالتالي فإن قائد السيارة سيقود سيارته وفقا لرغبته إن أراد أن يسير بسرعة أو بهدوء مما يعني أنه يفعل ما يشاء في السوق لأنه لم يجد قانونا يمنعه من الاحتكار أو جهازا أو آلية تمنعه من الزيادات غير المبررة للحديد ،والأهم أن رغم سيطرة عز علي سوق الحديد ورغم كل هذه الأرباح التي تتجاوز المليارات فإنه مازال يثقل كاهل البنوك بديونه التي تقدر بنحو، ٣، مليارات جنيه لبنكي الأهلي والقاهرة بعد أن كانت قد وصلت لنحو، ٥، مليارات جنيه قام بسداد ملياري جنيه ! ، ويستعد لإصدار سندات تمكنه من سداد باقي المديونية ، التى ربما تكون قد فرمتها مفرمة بيع بنك القاهرة ، ليكون المستفيد الوحيد من كل شيء ، من بيع البنوك ، وصناعة الحديد التي أنشأها الراحل عزيز صدقي ، وقبل رحيله بكى على الموت البطيء الذى تتعرض له شركة الحديد والصلب ، بفعل السم الزعاف الذى يصنعه احمد عز ، ويشربه الجميع مصانع ومنتجين ومستهلكين برعاية نظام هو أحد مظاهر فساده !

بعد ذلك حدث ما تنبأنا به فكانت السطور التالية :

ليس محتكرا .. مش مفاجأة قلناها من سنة كاملة

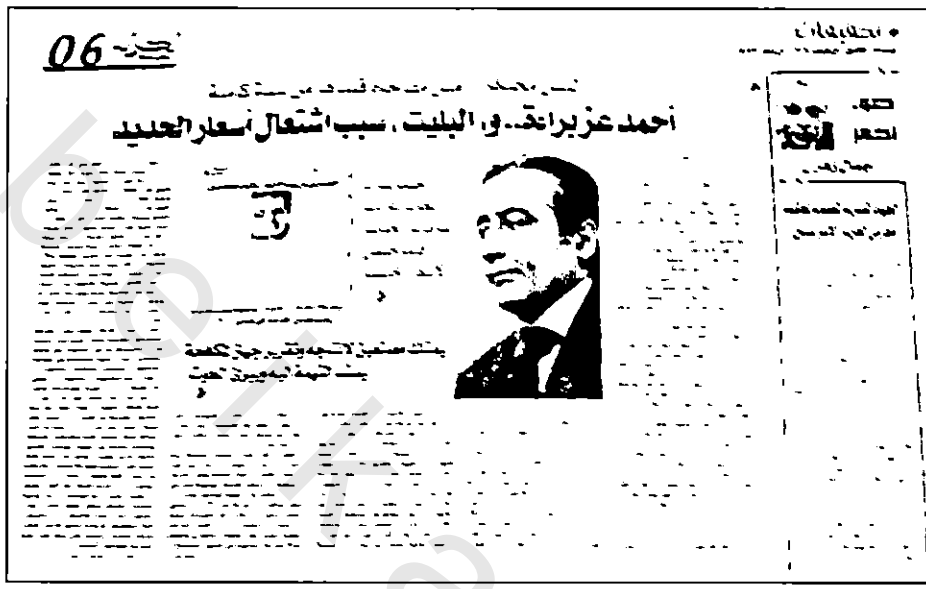
06

أحمد عز براءة.. و«البليت» سبب اشتعال أسعار الحديد

صورة رقم (٤٠)

تحت عنوان « أحمد عز برئ من تهمة الاحتكار .. ولاعزاء للمتضررين !، وتحديدا فى العدد الأول من فبراير ٢٠٠٨ ، نشرنا تأكيدا لبراءة الحوت من دم الذين اكتووا بأسعار الحديد ، ويومها تبرم البعض وتطوع بالنفي من تطوع وبادر بالتكذيب كل كاذب ، ثم أخيرا تمت تبرئة الرجل وألصقت التهمة بالمتهم الأصلى المعتاد حكوميا «ماس كهربائي مختل عقليا » ، هو اليوم «البليت» الذى انهارت أسعاره إلى ما تحت الأرض عالميا ، فيما ظلت أسعار حديد الحوت هى الأعلى ، وإن تم تخفيضها ، صدر القرار بالبراءة بعد عام ونصف مما أطلق عليه مجازا « التحقيقات »، مؤكدا أن ارتفاع أسعار حديد التسليح يرجع في الأساس إلي ارتفاع التكلفة خاصة بالنسبة لـ«البليت»، فضلا عن عوامل أخرى، أهمها زيادة الطلب في هذه الفترة نتيجة للنمو الملحوظ لقطاع التشييد والمقاولات، فضلاً عن أن معظم الشركات العاملة بهذه الصناعة شركات صغيرة الحجم وتعمل في المرحلة الأخيرة من الإنتاج مما ينعكس علي ارتفاع

تكلفتها « هكذا قرروا تكرارا لما توقعناه منذ عام تقريبا !

قرار البراءة استغل الانخفاض الحالي للأسعار ، وجاء بحسب بعض المصادر كترضية لعز الذى أرسل للقيادة السياسية ، خطابا رسميا يشكو فيه من الحديد المستورد ، مطالبا بفرض رسم وارد عليه ليخرج من المنافسة ، ليحافظ الرجل على مكاسبه من الأسعار الحالية دون اضطرار للتخفيض الذى يقلل المكاسب ، ولمعرفتهم بالصلة الوثيقة له بالقيادة أكد الكثيرون ، أن اتخاذه لخطوة الخطاب الرسمي ، يهدف إلى الرد الرسمي أيضا ، بما يجبر الوزير رشيد محمد رشيد على التنفيذ ، دون اعتبار للمتضررين من ارتفاع أسعار المحلى عن المستورد ، ويغلق طريق المنافسة أمام المستوردين ، فيما رجح آخرون أن عز سعى من وراء خطوة مخاطبة الرئيس والإعلان عنها ، إلى إبعاد النظر عن عملية احتكاره للحديد ، فيما يعطى بطريقة غير مباشرة للوزير إشارة الإعلان عن التقرير رسميا بعدما علم بما فيه ، واختار التوقيت المناسب لصدوره !

«الكرامة » كانت سباقة فى الإعلان عن البراءة بطريقتها ، فى فبراير من العام الماضي ، عندما قالت: أن منى ياسين رئيس جهاز مكافحة الاحتكار أعلنت عن ذلك ثم تراجعت فيما كان إعلانها استنادا لتقرير دولي منشور على شبكة الانترنت قال أن : « الزيادة فى الأسعار ترجع إلى زيادة أسعار خام حديد البليت بمعدل ٨٠ إلي ٩٠ دولارا للطن أي بنسبة ٣٥٪ وزيادة أسعار الخردة بنسبة ١٠٪، وارتفاع أسعار الطاقة بنسبة ٢٩٪» ، ثم ذكرت رئيس الجهاز أن ارتفاع أسعار المدخلات هو السبب في ارتفاع سعر الطن،لأن مصر تعتمد علي الاستيراد بشكل أساسي «٧٠٪ » بينما تتم الدرفلة في مصر، بنسبة ٣٠٪ للإنتاج المحلي ، ويومها أرجعت رفضها مناقشة تقرير الحديد إلي أنها لا تريد أن يظهر الجهاز في مظهر الضعيف الذي تحركه الصحافة ، فى تحد سافر للرأى العام الذى تمثله الصحف !،بينما فسر الخبراء ما ترددده بالخوف الشديد من إعلانها براءة عز من تهمة الاحتكار ، وهو ما يفتح عليها أبواب جهنم ، ويغطيها بعلامات استفهام ربما لا تستطيع الفكاك من إجاباتها ، خاصة في وجود تقارير جادة صادرة عن جهات بحثية تؤكد ضلوع عز فىهمسألة احتكار الحديد ، وهو ما سيجعل أى تقرير صادر عن الجهاز الرسمي المنوط به مكافحة الاحتكار محل شك ، بعد أن خصص تقرير الاتجاهات الاقتصادية لمركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية

الصادر عن عام ٢٠٠٧ فصلا كاملا للحديث عن الاحتكار، وحيثيات تواجده في السوق المصرية، وقصور التشريعات المنوط بها ضبط إيقاع السوق ومحاربة مثل هذه الممارسات.

التقرير أكد ارتفاع الأسعار العالمية برغم تأثيره فى ارتفاع الأسعار ، إلا أنه لا يبرر هذا الارتفاع الجنوني ، حيث تخضع سوق الحديد والتسليح في مصر بصفة رئيسية لشركتي عز.. والإسكندرية الوطنية للحديد بنحو ٥٦٪ بينما تتنافس ١١ شركة علي ٣٩٪ من السوق ، ويفسر التقرير ما يحدث فى خلفيات المشهد الاحتكاري بالقول : «ومن الإجراءات التي وصلت بالسوق لهذا الوضع الاحتكاري تخفيض إنتاج شركة الدخيلة من حديد التسليح من ١,٨ مليون طن إلي ١,٢ مليون طن في الوقت الذي لم يخفض فيه إنتاج البليت وهو الخام اللازم لإنتاج حديد التسليح حيث قام ببيع فائض هذا الخام إلي شركة العز بسعر ٦٨٠ جنيها للطن في حين كان سعره في السوق وقتها حوالي ٨٠٠ جنيه ولأول مرة في تاريخها حققت شركة الدخيلة خسارة قدرت بنحو ٣٥ مليون جنيه بعد أن كانت تحقق أرباحا سنوية لا تقل عن ١٠٠ مليون جنيه، ولأن غالبية شركات القطاع الخاص لإنتاج حديد التسليح تعتمد علي البليت لإنتاج حديد التسليح خلال عملية الدرفلة، بينما تقوم شركة الدخيلة بإنتاج البليت والدرفلة معا، وعندما طلبت شركات حديد التسليح الخاصة شراء البليت من شركة الدخيلة أسوة بشركة العز، لم تستجب الدخيلة لتلك الطلبات باستثناء كمية محدودة لم تتجاوز ٩ آلاف طن لإحدى الشركات».

تقرير البراءة تجاهل أيضا تقرير لغرفة الصناعات المعدنية باتحاد الصناعات، كشف عن أن مجموعة عز هى الوحيدة التي تمتلك مصنعين لإنتاج البليت المستخدم في صناعة الحديد في مدينتي السادات والعاشر من رمضان، تبلغ طاقتهما الإنتاجية ٣,١ مليون طن بنسبة ٤٧٪ من الكمية المستخدمة محلياً، وبالتالي فإن رفع الأسعار ليس له ما يبرره » ، فيما تجاهل الجميع ما فعله احتكار عز لمنتج الحديد ، بحركة بيع الخردة فى مصر ، وما سببه احتكاره لشرائها من رفع لأسعارها ، مما ساهم بشكل تشهد عليه محاضر الشرطة وساحات المحاكم ، فى انتشار سرقات الحديد خاصة حديد قضبان القطارت ، الغنية بخام البليت حتى امتلأت مخازنه بالكامل ، ثم توقف عن الشراء وقام بخفض الأسعار من ٣جنيهات ونصف إلى ٩٠ قرشا فقط ، مما أفلس العديد من

تجار الخردة ، ثم حدثت الأزمة المالية العالمية وانخفض سعر البليت العالمي ، المبرر الجاهز لرفع الأسعار فاضطر إلى التخفيض ، ومع التخفيض تلاشت وكأنها لم تكن ظاهرة سرقة القضبان ، وتشهد على ذلك أيضا أكمنة الشرطة ومحاضر الضبط !

المؤشرات كانت تؤكد أن التقرير النهائي لجهاز منع الاحتكار ، سيحمل براءة عز من تهمة الاحتكار، حيث لم تكن الدولة لتسمح بذلك وهو يعتبر من صناع القرار فيها ، وهذا ما أكدته صحيفة الفايننشيال تايمز البريطانية في ملحق لها عن مصر صدر نهاية بداية العام الماضي ، عندما وصفته بقولها «أنه الأقوى بنفوذه وأن القوانين لا تردعه والوزراء لا يخيفونه وأنه يفعل ما يشاء،، ففي أيام قليلة حقق،ما يريده،: فنجح في تأجيل إعلان نتائج التحقيقات في قضية احتكاره للحديد وحصل علي رخصة لإنشاء مصنع جديد فأراد أن يكافئ المصريين فقرر زيادة سعر الحديد » ، واستمرت الصحيفة فى تشخيصها لحالة عز فقالت « ويستطيع عز أن يفعل ما يريد في سوق الحديد برفع الأسعار وقتما يشاء دون أن يردعه أحد ولم تعد مبرراته مقبولة في الزيادات خاصة ارتفاع أسعار خامات البليت عالميا،.. فمن خلال شركة الدخيلة تتوافر له هذه المادة الخام علي عكس منافسيه الذين يستوردون هذه الخامة من الخارج، وبالتالي فإن تكلفة إنتاجهم أكثر كثيرا من تكلفة إنتاج عز» ، هكذا قالت الصحيفة البريطانية عن عز ، أما البليت فبريئ براءة سفاح بنى مزار ، والماس المختل عقليا !

كان أحمد عبد العزيز عز مركز قوة لا يستهان به ولا يستطيع أي أحد أن يطاله ، حتي أن مضابط مجلس الشعب كانت أحد شهود هذه القوة ، فكل الاستجوابات التي حاول أصحابها النيل منه لم تذهب أبعد من الإعلان عن محتواها في الصحف والمجلات ، فيما كانت نصوصها قابعة في أدراج المجلس ، يخرج من وضعها لسانه للنواب الذين تقدموا بها .. عز قلعة محصنة .. هكذا قالت المضابط

الاستيلاء على حديد الدخيلة و٣٠ مليار جنيه بمساعدة حكومية

وفى استجواب برلماني قدمه لمجلس الشعب النائب – وقتها – أبو العز الحريري تتكشف فصول استيلاء احمد عز على شركة الدخيلة ، قال فيه :« لا احد فى هذا الوطن يتجرأ على نفى ما قدمت من وقائع فهي قائمة ومغتصبة وأموال الشعب العامة والخاصة مستباحة .

ولقد تطورت الأوضاع وعانى الجميع مما حذرنا منه – الناهبون لأموال الشعب يعترفون والحكومة تعترف عمليا وبالصمت والتواطؤ – والجهاز المركزي يسجل حقائق وتبريرات لا أساس لها من المنطق والقانون – ومجلس الشعب نفسه يعترف في قاعته ولجانه بما حذرنا منه وأحمد عز – النموذج الطفيلي المتسلق لمواقع التأثير في السلطة والحزب الحاكم وأهم لجان مجلس الشعب أنه نموذج للفساد الشامل اقتصاديا وسياسيا بقدر ما ارتكب من جرائم في حق الوطن حيث مكنه تواطؤ الحكومة والصمت المشارك من مجلس الشعب من أن يستولى على شركة الدخيلة ويحتكر صناعة وتجارة وتصدير واستيراد الحديد والصلب بتكويناته المختلفة وان يهرب ثروات طائلة من عرق الشعب وخزانته العامة باحتجاز أموال على مستوردات الدخيلة وفروق تصدير تقترب من نصف سعر البيع المحلى .

الاستجواب يمضى مفنداً كيف استولى عز على الشركة العامة بقوله :« أن شركات قطاع الأعمال الدلتا . والأهلية . والنحاس أدخلت لعبة التواطؤ وتم إيقاف إنتاجها لعشرة أعوام في مخطط طويل لتمكين المحتكرين من جريمتهم وبلغ الجرم مداه بأن شركة حلوان التى تحمل إنتاجها ضمن سعر البيع بنسبة ١٠٠٪ من تكاليف الإنتاج كمصاريف إدارية وتسويق .. ؟ كانت تبيع منتجها للسوق بفارق يزيد عن ١٠٠٠ جنيه لكل طن مقارنة بفواتير بيع المصنع ومثلها الشركة العربية للصلب المخصوص – الفروق بين فواتير المصنع وأسعار السوق لم يعلن عن مصيرها لمن ذهبت المليارات ولماذا ؟ لشركة العز للتجارة الخارجية أم لغيرها .. ؟، لقد بلغ إجمالى ما تم نهبه بالأسعار الاحتكارية في السوق الداخلي ٢٢,٥ مليار وفى التصدير حديد وصاج ٤,٥ مليار جنيه فارق عن كل طن وفروق تلاعب السعر الاستيرادى لكوارث الحديد للدخيلة ١٤٤٠ مليون بجانب الاستحواذ على عمليات الاستيراد حتى قطع الغيار ومستلزمات الإنتاج ومنع الوسطاء التجاريين بالمخالفة للقانون ومنع دخولهم عملية تصدير المنتجات للدخيلة والمجموعة التى يطلق عليها اسمه ويرأسها . بجانب ما يحصله من عمليات وساطة مشبوهة ثابتة تتولاها شركة العز للتجارة الخارجية فى السوق المصري والخارجي – لقد بلغ ما تم مباشرة ومع أخرين أكثر من ٣٠ مليار جنيه دون أن تتحرك الحكومة بل أنها أمعانا فى تمكين النهابين ومن أطلق عليهم رئيس الوزراء الخونة الذين يضرون بالمصلحة العامة ويهدرون ويعطلون الاستثمار

كانت قد أصدرت قرارات جنائية بفرض رسوم إغراق مكنت الناهبين من النهب وأصرت حين عرض موضوع الإغراق والاحتكار بالمجلس على التمسك بقرار فرض رسوم إغراق لتمكين أحمد عز من مواصلة جرائمة فيّ حق الوطن والاقتصاد رغم صراخات المعذبين بنيران الاحتكارات التي أصبحت صفة لاصقة بطبقة الرأسمالية الطفيلية الجديدة واعتراف الحكومة التي يراقبها مجلس الشعب .. ؟ بهذه الجريمة .

وعن مشاركة أحمد عز فى عملية نهب المال العام يقول استجواب آخر لنفس النائب :« الحكومة وأحمد عز أبرز نماذج هذا الموقف الجنائى للحكومة حيث استمرت تسهيلاتها غير المشروعة لنفر من منتجي وموزعي حديد التسليح بقيادة احمد عز عضو لجنة السياسات بالحزب الوطني والمكتب الإعلامى للسيد جمال مبارك رئيس لجنة السياسات والأمانة العامة للحزب الوطنى والمجلس الرئاسي المصري الأمريكي ورئيس لجنة الخطة بمجلس الشعب »، وفى وقائع الاستجواب قال :« أن استمرار استيلاء أحمد عز على عشرات المليارات من الجنيهات مستقطعة من الخزانة العامة التى تعانى عجز النهب والفشل فى السياسات الاقتصادية وعمليات التنفيذ ولم تتحرك الحكومة لوقف نهب المال العام واستعادة ما تم نهبه رغم ثبوت الوقائع ومضابط مجلس الشعل ومحاضر مجلس الوزراء والجريدة الرسمية وقرارات الوزراء (وتقارير اللجنة المشتركة الثلاثية) واللجان الاقتصادية والصناعة والإسكان وتقارير الجهاز المركزي للمحاسبات والتقرير الخاص الذى أعدة جهاز المحاسبات بخصوص قضايا الإغراق والاحتكار عندما أثيرت قضية تواطؤ الحكومة مع المحتكرين بقرارات ما يسمى الحماية من الإغراق والتى اعترض عليها مجمل أعضاء مجلس الشعب والتى ألغتها قرارات تالية ، وعدم مبادرة الحكومة لإعمال رقابتها على السوق وتفعيل آلياته أو التدخل لغرض آليات السوق لحين توافر مقوماتها بالاستيراد المباشر للحديد من الخارج ومحاسبة من تعمدوا إنقاص كميات الحديد ، الممكن إنتاجها للتحكم فى السوق وتركها لسوق الإنتاج والتوزيع والاستيراد فريسة بيد أحمد عز وأعوانه للانفراد بالسوق أنتاجا وتسعيراً بوقف الإنتاج عند حافة الاستهلاك مع المنع العملي للاستيراد وتعمد الحكومة عدم الاستيراد لفرض الأسعار المغالى فيها – الأمر الذى انعكس على عشرات المهن وأدى إلى تعطل مئات الآلاف وافقد الاقتصاد الوطني حيويته .

من الثابت محاسبيا وعالميا وبرلمانيا . أن الزيادة التى فرضت على أسعار الحديد تجاوزت الزيادة العالمية بنسبة ٢٠٠٪ خلال السنوات السابقة عن عام ٢٠٠٤ وبما أن إنتاج الحديد والصاج المستخدم فى السوق المحلى وصل إلى ٤ ملايين طن سنويا بفارق وصل أحيانا إلى ٢٠٠٠ جنيه للطن فإن إجمالى النهب السنوي وصل إلى ٨٠٠٠ مليون جنيه بإجمالى ٣٢ ألف مليون جنيه يضاف إليها فوارق سعر التصدير المتدني عن قصد لمجرد التسجيل المحاسبي والذى يباع خارجياً بالسعر العالمي بما يعنى تحصيل فروق التصدير عن السعر المحلى وتحصيل حوافز التصدير لتبلغ المحصلة أكثر من ٤٠ ألف مليون جنيه تصل إلى ٥٠ ألف مليون إذا ما أضيفت إليها نسبة الفائدة البنكية فقط فضلا عن تعاظم المبلغ فيما لو كان قد تم استثماره إنتاجيا وخدميا لصالح الشعب ، ومع ترك وقائع مشاركة وتسهيل الحكومة لأحمد عز للاستيلاء على مقدرات شركة الإسكندرية الوطنية للحديد والصلب صلب الدخيلة بما يجاوز ٢٠ مليار جنيه والقروض التى منحت لعز وتجاوزت السبعة مليارات جنيه وفروق أسعار تسليم مصانع الحديد المحلية (ما بين سعر المصنع وسعر السوق) فإن إجمالى ما تم نهبه يتزايد كثيراً ودون التعرض لما جاء بالاستجوابات المتكررة عن الاستيلاء غير المشروع على شركة الدخيلة واستجواب الاحتكار .

وزراء البيزنس أولهم منصور شيفروليه

الكرامة
تقارير وتحقيقات
الكرامة تفتح صحيفة
الحالة التجارية لوزراء البيزنس
الوزير
«شيفروليه»
اشترى المصرى الأمريكى ومستعد لشراء ورش السكك الحديدية والشرقية للدخان.. وانسى الدستور!
أعلن تخليه عن رئاسة مجلس إدارة بنك كاليون يوم توليه الوزارة..

صورة رقم (٤١)

رحلة صعود إمبراطور النقل محمد لطفي منصور من هذه النوعية التي تحيط بها الكثير من علامات الاستفهام، وشبهة استغلال النفوذ، والتحايل على القانون والدستور.. وهى الرحلة التي توجت مؤخراً بتوليه مقعد وزارة النقل في حكومة د. نظيف الثانية، وشهدت أول أيامها أكبر عملية انتهاك للدستور والقانون في صفقة شراء بنك «كاليون» الذي يرأس مجلس إدارته لحصة المال العام في البنك المصري الأمريكي.

محمد يونس منصور لطفي منصور، الشهير بمنصور شيفروليه أو وزير النقل، يرتبط بصداقة قديمة بجمال مبارك منذ عودة الأخير من لندن، وتكريس ما يسمى بجمعية جيل المستقبل فى نهاية ١٩٩٨، وقتها كان منصور قد تولى رئاسة غرفة التجارة الأمريكية، وهى المكان الذى اختاره ابن الرئيس لدخول عالم المال والأعمال فى مصر، توطدت العلاقة بين الاثنين لدرجة أن منصور ابتدع تقليدا جديدا فى الغرفة وهو دعوة جمال مبارك للاجتماع السنوي للغرفة بصورة شبه دائمة للحديث أمامها وتقديم نفسه للجمهور من رجال الأعمال وعالم الديبلوماسيين الأجانب، لذلك كان منصور من مجموعة رجال الأعمال المحددون الذين اصطحبهم جمال مبارك في زيارتين للولايات المتحدة فى فبراير ومايو ٢٠٠٣، كما استمرت تبرعات محمد منصور لجمعية المستقبل التي يرأسها جمال، بل إن منصور عمل على أن توجه مخصصات من معوناتها المقدمة للجمعيات الأهلية إلى جمعية المستقبل ، لذلك يقول بعض الخبثاء: إذا كان خروج كمال الشاذلي هو أبرز معالم التغيير الوزاري، فلا شك أيضا أن دخول رجل الأعمال محمد لطفي منصور فى التغيير الوزاري لتولى وزارة النقل علامة بارزة على نوعية الحكومة الجديدة.

منصور من مواليد ٢٣ يناير ١٩٤٨ بالشرقية بمدينة الزقازيق، واحتفل بعيد ميلاده الـ ٥٨ وهو على مقعد الوزارة، أنهى دراسته بالإسكندرية، ثم سافر إلى أمريكا ليحصل على درجة بكالوريوس العلوم فى هندسة النسيج من جامعة ولاية كارولينا الشمالية فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٨، وعلى شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة(بوردن)بولاية ألاباما الأمريكية عام ١٩٧٢، ويقال: إنه حصل على الجنسية ا. ريكية آنذاك أثناء عمله بالتدريب فى الجامعات الأمريكية عاد منصور لمصر عام ١٩٧٦ ليشغل حتى عام ١٩٩٢ منصب رئيس مجلس إدارة منصور شيفروليه، ثم اعتلى منصب رئيس مجلس إدارة شركة مانتراك ـ الوكيل المعتمد الوحيد فى مصر لمعدات كاتربلر ـ كما شغل عدة مناصب فى مجالس إدارات عدد من الشركات التى تمتلك حصصا فيها، ومنها لطفي منصور الدولية للتوزيع، والمنصور والمغربى للاستثمار والتنمية بطلة فضيحة بنك(الونيوناتراك)المحدودة، وهى الشركة الموزعة لمعدات كاتربلر فى ست دول أفريقية، وتتخذ يوناتراك من إنجلترا مقرا لها، كما رأس مجلس إدارة شركة العامرية للحديد والصلب المتخصصة في مواد البناء

وإنتاج الأسمنت فى ١٩٩٩، ويشغل منصور أيضاً عضوية مجلس المستشارين التابع لجامعة جورج واشنطن وهو ما يثبت حصوله على الجنسية الأمريكية .

منصور هو ابن خالة وزير الإسكان أحمد المغربي، وهناك استثمارات هائلة بين المجموعتين المغربي ومنصور، وصلت إلى حد ما يسمى بتحالف المغربي ـ المنصور منذ أن بدءا حياتيهما معا فى أمريكا!! والمنصور المغربي تعمل فى مجال الاستثمارات المتنوعة برأس مال مدفوع بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه، وهى جزء من التحالف الذى يضم أيضاً شركات فى مجال الاستثمار السياحي فى فنادق شهيرة مثل نوفتيل وآكور وغيرهما، وشاركا معا رجل الأعمال السعودي الوليد بن طلال والمصري هشام طلعت مصطفى فى فندق سان استيفانو بالإسكندرية، علاوة على شركة فليمنج منصور للاستثمار فى مجال الأوراق المالية والبورصة.

ويرأس منصور أيضا مجلس إدارة شركة رويال آند صن إليا للتأمين فى مصر، وهو عضو مجلس إدارة مركز الدراسات العربية بجامعة جورج تاون الأمريكية، وعضو مجلس إدارة الصندوق الاجتماعي للتنمية، وهو مؤسس ورئيس الجمعية المصرية لتنمية وتطوير المشروعات وهو أيضا الأمين العام لجمعية إسكان المستقبل التى يرأسها جمال مبارك، ورئيس مجلس إدارة مجلس الأعمال المصري الأمريكي من ٩٩ حتى ٢٠٠٣، والأمين العام للمركز المصري للدراسات الاقتصادية حتى ٢٠٠٤، وعضو مجلس إدارة بورصة القاهرة والإسكندرية حتى عام ٢٠٠٣، وهو حاليا رئيس غرفة التجارة الأمريكية بمصر ، - وقت توليه الوزارة - ، ولا شك أن للغرفة الأمريكية للتجارة دورا مهما فى صعود وتكوين إمبراطورية محمد منصور فقد اقتنص كل هذه التوكيلات الأمريكية عبر عضويته فيها وعبر برنامج المعونة الأمريكية، ثم ما يسمى بزيارات طرق الأبواب التى بدأت الغرفة فى تنظيمها كل عام منذ نهاية الثمانينيات تقريباً.

وعندما تولى منصور وزارة النقل أكد فى تصريحات نشرت بالعديد من الصحف أنه تخلى عن جميع مناصبه فى الشركات والبنوك فور توليه الوزارة، وأن اهتماماته تنصب على تحسين الخدمات الجماهيرية، وتطويرها مع مراعاة محدودي الدخل والمحافظة على مستوى أسعار تلك الخدمات، إلا أن ما أغفله هو أنه تنازل عن رئاسة بنك كاليون لشقيقه ياسين أي انه تنازل بلا تنازل إلا شكلا والمضمون كما هو!! ،

تصريحات الوزير حول رسالته تجاه المواطن البسيط تعود بنا إلى قضية سينسبرى الشهيرة وكيف تم التنكيل بالشركة الإنجليزية ووكيلها فى مصر عمرو النشرتى – هارب حاليًا وشقيقه بعدة ملايين – بسبب استهداف سينسيبرى للفقراء مما أدى إلى توسعها وانتشار فروعها فى مناطق متعددة، ويومها انتشرت الشائعات لضرب الشركة لصالح المنافسين الذين هالهم الإقبال الشعبي الكبير على فروعها مما أثر بشكل كبير على مثيلاتها من الشركات، ومنها محلات مترو التى يملكها منصور.

ضرب سينسبرى كان لصالح حيتان السوق من التجار الذين عملوا على إسقاطها لتستمر أرباحهم وليذهب البسطاء للجحيم!! وهو ما أكده تقرير مؤسسة ميريل لينش وكاب جيسنى نينيونج الاقتصادية والذى توقع زيادة ثروة أغنياء الشرق الأوسط ومنهم وزيرنا الهمام بالطبع بنسبة ١,٦ تريليون دولار بحلول أواخر ٢٠٠٦!!، وفى تصريح آخر للوزير قال: إن هدفه هو جذب الاستثمارات المختلفة العربية والأجنبية فى مشروعات النقل النهري والنقل البحري والقطاعات الأخرى، وقال أيضاً: خبراتي فى استثمارات القطاع الخاص ستكون من أهم العوامل فى التركيز على تسحين الأداء من خلال تحسين الإدارة بمختلف القطاعات بالوزارة من خلال وضع أهداف لتحقيقها ومتابعتها، وكذلك رؤية تسويقية متطورة للخدمات ومتابعة التطورات فى العالم المتقدم فى مجال خدمات النقل للوصول إلى ما وصلت إليه الدول المتقدمة ومجالات خدمات النقل!!

انتهت كلمات الوزير رجل الأعمال والاستثمار، وهو كلام جميل جدا إذا لم يكن جاء ردا على ما أثير حول صفقة كاليون الأخيرة، وهى الصفقة التى فضحت رجال المال فى الوزارة ووضعتهم موضع الباحث عن الكسب دون النظر إلى وردية تصريحاتهم الإصلاحية أو صالح المواطن!! أو كما أطلقنا عليهم لقب اتحاد ملاك مصر .. ، صفقة إرساء حصة الدولة فى البنك المصري الأمريكي على بنك كاليون الفرنسي ليست وليد الأيام الستة من عمر وزارة محمد منصور، لكنها تعود إلى ١٥ أبريل ٢٠٠٥، عندما زار مصر مستر جون لوران العضو المنتدب لبنك كريدى أجريكول ، التقى البنيكر الفرنسي مع الدكتور نظيف ووزراء المالية والاستثمار والتجارة الخارجية والصناعة والبترول والطاقة ومحافظ البنك المركزي د. فاروق العقدة، وكان هدف الزيارة المعلن هو الاحتفال بإطلاق بنك كاليون ـ مصر تتويجا

لعملية الاندماج بين بنك كريدى أجريكول ـ مصر وفرع كريدى ليونية فى مصر، للوفاء بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال الذى اشترطه البنك المركزي وهو ٥٠٠ مليون جنيه ، كان هذا هو الهدف المعلن فيما كان الهدف الحقيقي هو الاتفاق على إرساء الصفقة على بنك كاليون لذا لم يكن مستغربا حصول رئيسه محمد منصور على مقعد وزاري مع ملاحظة أن بنك كريدى أجريكول يمتلك نحو ٧٥٪ من أسهم البنك مشاركة مع مجموعة منصور والمغربي للاستثمار والتنمية وكلاهما يشغل موقعا وزاريا فى التشكيل الأخير، وإن كان المغربي هو الأسبق للوزارة.

سهم البنك المصري الأمريكي الذي كان متوقعاً وقتها بحسب تقديرات هيرميس للأوراق المالية هو ٩٥ جنيها إضافة إلى أن حركته الفنية بعد أن تم الإعلان عن زيادة رأس ماله وانخفاض نسبة القروض السيئة به، وتركز معظم قروضه فى الشركات الكبرى وفى الأسمدة والبترول، كانت تدل على مزيد من الصعود، فكيف بعد كل هذا يطرح فى البورصة بهذا السعر المتدني؟ .. الإجابة عن هذا السؤال جعلت النائبين فى مجلس الشعب مصطفى بكرى وجمال أحمد يتهمان الوزيرين المغربي ومنصور بالقيام بأعمال تجارية ومالية ترتبط بالمال العام بالمخالفة لأحكام المادة ١٥٨ من الدستور حيث يرأس الوزير الثاني بنك كاليون الفرنسى ويشغل الأول عضوية مجلس الإدارة بنفس البنك ويمتلكان سويا ٢٣٪ من أسهم البنك، وقيامهما بشراء أسهم بنك الإسكندرية الحكومي فى رأس مال البنك المصري الأمريكي.

أشار النائبان إلى أن عملية شراء أسهم البنك المصري الأمريكي جرت عكس ما يحدث فى البورصة نتيجة لتدخل الوزيرين فى صفقة الشراء!! وهو ما جعل سعر السهم ينخفض من ٥٦ جنيها إلى ٤٥ جنيها لحظة الشراء!! ذلك على الرغم من إعلان كل منهما عن عدم التدخل ونفى العلاقة المباشرة مع البنك المشترى، المعروف أن محمد منصور تنازل عن رئاسة البنك لشقيقه ياسين منصور يوم توليه الوزارة! ، فيما يشير إلى أن الإمبراطورية الاقتصادية التى يجلس على قمتها الوزير تدار بمنطق العائلة وهو ما يجعل شكواها شرعية تدور حول مدى قربه وابتعاده عن أمواله والتضحية بكل مكاسب من أجل عيون الشعب.

الدستور المصري فى مادته رقم ١٥٨ يقول بالنص: لا يجوز لوزير أثناء تولى منصبه أن يزاول مهنة حرة أو عملا تجاريا أو ماليا أو صناعيا، أو أن يشترى أو

يستأجر شيئاً من أموال الدولة، أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله أو أن يقايضها عليه ، هذا النص الواضح والصريح يتعارض تعارضا كليا مع الصفقة فالوزيران اشتريا من الناحية العملية أسهما مملوكة للدولة فى البنك المصري الأمريكي، وبقيمة تتعدى المليار جنيه ناهيك عن بقية الصفقة التى يصل مجموعها كلياً إلى ٢,٩١٦ مليار جنيه، وسوف تدر أرباحا كبرى لصالح الوزيرين تتعدى الـ ٥٠٠ مليون جنيه من فرق السعر أثناء البيع فقط فيما يعنى أن مالكى الأسهم وفى مقدمتهم الوزيرين قد قاما بعملية تجارية ومالية واضحة من خلال بنك كاليون مع أسهم مملوكة لبنك قطاع عام، وسواء كان الوزيران قد تخليا عن البنك شكليا أم فعليا، فهذا لا يمنع أن هناك تجاوزا واعتداء على الدستور قد حدث.

إنكار العلاقة بين عملية البيع والوزيرين لا تبعد الشكوك فيها، فالعملية لا تتم بين يوم وليلة، بل الواقع يؤكد علمهما بجميع التفاصيل ومشاركة محمد منصور شخصيا فيها قبيل اعتلائه كرسي الوزارة! فهناك شروط ومواصفات فى المشترى قبل البائع، كما أن هناك جلسات من المفاوضات تستمر لشهور قبل الإعلان ونقل الملكية فى البورصة وهذه لا تستغرق أكثر من أسبوع، وهى عملية إجرائية تتم بعد توقيع الطرفين «البائع والمشترى للصفقة» ، لذا فمسألة انسحاب أو تنازل الوزير منصور عن منصبه فى البنك لشقيقه لا تبعده عن مسألة إنهاء الصفقة!! وقد يقول قائل: إن ذلك كان قبل اعتلائه المنصب الجديد؟! ونحن نقول: إن المغربي كان فى الوزارة السابقة كما أن مستلم منصب رئاسة البنك المشترى وشقيق الوزير لا يستطيع العمل دون أن يستشير أخاه الوزير ويحصل على موافقته، فمنطق العائلة هنا هو الحاكم.

وبعيداً عن صفقة البنك المصري الأمريكي، فمجرد الإعلان عن اسم منصور لمقاليد وزارة النقل بث الرعب داخل هيئة السكك الحديدية؟! ودارت عجلة الأسئلة وبرزت أسنان الخوف من أن يتبنى الوزير رجل الأعمال ما تردد عن خصخصة السكة الحديد!! ورفع الدعم عنها من جانب الدولة، وهو ما يعنى ارتفاع أسعار التذاكر!! خاصة أن الوزير اختار الرئيس الأسبق للهيئة فى عهد الدميري المهندس ماهر مصطفى كمستشار له وهو المعروف بميوله الاستثمارية، بالإضافة إلى ما يشاع حاليا داخل الهيئة عن رغبة الوزير فى إعادة هيكلة الهيئة إداريا لتتناسب قياداتها مع فكر المرحلة القادمة!! المعروف أيضا أن الوزير يقوم حاليا بجولات مستمرة داخل

مرافق الهيئة للوقوف على ممتلكاتها وقدراتها الخدمية!!

أول المرافق المرشحة للبيع بحسب أقوال بعض مسئولي الهيئة هى ورشة العباسية المتخصصة فى صناعة مفاتيح «السكة» التى تستخدم فى تحويل القطارات والتحكم فى خط سيرها، وهو المشروع الذى نفذته شركة « كوجيفير » الفرنسية بالاشتراك مع أوراسكوم ساويرس، ومن المعروف أن ساويرس قد حاول الاستيلاء على الورشة بالشراء أو الإيجار باستخدام الاسم التجاري لشريكه فى المشروع شركة «كوجيفيرماكدونالدز» فى مصر، يبرز السؤال عن مصير مشروع مفاتيح السكة الحديد بالعباسية؟! وهل سيكون مصيره نفس مصير أسهم بنك الإسكندرية ؟!، ومن ورشة السكة الحديد إلى الشركة الشرقية للدخان والتي يجرى الإعداد حاليا لطرح حصة الدولة فيها من خلال البورصة لمستثمر رئيسى بنظام عروض الشراء قبل ٣٠ يونيو القادم. وتقدر حصة الدولة المتوقعة في هذه الصفقة ١٣ , ١ مليون سهم أي حوالي ٦ مليارات جنيه.

وتعتبر الشركة الشرقية للدخان هى الشركة الوحيدة المحتكرة لصناعة السجائر فى السوق المحلى، بخلاف مصنع صغير يملكه محمد منصور فى برج العرب وكل نشاطه هو التصدير للخارج!! وتؤكد التقارير أن حصة الدولة فى الشركة تقدر بـ٨,٥٢٪ وحققت الشركة أرباحا قبل الضرائب ٦٣٠ مليون جنيه مقابل ٤٠٢ , ٥ مليون جنيه فى العام السابق بنسبة زيادة ٥٧٪ وكشفت ميزانية الشركة عن وجود نقدية بالشركة فى حدود ٢٤٨ مليون جنيه بخلاف مخزون خامات ومنتجات بـ١ , ٨ مليار جنيه، كما تحصل الخزانة العامة على ٤ مليارات جنيه كل عام!!، ميزانية الشركة وأرقامها توضح أن الشركة من الشركات الرابحة وأن بيعها لن يؤثر على حصيلة الخزانة العامة من الأموال، إلا أن البيع وكما يؤكد الخبراء سوف يؤدى إلى رفع الأسعار لتتوازن مع السعر العالمي مثلما حدث عند بيع شركات الأسمنت، حيث ارتفع سعر الطن من ١٤٠ جنيها قبل الخصخصة إلى ٣٤٠ جنيها!!، المفاجأة أن المتنافسين على شراء الشركة هم فيليب موريس الشركة التى يملك توكيلها محمد منصور، وشركة برنيس توباكو ثم محمد منصور بصفته المالك للمصنع الوحيد للسجائر بعد الشركة الوطنية، يعنى المنافسة على شراء الشركة بالنسبة لمنصور بروحين التوكيل والمصنع وكله مكسب!!، لم يكن وصف البعض الحكومة بعد انضمام منصور ورفاقه بحكومة

التوكيلات التجارية فمنتجات كرافت الغذائية، وتونة صنشاين، ولبنيتا، ومياه معدنية هى بعض ما يملكه آل منصور.

ويدير هذه المجموعة الإخوة الثلاثة محمد ـ يوسف ـ ياسين وتقدر ثروة محمد منصور بحسب مجلة فوربز الأمريكية ما يزيد عن ٦٠٠ مليون دولار بينما تتجاوز العائلة مبلغ ٣ مليارات من الدولارات هى حجم أعمال الشركات والتوكيلات ، المثير للدهشة أن اللائحة الخاصة بسجل الوكلاء تحظر على الوكيل التجاري أن يكون عضوا بمجلس الشعب أو الشورى أو يكون مسئولا تنفيذيا أو سياسيا فى الحكومة، واشترطت أيضا ألا يكون للوكيل التجاري قرابة من الدرجة الأولى ممن يشغلون المناصب السياسية أو التنفيذية لعدم استغلال النفوذ!! لذلك نحن نتساءل: إذا كان محمد منصور قد استقال من جميع مناصبه وشركاته ـ كما قال ـ فهل استقال أيضا من توكيلاته التى حصل عليها باسمه ووقع عليها بشخصه أو مثل خلال توقيع عقودها مجموعة منصور؟! وإذا كان ما قاله فعليا وصحيحا فماذا عن أخويه يوسف وياسين بعد أن آلت إليهم جميع التوكيلات ولو مؤقتا لوجود منصور فى الوزارة؟! نحن نتساءل فقط ولا نوجه اتهاما لأحد، فهل من مجيب؟!.

يثبت الواقع الاقتصادي المصري أن منصور ورفاقه من مليونيرات المعونة الأمريكية نفذوا المطلوب منهم ،الذى تأسس برنامج المعونة من أجله، الهدف كان واضحا كما يقول الكاتب حسن عامر..نريد عيال مجدع تنمو ثرواتهم بمعدلات سريعة، وبدون أية معوقات ليكونوا نواة (للوبى) الذى يقود التغيير باتجاه اقتصاد السوق، ويكونوا في نفس الوقت النموذج الاجتماعي للولاء الأمريكي والقوة الضاربة أمام مواقع النفوذ ، أليس ذلك هو الحادث فعليا، وتؤكده التصريحات المتوالية للقيادات السياسية التي ترعى هذا اللوبي في مصر، أليس السير فى اتجاه اقتصاد السوق على الرغم من تظليله بعنوان الإصلاح الاقتصادي هو الحادث الآن، أليس صفقة بنك (كاليون)واحدة من معالم هذا السير؟! يروى أحد رجال الأعمال واقعة محددة تكشف عن وجود صراع خفي نحن لسنا طرفاً فيه، بل هى مجموعات المصالح المتصارعة، كان ذلك فى عام ١٩٨٦ عندما وقعت وزارة الصناعة بروتوكولا مع شركة جنرال موتورز يقضى بوقف إنتاج سيارة الفيات الإيطالية واستبدالها بإحدى السيارات الأمريكية، اختفت غرفة التجارة الأمريكية بالحدث من خلال

احتفال بأحد الفنادق الفاخرة، وكما يروى رجل الأعمال.. التقط الراوي حديثا عابرا بين وزير مسئول آنذاك وأحد قيادات صناعة السيارات: «تساءل الوزير باهتمام: خلاص (لكاوبوى)استولوا على شركة النصر؟! أجاب رجل الصناعة: ده بعدهم!!، بعدها هاجت الشركة ونظم العمال إضرابا واسعا، تبعته الصحف بهجوم شديد على الاتفاق الذى تراجعت عنه الحكومة آنذاك!! يومها خسر اللوبي الأمريكي ممثلاً فى منصور شيفروليه معركة من معاركه للسيطرة على السوق، ليعود منصور مجددا وهو فى السلطة، سواء من خلال اقترابه الشديد من آلها أو من خلال مساعدات شريكه الوزير المغربي أو بعد ذلك من خلال جلوسه هو شخصيا فوق مقعده الوزاري، ليفوز بصفقة بيع أسهم بنك الإسكندرية ويربح ونتحسر نحن وتصمت الحكومة عن مخالفة صريحة للدستور، وكذلك لائحة الوكلاء التجاريين .

لتثبت الأيام بعد ذلك بنحو ستة اشهر صدق ما قلناه فى البداية وذلك عقب صدور الكتاب الأمريكى الذى يتحدث عن علاقة جمال مبارك برجال البيزنس وعلى رأسهم منصور حيث يقول الكتاب :وهو يحمل اسم (أوهام الديموقراطية فى مصر) أن جمال مبارك رئيس لجنة السياسات أحاط نفسه بمجموعة من رجال الأعمال المشكوك في قدراتهم السياسية ، ويرصد الكتاب سياسات الرئيس مبارك خلال فترة حكمه الممتدة على مدار عقدين ونصف من الزمان، مؤكدًا أن حديثه طوال فترة حكمه عن التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمصريين يمثل أوهامًا كبرى، خاصة أنه حينما تولى زمام الحكم عقب اغتيال الرئيس السادات ساد اعتقاد لدى المصريين والغرب بأنه سوف يعمل على زيادة جرعة الديموقراطية في البلاد، وسيدعم عملية التحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية.

وأوضح مؤلف الكتاب وليام هورد أن الرأي العام المصري والغربي صدما فيما بعد عندما اكتشفا السياسات القمعية وفشل أي برنامج اقتصادي، لاسيما بعد أن شهدت مرحلة التسعينيات تزايدا غير مسبوق في محاكمات المدنيين أمام محاكم عسكرية، وفي إصدار أحكام الإعدام، وتزايد أعداد المسجونين السياسيين، وفرض القيود على الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية؛ علاوة على عمليات تزوير فاضحة في الانتخابات البرلمانية وإنتاج برلمانات مزيفة وترسانة من القوانين والتشريعات اللاديموقراطية ، ويشير الكتاب إلى أن الانتخابات البرلمانية التي شهدتها مصر في عهد

مبارك فاقت في تزويرها تزوير الانتخابات بعشرات الدول النامية ، ويتحدث عن القوانين سيئة السمعة التي تحكم مصر منذ صعوده إلى السلطة؛ وفي مقدمتها قانون الطوارئ وتعديلات قانون العقوبات، وتصاعد دور محاكم أمن الدولة العليا والعسكرية .

ويخصص الكاتب قسمًا خاصًا للدستور المصري، الذي يراه دستورًا أوتوقراطيًا لم يعد يناسب العصر، ولكن النظام يبقى عليه لأنه يمنحه سلطات هائلة ، مؤكدا أنه يخلو من التوازن بين السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية ، نظرا لأن الأخيرة تفوقت وغطت على السلطتين السابقتين ، ويستعرض الكتاب أيضًا تركيبة الحزب الوطني والتغيير الذي حدث في أمانة الحزب مؤخرًا والتصعيد السياسي المشكوك في أمره لجمال مبارك، الذي يحيط نفسه بمجموعة من رجال الأعمال المشكوك في قدراتهم السياسية، مشيرا إلى أنهم يدفعونه نحو الانقضاض على كرسي الحكم، بعدما حولوا البلاد إلى فطيرة بيتزا يتقاسمونها بينهم ، واستبعد الكاتب أن تكون مهمة جمال بهذه الصورة التي يتمناها الأب والابن ، متطرقا إلى حديث النظام المصري عن الإصلاح الاقتصادي المزعوم، وما وصفه بالفشل الذريع لبرنامج الخصخصة الذي أهدر مليارات الدولارات من ثروة المصريين ، وأضاف أن الطريقة التي نفذ بها النظام الحاكم في مصر الإصلاحات الاقتصادية المزعومة لم تؤد إلى أي تحسن مادي في معيشة الغالبية العظمى من المصريين ، وبحسب الكاتب؛ فإن السبب الرئيسي لوهم الإصلاح الاقتصادي في مصر كان لا يعود فقط إلى عدم إيمان القائمين علية بفلسفة سوق المال، ولكن لحجم الضغوط المكثفة التي مورست من قبل واشنطن على النظام المصري، وكذلك الاستجابة السلبية من قبل حكومة مبارك لضغوط الإدارات الأمريكية المتوالية ولسياسات صندوق النقد الدولي، على حد قوله.

يستمر الوزير منصور في القيام بمهامه المكلف بها من لوبي اتحاد ملاك مصر الحاكم، كل يستفيد من موقعه بلا رقيب ، حتي أن الكوارث التي قتل الإهمال فيها مصريين بالعشرات أو بالمئات ، لم تخرج عن كونها سبوبة و « مرزقة » ، يرتزق منها مندوب هذا الاتحاد المدعو منصور شيفرولايه أو محمد لطفي منصور .. الملقب زورا بوزير النقل .. فكان هو الرابح الأول مما يحدث علي خطوط السكة الحديد وهي أكبر مسئولياتها بعد النقل البحري .. هنا كشفنا دورة بعد حادث قطار قليوب الثاني

حيث أطاح الأول بسلفه د. عصام شرف بعد رفض خطة التطوير التي اقترحها لمنع الحوادث ، ولما حدث الحادث الأول تمت الإطاحة به تأديبا وتهذيبا ، فالهدف سيظهر من السطور التالية .. إعادة هيكلة يستفيد منها الجميع .. منصور ومعه المكتب، الشهير عالميا باتصاله مباشرة بالمخابرات الأمريكية «بوز الان هاميلتون » ، الذي كان له الدور الأكبر في خصخصة دول كثيرة علي مستوي العالم وفي مختلف قاراته .. فهي الأب وما منصور إلا واحد من الكاوبوي الأمريكي المصنوع أصلا ، داخل المخابرات المركزية الأمريكية ..

منصور يدفع لمنصور .. والمخابرات الأمريكية تحكم السكة الحديد !

تحقيقات

الكرامة

بوز الان هاميلتون شركة منسوبة له ترتبط بالبنتاجون والـ C.I.A

منصور يدفع لمنصور.. والمخابرات الأمريكية تحكم السكة الحديد

تجاهل المشروع «الكندى».. وتعاقد مع «جنرال موتورز» فهو الوكيل الوحيد

مصادر بالهيئة: الاعتماد على الوكلاء خسارة للدولة ومنفعة للمحاسيب

نائب رئيس «بوز الان» كان مديراً للمخابرات المركزية وعمل مع 4 إدارات أمريكية

وقفت خلف الخصخصة فى أكثر من 60 دولة بالعالم ولم تترك حتى بريطانيا!!

صورة رقم (٤٢)

الوزير هو الرابح الأول من تعدد كوارث السكك الحديدية.. هكذا قالت «الكرامة» في عددها الصادر في ٢٩ من أغسطس الماضي، ثم تأكد ذلك ممهوراً بتوقيع المسئولين عن الهيئة القومية للسكك الحديدية في الأول من سبتمبر الحالي على العقد

المبرم مع شركة جنر ال موتورز الأمريكية بقيمة ٢٥ مليون دولار.. لم تأت من المنحة الحكومية البالغة خمسة مليارات جنيه.. وإنما جاءت من القرض الممنوح للهيئة منذ سنوات خمس من صندوق الائتمان الكويتى بغرض تطوير الهيئة وقيمته ٥٧ مليون دولارأو ٥,١٦ مليون دينار كويتى!!

العقد المبرم مع الشركة الأمريكية التى يملك وكالتها فى مصر الوزير محمد منصور بغرض توريد قطع غيار لإعادة تأهيل ٦٠ جراراً وعودتها للعمل بكامل طاقتها على خطوط الهيئة.. يشير إلى أن الوزير أو الهيئة دفعت المبلغ.. ثم حصلت شركة الوزير من خلال الوكالة على ذات المبلغ من الناحية الأخرى، أي أن الوزير قام بالدورين معاً.. المشترى والبائع فى ذات الوقت!!.

الأغرب - وهو ما لم يعلنه الوزير أو أي فرد في الحكومة - كان فى وجود مشروع يسمى «مشروع الـ٦٠ جراراً» يدور على أرض الهيئة وتتولاه شركة كندية من كبريات الشركات العالمية فى مجال صناعة السكك الحديدية هى شركة «كاناريل» وكما يبدو من اسمها فهي شركة كندية.. تمارس عملها منذ فترة على أرض ورش الديزل بالسبتية.. والتي تحولت بمقدم الوزير إلى شركة مساهمة مصرية تستطيع استيراد قطع الغيار بالأمر المباشر ودون اللجوء لاستحكامات القانون رقم ٨٩ الخاص بالمزايدات والمناقصات، المهم أن هذا المشروع خاص بالجرارات الكندية وهى واحدة من أنواع أربعة تستخدم فى جميع الخطوط هي الأمريكية والألمانية والمجرية.. بالإضافة للكندية..

المشروع المشار إليه توقف منذ فترة بسبب عدم وجود قطع الغيار اللازمة «لعمرة الـ٦٠ جراراً» برغم الشركة المساهمة وبرغم الاحتياج الملّح لاستيراد قطع الغيار المطلوبة.. ودون أن تحرك الوزارة ساكناً، مصادر فنية داخل الهيئة أكدت أن الإصرار على جلب ما تحتاجه الهيئة من مستلزمات عن طريق الوكلات الأجنبية الموجودة فى مصر.. بالإضافة إلى أنه يؤدى إلى الشراء بالخسارة على الهيئة، ويعود بالربح على الوكيل، فإنه أيضا يشير إلى تحكم لعبة المصالح الخاصة بهؤلاء الوكلاء وعلى رأسهم الوزير بالطبع فى عمليات التطوير!!.

المصادر أشارت إلى الدور المتراجع لرئيس الوزراء الذى لم يحرك ساكنا في ظل الكوارث المتكررة مؤخراً لقطارات الهيئة سواء على مستوى المعدات أو البشر.. والتي تدفع أي صاحب قرار لديه الرؤية إلى الإسراع بجلب آليات التطوير من الشركات

الأصلية مباشرة وعلى وجه السرعة دون ترك الحبل على الغارب لراغبى التربح من الوكلاء سواء كان ذلك عن طريق شركة الوزير أو أصدقائه من الوكلاء!!

المصادر أشارت إلى تجاهل الوزير لاحتياجات الشركة الكندية، وبادر بإصدار أوامره لرئيس الهيئة بالتعاقد على شراء قطع غيار أمريكية لجرارات أمريكية، وكان يمكنه إما التعاقد لشراء ما يحتاجه المشروع الكندي أولا حيث قطع المشروع شوطاً كبيراً ولا يحتاج إلا لتركيب هذه القطع في فترحة وجيزة فيصبح لدى الهيئة ٦٠ جرارا عاملة، أو التعاقد لصالح الهيئة أولا وأخيراً من خلال جعل الـ ٦٠ جراراً ١٢٠ جراراً كنديا وأمريكيا!! على مرحلتين.. مرحلة أولى انتهت تقريبا.. وبعدها الثانية التى تستلزم وقتا قد لا تتحمله الهيئة!!.

.. الشركة الأخطر والتى تحمل الجنسية الأمريكية.. وتعاقد معها الوزير هى «بوز آلان هاميلتون» Booz Allen Hamilton وترتبط أيضاً بحسب المصادر بشركة «جنرال موتورز الأمريكية» التعاقد بغرض إعادة هيكلة السكة الحديد وتطويرها!! ويبدو أن هناك شيئاً يقف خلف الستار كان السبب وراء التعاقد معها!! أرجعه البعض إلى ضغوط ما قادمة من البيت الأبيض الأمريكي، وتخص اتفاقية التجارة المصرية الأمريكية المتوقفة حتى الآن، وفسره البعض بالدور الأمريكي المشبوه فى الشرق الأوسط ككل.. والذى تمثل فيه هذه الشركة الذراع الطويلة للسيطرة على الموارد والتحكم فى اقتصاديات الدول العربية!!.

ففي الكويت مثلا انتقد الناطق الرسمي باسم كتلة العمل الشعبي النائب مسلم البراك، تكليف «بوز آلان هاميلتون» لتولى إعداد مشروع استراتيجية التنمية بعيدة المدى لدولة الكويت.. من قبل الحكومة مشيراً إلى وجود العديد من الشبهات حول علاقاته وأدواره المختلفة والخفية!! معتبرا وصفه بالمكتب الاستشاري العالمي من قبل الحكومة هناك بالتضليل المتعمد! ، الشركة المشار إليها أثارت العديد من التساؤلات حول دورها الحالي في ما يسمى بمشروع تغيير وضع المياه ومعالجة مياه الصرف في المملكة العربية السعودية بالإضافة إلى مشاركة هذه الشركة أيضا في مشروعات خطوط السكك الحديدية بطول المملكة وعرضها، ولم يقتصر الأمر على السعودية بل تعداها إلى البحرين أيضاً حيث وصفت بالشركة القوية التى أدت إلى التوصل إلى وجود اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والبحرين من خلال دراسة أعدتها

لذلك!! ووصفت بالكيان المتحكم فى قطاع تقنية توصيل المعلومات.. وربط القطاع الخاص البحريني بالأسواق الرئيسية بالولايات المتحدة الأمريكية!!.

«بوز آلان» أيضاً كانت وراء الاتجاه البريطاني عام ١٩٨٤ لعمليات الخصخصة بعد نحو ١٤٠ عاماً من الحكم الاشتراكي في انجلترا.. حتى أن تخصيص شركة «بريتش تليكوم» كبرى شركات الاتصالات العالمية إلى ملكية القطاع الخاص جاء بناء عن دراسة أعدتها «بوز آلان» الفرع الإنجليزى، الذي وقف أيضاً خلف إنجاز ٨ عمليات تخصيص أخرى فى قطاع الاتصالات منها: الأرجنتين، فنزويلا، هونج كونجو، المكسيك، ونيوزيلاندا، بالإضافة إلى نحو ١٦ بلداً أخرى من بينها المغرب، نيجيريا، زامبيا، والبرازيل، بالإضافة إلى ٣٠ عملية تخصيص أخرى نجحت فى إقرارها حتى عام ١٩٩٥!!.

نشاط مخابراتى

نشاط «بوز آلان هاميلتون» المتشعب ووقوفها خلف نظام الخصخصة فى نحو ٦٠ بلداً على مستوى العالم.. ومن بينها مصر بالطبع!! جعلنا نتساءل عن ماهية الشركة والقائمين عليها لنجد المفاجأة وهى اختفاء اسم رئيس مجلس إدارتها من على موقعها على شبكة المعلومات الدولية، وظهور نائبه بوضوح.. لنكتشف أنه «جيمس وولسى» المدير السابق لوكالة المخابرات الأمريكية، منذ عام ٩٣ إلى ٩٥ والذى عمل بالمخابرات لمدة ١٢ عاماً وشغل مناصب حكومية استخباراتية فى إدارتين ديمقراطيتين، وإدارتين جمهوريتين، وهو أيضاً واحد من الجناح الأكثر تأييداً للحرب على العراق داخل أمريكا!!.

ويرأس أيضا شركة «ديان كورب» التي تزود الحرس الخاص لحامد قرضاى الرئيس الأفغاني بالأسلحة، وهى شركة متهمة بانتهاكات لحقوق الإنسان في البوسنة، وكوارث صحية بيئية في الإكوادور، وكان شريكا في شركة المحاماة «شى وجاردنر» التي تعمل كوكيل أجنبي للمؤتمر الوطني العراقي بزعامة أحمد الجلبى، بالإضافة إلى عمله كنائب لرئيس «بوز آلان» المرتبطة بشكل وثيق بلجنة السياسة الدفاعية التابعة للبنتاجون والتي كان يرأسها «بيرل»

علامات استفهام كثيرة تشوب قرار التعاقد مع هذه الشركة بالذات دون شركات

عالمية كثيرة قيل إنها بلغت نحو الـ ٦٠ شركة.. عرضت نفسها على الحكومة المصرية بهدف تطوير هيئة السكة الحديد المصرية، وعلامات أخرى أشد قسوة تدور حول علاقة هذه الشركة بالمخابرات الأمريكية ثم عن علاقة محمد منصور نفسه بهذا الجهاز.. خاصة إن هناك وصفاً ألقاه المحللون على مليونيرات المعونة الأمريكية ـ الملياردريات حالياً ـ بأنهم «الكاوبوى» الأمريكي المرشح للحكم فى مصر.. كان ذلك فى البداية !! فماذا عن الأمور الحادثة على الساحة حالياً؟! الأسئلة قد تكون مجابا عنها من خلال السطور السابقة.. وربما يعضدها الواقع!!.. ..الناتج النهائي للكارثة هوما حصل عليه الوزير الأمريكي الهوي محمد منصور الملقب برجل أمريكا القوي داخل حكومة اتحاد الملاك .. الذين كانوا بديلا لاحتلال أمريكي وتحكم في مقادير المصريين ، ولا يزالون بتأثيراتهم وما جلبوه لمصر من بلاء مستحكم وداء عضال من السيطرة الأمريكية علي كل مناحي الحياة علي أرض النيل .. هذا ما ستظهره السطور التالية :

خمسة مليارات جنيه تدخل خزائن محمد منصور

الكرامة

5 مليارات جنيه تدخل خزائن وزير النقل من كارثة قليوب

الوزير يعمل على تصفية الهيئة من قياداتها.. لتسليمها إلى الأجانب من غير مصريين

أنشأ شركة مساهمة لبيع قطع الغيار للهيئة بالأمر المباشر

صورة رقم (٤٣)

العادة السيئة دائما ما تحكم نظاما أدمن تجاهل الحقائق الواضحة على أرض الواقع فالكارثة دائماً ما يتحملها عامل بشرى بدرجة رئيس هيئة!! ولعلنا نتذكر ما حدث عقب حريق قطار الصعيد بعام.

جميع المتهمين خرجوا بعد حصولهم على البراءة، وهوما سيحدث مع المتهمين فى حادث قطار قليوب الأخير!! لتستمر الحوادث على الرغم مما قيل عن الدعم الحكومي للهيئة بما قيمته خمسة مليارات جنيه لشراء قطع الغيار اللازمة وتم منح الوزارة حق استكمال باقي الـ ٥،٨ مليار من خلال الاقتراض.. وهذه قصة أخرى تشير إلى أن الوزير هو الرابح الأول من كارثة القطار.

المصادر داخل ورش «بولاق» التى زارها رئيس الوزراء بصحبة الوزير لتهدئة العمال الثائرين ، التى أعلن الوزير خلالها عن حافز الـ ٥٪ هى نفسها ورش «الديزل» المسئولة عن إصلاح الجرارات التى تحولت إلى الشركة المصرية للخدمات والصيانة شركة مساهمة مصرية ـ مملوكة بالكامل للهيئة وهى مفارقة مضحكة.. إذ كيف تكون مساهمة وملكيتها كاملة للهيئة دون مساهمين آخرين؟! المصادر أكدت أن هذه الشركة أنشأها الوزير للتحايل على القانون رقم ٨٩ الخاص بالمزايدات والمناقصات، والذى يحكم شراء قطع الغيار المطلوبة للجرارات ثم إدخال قطع الغيار للهيئة عن طريق الشركة مباشرة، والمعروف أن المورد الوحيد لقطع الغيار هى شركة «جنرال موتورز» وأن وكيلها الوحيد فى مصر هى شركة منصور موتورز المملوكة للوزير!!، وهنا تشير المصادر إلى أن الرابح الوحيد من كارثة القطاع وما أعقبها من تصرفات تأخرت كثيرا للحكومة.. هى الحكومة على المستوى السياسي.. ثم الوزير الذى ضمن دخلا وعائدًا استثماريًا كبيرًا لشركته الخاصة، ثم لفكره القادم بالخصخصة لا محالة للهيئة على الرغم من نفى كبار المسئولين فى النظام الحاكم .

أما ورشة مفاتيح السكة بالعباسية، فيمارس الوزير على العاملين بها هذه الأيام ضغوطاً رهيبة لاستلام الماكينات الواردة عن طريق شركة «كوجى فير» التى يشارك فيها صديقه رجل الأعمال الشهير نجيب ساويرس، على الرغم من وجود تقرير فني صادر عن لجنة فنية من خبراء داخل الهيئة تشكلت بموجب قرار أصدره حنفي عبد القوى رئيس الهيئة المستبعد لبيان مدى صلاحية هذه الماكينات للاستلام، التقرير الفنى أكد عدم الصلاحية!! الضغوط مستمرة لإجبار العاملين بالورشة على الاستلام

وحادثة قليوب أطاحت بمن شكل اللجنة صاحبة التقرير الذي أغضب الكبار.. فانتهزوا فرصة قيامه بالإجازة المصرح بها من الوزير لاستبعاده بتهمة التسبب فى الحادث على شاطئ البحر!!.

الحادث الأخير لم يكن الأقسى أو الأخطر فى سلسلة الحوادث التى أهدرت فيها دماء المصريين على قضبان السكك الحديدية خلال فترة لم تتعد السنوات العشر، لكى يتحرك الجميع بهذه الهمة والنشاط لدعم الهيئة وتطويرها ثم تحسين رواتب العاملين بها من خلال الـ ٥٪ حافز الإثابة.. وهو لا يعطى إلا كثواب على الإجادة، والسؤال هنا من الذى يستطيع الحكم على ذلك، فى ظل ما صرح به المسئولون من أن الإهمال البشرى هو سبب تلك الكوارث؟!.. الوزير نفى على عكس الجميع وجود الخطأ البشرى، لماذا ؟ لأن مشاركته فى تحميل العاملين للكارثة سيفتح ـ كما يقول مسئولون داخل الهيئة ـ عليه أبواب جهنم!! هؤلاء أكدوا وجود عملية تصفية لقيادات الهيئة يقوم بها الوزير لتصبح جاهزة إما للخصخصة أو لجلب إدارة أجنبية لتشغيل الهيئة، وكلاهما يدعم اتجاه الوزير لدخول القطاع الخاص على الخط ورفع يد الدولة عن إدارة وتشغيل هذا المرفق شديد الحيوية، ويدلل هؤلاء على ذلك بإهمال الوزير تعيين نائبين لرئيس الهيئة ووجود ٣ نواب فقط من خمسة، على رأسهم نائب الشئون الفنية المسئول أساسا عما حدث فى قليوب، وإيقافه لنائب الإشارات الذى يخرج على المعاش الشهر القادم، أي أن الهيئة ستصبح بعد شهر أو أقل من الآن دون نواب اللهم النائب للشئون المالية والإدارية وعضو لجنة النقل فى البرلمان.. رضا وهدان!!، الأخطر كما تقول المصادر إن ذلك يحدث فى ظل تقديم رئيس الهيئة المقال أو المستبعد لخمسة أسماء ليختار الوزير منهم إلا إن طلبه قوبل بالرفض!! بالإضافة إلى خلو أكثر من منصب قيادي على درجة مدير هيئة «رئيس إدارة مركزية» من شاغله دون أن يطرف للوزير جفن!! ومن هؤلاء مدير الهيئة لمنطقة وسط الدلتا، ومدير الهيئة للتدريب.. وهذا يعنى أن الهيئة تدار بنصف طاقتها الإدارية والتى فى سبيلها للتلاشى بسبب قرب موعد الإحالة للمعاش لمعظم القيادات!!

الهيئة المنكوبة تضم نحو ٧٣ ألفا من العاملين منهم كما تؤكد المصادر المطلعة داخلها نحو ١٥ ألفا من السعاة والعمالة العادية كلهم دخلوا الخدمة فى عهد مستشار الوزير حاليا وعضو لجنة النقل والمواصلات بالبرلمان عزت بدوى، أيام كان يشغل

منصب نائب رئيس الهيئة للشؤون الإدارية، أضافت المصادر أيضاً اتهاما لهذا المستشار مفاده أنه السبب الرئيسي الذي يقف خلف تصفية القيادات والعمل على عدم تطوير الهيئة، بسبب وجوده كمستشار للوزير فى ذات الوقت الذي يشغل فيه منصبه الرقابي كعضو للجنة النقل بالبرلمان!!، المستشار المشار إليه يبلغ السبعين من عمره ويقوم مقام الخصم والحكم فى نفس الوقت!.

الوزير الساعي نحو خصخصة جميع مرافق النقل أتاه الحادث كما تقول المصادر «كالبيضة المقشرة» فقد تحرك ومعه الحكومة لإثبات حسن نوايا النظام من خلال الإعلان عن الدعم ونية التطوير وعدم التفكير فى البيع نهائياً.. حيث الموقف الداخلي سياسيا لا يتحمل ظهور الحكومة المعتاد بالهوجة التى سرعان ما تهدأ اعتمادا على نسيان الشعب، بمعنى أن الحكومة استثمرت الموقف سياسياً فى المقام الأول، واستغله منصور اقتصاديا بالحصول على الدعم لا ليبقى على الهيئة فى ظل الإدارة الحكومية ولكن لتجهيزها للخصخصة ولجر القطاع الخاص للاستثمار فيها عن طريق زيادة ما يسمى بالفرصة البديلة، حيث تقل الاستثمارات وتزيد العوائد الاستثمارية، المصادر أكدت أن تصريح الوزير وتقديره للخسائر بنحو ٧ ملايين جنيه لعدد جرار وعربتين للقطار يأتي كمحاولة منه لتقييم مستتر لأصول الهيئة من القطارات، وكإشارة لمن يريد الشراء!!

ولأن هؤلاء لم يكن في روؤسهم غير المكسب ، فالإهمال هو العنوان دائما ما دام الاهتمام لن يعود عليهم بالنفع لذلك لنر معا ماذا كان يهدد كوبري الفردان ، الذي لولا نشرنا لهذا الموضوع لتوقفت حركة الملاحة بقناة السويس ، وهنا كان عائد الكبار منها سيتوقف أيضا ، لذا ثارت ثائرتهم علي الوزير ، فأسرع بتلبية احتياجات الكوبري حماية لعائد القناة والنسب التي توزع منها عليهم ! (*) ...

(*) نشر بتاريخ أول سبتمبر ٢٠٠٦م.

حركة الملاحة بقناة السويس مهددة بالتوقف بسبب كوبرى الفردان

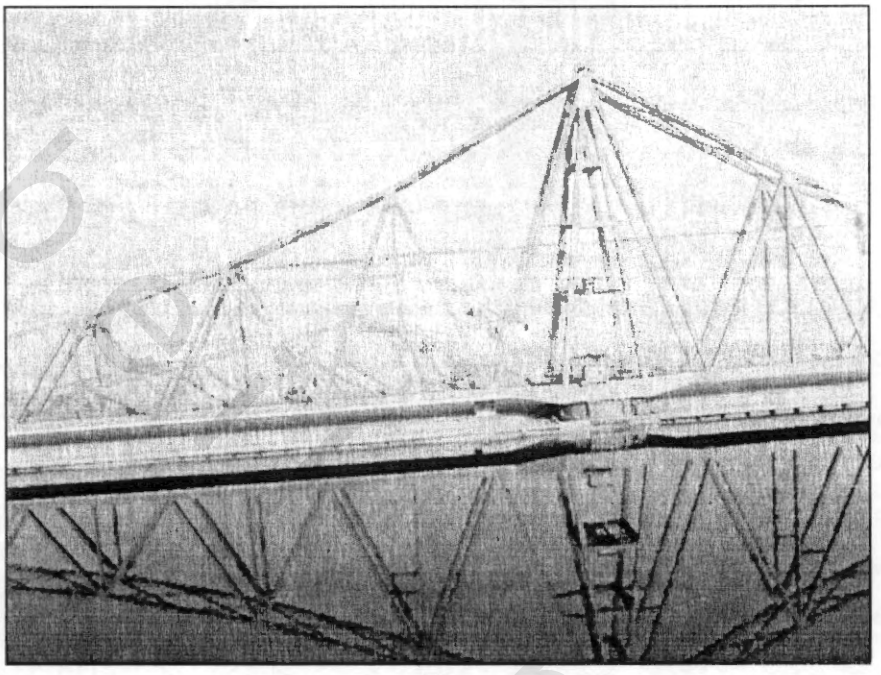

صورة رقم (٤٤)

حركة الملاحة بقناة السويس مهددة بالتوقف ، إذا ما تعطل الكوبري .. ذلك ما دفع الفريق أحمد فاضل رئيس هيئة قناة السويس إلى توجيه تحذير مباشر إلى مسؤولى هيئة السكك الحديدية ، للعمل على عدم تعطل كوبري الفردان ، الذي يمر فوق القناة ويعتبر أطول كوبري معدني في العالم ، التحذيرات جاءت بسبب الخوف من تعطل الكوبري ، أثناء حركة دورانه فتحا أو غلقا فوق القناة ، لعدم وجود قطع غيار تغطى احتياجات صيانته الدورية ، التى إذا استمرت بدون توقف استمر الكوبري صالحا للعمل ، بدون أي أخطار على القناة .

القائمون على صيانة الكوبري يصرخون من أكثر من ٨ سنوات ، هى عمر الانتهاء من تنفيذه طلبا لقطع الغيار دون جدوى ، وهو ما تؤكده مصادر رفضت ذكر اسمها ، حيث أشارت إلى أن إدارة المشتروات التي يشارك فيها حاليا نائب مشارك ، فشلت عدة مرات في تجهيز طلبيات الشراء بسبب عقبات القانون رقم ٨٩

الخاص بالمناقصات والمزايدات ، التى تمنع الشراء بالأمر المباشر ، خاصة أن المناقصات التى دعت الهيئة إليها ألغيت لعدم تقدم الشركة الوحيدة فى العالم ، التى تملك قطع الغيار اللازمة للكوبري إليها ، أرجعت المصادر السبب إلى قيام أحد جهابزة الهيئة بتسييل خطاب ضمان خاص بشركة «كورب» الألمانية التى وردت معدات الكوبري ، وهو ما جعلها تضغط لاسترداد أموال التأمين ، بالامتناع عن تلبية الدعوات المتكررة لحضور المناقصات الخاصة بقطع الغيار ، لعلمها أنها الوحيدة القادرة على توريد لوازم الكوبري فى العالم !

القائمون على الصيانة يطالبون بتصدي إدارة الهيئة ، للمشكلة بشراء اللازم لصيانة الكوبري بالأمر المباشر ، لتأمينه ضد الأعطال التي ربما تكبد مصر المليارات ، لتأثيرها الخطير على حركة الملاحة فى القناة ، وأشاروا لاى التحذيرات المتكررة للفريق أحمد فاضل ، التى تتخوف من ذلك لعلمه بأزمة قطع الغيار ، بعد أن رفض طلبات الهيئة المتكررة ، بانتقال تبعية الكوبري للهيئة لسهولة تحركها لشراء ما يلزمه ، بعيدا عن القانون الذى يقيد حركة الهيئة ، منذ بداية عمله عام ٢٠٠٠ ! ، الكوبري أقامته وزارة النقل والمواصلات ليحمل الخط الحديدي ، بين الإسماعيلية حتي رفح بطول٢٢٥ كيلو مترا بتكاليف إجمالية للمشروع كاملا تصل إلي١٥٧٥ مليون جنيه ، في إطار المشروع القومي لتنمية سيناء حتي عام٢٠١٧ ومن خلال مخططات الدولة التي تستهدف دمج سيناء في الكيان الاقتصادي والاجتماعي مع باقي أقاليم مصر ، وهو ما أثبتت الوقائع توقفه عند مدينة القنطرة شرق ، وفشل الحكومة فى استغلاله منذ أن تم افتتاحه ، والإهمال الذى لحق بالخط الحديدي الذى أنشئ الكوبري ليحمله إلى رفح ، حتى تمت سرقته مؤخرا بطول يصل إلى ٤٠ كيلو متر !

كما أن تصميماته أعدت بمعرفة بيوت الخبرة العالمية بالتعاون مع المهندسين المصريين وخبراء من هيئة قناة السويس وخبراء هيئة السكك الحديدية ليكون أطول كوبري معدني متحرك في العالم حيث يبلغ طوله٦٤٠ مترا بفتحة ملاحية بطول٣٢٠ مترا، وهو كوبري دوار ليسمح بمرور السفن العملاقة من أي أحجام دون معوقات خلال رحلتها في المجري الملاحي للقناة، كما روعي أن يكون موقعه متلائما مع مشروعات التعميق والتوسع المستقبلية في قناة السويس ، وقام بتنفيذ كوبري الفردان اتحاد شركات مكون من أربع شركات متخصصة بقيادة شركة ألمانية ويقوم بمراجعة

التصميمات والإشراف علي التنفيذ مكتب خبرة إنجليزي ، من بينها شركة «كورب» الألمانية التي أصبحت تتحكم حاليا فى موضوع قطع الغيار الذى فشلت مصر لنحو ٨ سنوات فى شرائها !.

وتستمر معركتنا مع الوزير منصور في عز صولته وجبروت اتحاده الذي ينتمي إليه حيث كتبنا أيضا ...

وقائع استيلاء الوزير« شيفروليه » على النقل النهرى فى كل مصر!!

لم تكن فضيحة محاولة احتكار وزير النقل محمد لطفي منصور على مقدرات النقل النهري في مصر وسعية من خلال آخرين لجعل هذا الاحتكار يبدو بعيدا عنه وجزئيا ،سرعان ما يتكامل من خلال شركة قابضة تعلق عليها لافتة اسم الوزير ما أن يغادر منصبه .. مفاجأة بل تأكيدا لما انفردنا به يناير من عام « ٢٠٠٦ »، الفضيحة الأخيرة التي رسم السيناريو الساخر لفصولها الزميل عبد العظيم درويش فى أهرام السبت وقتها ،ليست سوى فصلا جديدا من ممارسات الوزير ومخالفاته للدستور التي تواكبت مع اعتلائه منصب الوزارة !!

«الكرامة« سبق و تنبأت بما يمكن ان تكون عليه حكومة الاستيلاء على كل شيء فى مصر لصاحبها د.احمد نظيف عقب دخول رجال البيزنس وعلى رأسهم الوزير محمد منصور ، فى الوزارة التى سميت بوزارة نظيف الثانية فكان تقسيم هيئة السكك الحديدية الى قطاعات خمسة تمهيدا لبيعها أما لشركاته أو لشركات يشارك فيها ،أو لشركات أصدقاءه الذين يرتبط معهم بروابط البيزنس ،أو الاستيلاء عليها من خلال الغطاء الجديد الذي يستتر به وهو شركة القلعة لصاحبها أحمد هيكل ، كما كان اعتماده على مكتب المخابرات الأمريكى «بوزالان هاميلتون » فى تطوير الهيئة وإعادة هيكلتها بمثابة السعي لاكتساب نوع من التأييد القادم بواسطة العم سام ،بالإضافة لذلك سوف تبدو الفضيحة التالية ،قادمة من ورش العباسية الشهيرة «بورش مفاتيح السكة » والتى يضغط صديقه ساويرس كثيرا للاستيلاء عليها !!

احتكار النقل النهري ليس سوى حلم للوزير أراد أن يحققه مستفيدا من غطاء يقيه حرا أصابه عند تفجر فضيحة بنك كاليون داخل البرلمان وفى الصحف ، ولكن ماذا عن هذا الغطاء ؟ هنا يجدر معرفة ماهية شركة القلعة التى أعلن عن استيلائها

على نحو ٦٠٠ ألف متر علي الطريق الساحلي الدولي تمثل منطقة التوسع المستقبلي لميناء الإسكندرية، تم تقدير قيمتها بأكثر من نصف مليار جنيه، وكان المبلغ المطلوب فيها فقط ٦٠ مليون جنيه..!! قبل أن تتدخل الجهات الرقابية لإيقاف البيع ، هذه الشركة أعلن مالكها عن مساع يقوم بها لشراء النقل النهري بكل من مصر والسودان ، ويتسائل سائل : ما هى علاقة الوزير بذلك ؟ وتجيب الأوراق قائلة إن الوزير وابن خالته وزير الإسكان وشقيقه ياسين شركاء لأحمد هيكل صاحب القلعة ،كيف ؟ تجيب أوراق بيع أسهم شركة «أسيك »للتعدين بالبورصة المصرية إن كونسرتيوم مصري – خليجى يضم شركات القلعة للاستشارات المالية وشركة مصرية - خليجية وشركات المنصور والمغربي للاستثمارات والإمارات الدولية ومستثمرين آخرين !! وشركة القلعة تتبعها ٦ شركات رئيسية «آسيك القابضة وأسيكوم والوطنية للبترول وطاقة والشركة المالية العربية والمصرية للأسمدة» وجميعها بالشراكة مع آل منصور والمغربي !!

«القلعة» اشترت ٤٩٪ في مجموعة «جينكو» لتوزيع الغاز، أكبر كيان عامل في هذا النشاط، التي تضم أربع شركات للغاز، هي سيتي جاس وهاوس جاس وريبكو ومستر جاس، وهي المجموعة التي أسسها رائد صناعة الغاز في مصر عبد الحميد أبو بكر، ويديرها حاليا ولداه، رجلا الأعمال تامر وخالد أبو بكر. ويشمل نشاط سيتي جاز توزيع الغاز إلى محافظات السويس وجنوب سيناء والبحر الأحمر، باستثمارات تصل إلى ٢١٣ مليون جنيه، ويشمل نشاط ريبكو توصيل الغاز لمحافظة دمياط باستثمارات تبلغ ٤٠ مليون جنيه، وتتولي هاوس جاس أعمال المقاول العام لتنفيذ مشروعات توصيل الغاز لحساب شركات الغاز المحلية، وأبرزها وادي النيل للغاز والفيوم للغاز وناتا جاس، في حين تشمل نشاطات مستر جاس محطات تموين السيارات بالغاز و١٥ مركزا للخدمة. كما اشترت «القلعة»، التي تسعى للدخول بقوة في سوق نقل وتوزيع الغاز أيضا ١٠٠٪ من شركة جلوبال للطاقة، التي يمتلكها رجل الأعمال مجدي راسخ، وتعمل في إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء، حسب رخصة خاصة من جهاز مرفق الكهرباء. وشملت الصفقات، التي أبرمتها «القلعة» أيضا شراء ٩٣٪ من شركة ترانس جاس، التي يمتلكها رجل الأعمال الدكتور فاروق مكرم عبيد. أما الصفقة الرابعة فكانت شراء حصة الشريك الأجنبي في شركة البحث والتنقيب وإنتاج

الغاز «اوسوكو» البالغة ٥٠٪، وتماثل حصة الهيئة العامة المصرية للبترول، لتبدأ أولى أنشطتها في مجال الإنتاج في منطقة خليج السويس !!

مصادر عديدة داخل البورصة المصرية أكدت أن القدرة المالية لأحمد هيكل اضعف من أن تمارس كل هذا النشاط المالي ، إلا أن الشركاء وعلى رأسهم ال منصور المغربي يقفون فى خلفية الشركة لدواعي تبدو دستورية حيث يمنع الدستور المصري فى مادته رقم ١٥٨ وتقول بالنص« لا يجوز لوزير أثناء تولى منصبه أن يزاول مهنة حرة أو عملا تجاريا أو ماليا أو صناعيا، أو أن يشترى أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة، أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله أو أن يقايضها عليه»،ابلغ الأدلة على أن منصور المغربي –احمد هيكل شركاء فى محاولة احتكار وامتلاك النقل النهري فى مصر أن المشروع الذى قدم ليس إلا مشروع سبق لرجل الأعمال محمد منصور تقديمه أيام ولاية عصام شرف للوزارة دون تغيير فقد احتفظ بمهندسه الاستشاري وبيت الخبرة الذي درس المشروع الذى قدمه قبل أن يصبح وزيرا !!

عدة أسئلة يجب طرحها على المسئولين عن هذا البلد ..إذا كان هناك من يستمع ؟أليس هناك احترام للدستور ؟ ثم ألا يوجد من يستطيع محاسبة هذا الوزير ،وأين رئيس وزارة الشفافية من هذا الموضوع ، أم إن الموضوع الذى اثأر أتربة الفساد فى وزارة النقل سيتم دفنه كما تم دفن تقرير عبارة الموت ،وهو أمر ليس بجديد فما أكثر التحقيقات التى أجريت ثم لا شيء غير بيع تراب الوطن لكل من هب ودب من علية القوم المسنودين من فوق !!

وفي عدد الكرامة رقم ١٣٣ بتاريخ ٢ من يونيو ٢٠٠٨ ، وعقب صدور قانون المرور المشبوه كشفنا أسراره ، ولماذا صدر و ومن المستفيد منه فكانت هذه السطور ...

وليمة قانون المرور تزيد عن ٤٥ مليار جنيه

الحكومة [illegible]

وليمة قانون المرور تزيد 45 مليار جنيه ولمنصور وغبور نصيب الأسد

عماد الصابر

صورة رقم (٤٥)

لم تفكر الحكومة وهى تغلظ عقوبات قانون المرور الجديد ، وتبرر إلغاء تراخيص سيارات الأجرة القديمة ، بالإضافة إلى إلغاء المقطورات وحظر ترخيصها فى عدم مطابقة معظم الطرق السريعة في مصر للمواصفات الفنية والهندسية القياسية العالمية للطرق سواء كانت صحراوية أو زراعية خاصة التابعة للمحليات ، كما تناست أيضا عدم مواكبة تطور أطوال شبكة الطرق مع الزيادة الملحوظة في أعداد المركبات ،وأن حجم الأنشطة المختلفة علي هذه الطرق يؤدي إلي زيادة معدل الحوادث حيث تضاعفت عدد المركبات حوالي ١٧ مرة منذ عام ١٩٧٠ في حين أن أطوال شبكة الطرق تضاعفت بما لايزيد عن الضعفين فقط ، ولم تعد هذه الشبكة قادرة علي تحمل

هذه الأعداد والحركة المستمرة فهناك ٩٧ ٪ من حركة نقل البضائع تتم عن طريق النقل البري علي الطرق في حين أن ٣ ٪ منها يتم من خلال النقل النهري والسكة الحديد كما أن ٦٠ ٪ من حركة نقل الركاب تتم علي الطرق السريعة !

كل ذلك لم يدفع الحكومة إلى الاعتراف بتقصيرها ، الذى يحتل المرتبة الأولى فى مسببات ازدياد الحوادث ، فمارست كعادتها تحميل الناس كافة خطاياها ، وما قانون المرور الجديد سوى حلقة جديدة من حلقات إحكام السيطرة على الغلابة ،ومن تستهدفهم لتقدمهم كوجبة دسمة للواقفين خلف الستار ، لذلك يقول الخبراء والمراقبون :« إن من يريد تفسير خروج أى قانون حكومي فى مصر عليه إن يبحث عن المستفيد ؟ » ، فالقانون الحالي كما قال بعض القانونيين ، كاف ألا إنه غير مفعل ، أو يستغله بعض المنوط بهم تنفيذه فى الكسب الحرام على حساب المخالفين .. إذا خالفوا من الأساس ، والجميع يعلم ويرى ما يحدث فى المحاور المرورية المختلفة !

الحكومة لم تنفذ العديد من التقارير والتوصيات التي أصدرتها لجنة النقل بمجلس الشعب وطالبت بتحسين حالة الطرق وحالة القائمين علي تطبيق قانون المرور في البلاد أولاً »، كما قال رئيس لجنة النقل بمجلس الشعب حمدى الطحان ، الذى حذر في الوقت نفسه من زيادة الأعباء علي المواطنين من خلال قانون جديد للمرور، الطحان من موقعه رأى جانبا مما نحاول كشفه ، أما الجانب الآخر فيتمثل فى عدة أرقام تتلخص فى أن « عدد الشركات العاملة في مجال صناعة السيارات ووسائل النقل وصناعتها المغذية في مصر حوالي ٤٣١ شركة ، وأن عدد توكيلات السيارات التى يملكها كبار القوم يتعدى رقم الـ ٥٥ توكيلا عالميا للسيارات ، هؤلاء يملكون أكثر من ٢٠٠ فرعا رئيسيا ، يملك منها وزير النقل محمد منصور نحو ١٠ فروع كبرى لسيارات النقل و الركوب ، بخلاف أعداد الموزعين الرهيبة التى يدور الكلام عنها فى فلك الـ٢٠ ألف موزع على مستوى الجمهورية !

الأرقام تشير أيضا إلى أن مصر يوجد بها ٦٠٠ ألف سيارة نقل بما يساوي ٢٠ ٪ من إجمالي المركبات علي الطريق وتتولي هذه السيارات مسئولية ٩٠ ٪ من حركة نقل البضائع منها ٥٥ ألف مقطورة ، بينما يصل عدد سيارات الركوب بحسب آخر تصريح لوزير التجارة والصناعة رشيد محمد رشيد ٥,٣ مليون سيارة منها ١،٧ مليون سيارة يعود عمرها إلي عام ١٩٨٠ ، تمثل سيارات الأجرة منها نحو ١٥ ٪ ،

وهو ما يعنى خروج نحو ٢٥٠ ألف سيارة من الخدمة ، ثم دخول نفس العدد إليها ، ويعنى أيضا دخول أكثر من ١٥ مليار جنيه ، من سيارات الأجرة فقط بحساب متوسط سعر السيارة ٦٠ ألفا فقط !، دون حساب فوائد التقسيط الشهرية ، فيما يدور دخل استبدال سيارات النقل حول أضعاف هذا المبلغ ،بحساب متوسط سعر السيارة النقل يدور بين ١٥٠ ألفا و ٥٠٠ ألف جنيه بخلاف الفوائد أيضا ! ، القانون أعاد أيضا الحياة لعمليات استيراد « التوك توك » ليستفيد آل غبور من ذلك أيضا ، أكثر مما سيستفيد مالكوه !

الحكومة رفضت كل الاعتراضات على القانون، خاصة فى المواد التى تحدثت عن هذين النوعين من السيارات ، باعتبار الفحص الفني للسيارة هو الفيصل فى عملية إلغاء الترخيص ، ومنحت مهلة العامين لتوفيق الأوضاع ، فى إصرار غريب هدفه الحفاظ على مصالح أصحاب توكيلات السيارات ، وفتح سوق إجبارية جديدة أمام تصريف منتجاتهم ، التى يؤكد تقرير مجلس معلومات سوق السيارات «أميك » دائما محدودية السوق المصرية أمام ما حصلوا عليه من توكيلات ، فأرقام البيع التى أوردها التقرير ، ليست كافية أو مرضية بالنسبة للوكلاء ، فحجم سوق السيارات المصري شديد التواضع حيث تصل النسبة المئوية لجميع السيارات في مصر بالمقارنة بعدد السكان إلي ١,٧ ٪ فقط وهو ما يعني أن هناك ١٧ سيارة لكل ألف مواطن وهي نسبة ضعيفة جدا بالمقارنة بالمعدلات العالمية بل بالمقارنة بالعديد من الدول النامية ذات الظروف الاقتصادية المشابهة لمصر مثل لبنان وقبرص وبلغاريا وسلوفانيا حيث لا يقل متوسط النسبة عن ٨ ٪ من تعداد السكان ، علما بأن هذه النسبة الضعيفة تشمل جميع السيارات العاملة في السوق منذ فترة الأربعينيات من القرن الماضي ،

وليمة المحاسيب الشهية المقدمة عبر قانون المرور الجديد ، ربما تكون شديدة السمية بالنسبة للبنوك العاملة فى مصر محلية وأجنبية ، بسبب التوسع فى الإقراض بهدف تمويل شراء السيارات قبل إقرار القانون ،الذى جاء ليضيف عليها عبء تقسيط وضمان ٩٠٪ من المليارات سابقة الذكر ، وهو ما زاد مخاوف الخبراء والمصرفيين من حدوث أزمة رهن سيارات وشيكة على غرار أزمة الرهن العقاري الأمريكية ، فى ظل وجود الأزمات الاقتصادية الخانقة مما يؤثر سلبا على دخل المستهلك، ويضطره للتوقف عن سداد ديونه ،الأمر الذي يوقع البنوك في مشكلة كبيرة ،مثلما حدث مع

بنك ناصر الاجتماعي في السبعينات من القرن الماضي، حينما منح قروضا لتمويل سيارات التاكسي، وتعثر العملاء عن السداد واضطروا لترك سياراتهم أمام مقر البنك ، واضطر عندئذ لبيعها بالمزاد بسعر زهيد لكي يحصل على جزء من أمواله المهدرة مما مثل خسارة كبيرة له ، أما الآن فالمشكلة ستكون اكبر بعد التوسع الرهيب من البنوك المختلفة فيما يسمى بقروض التجزئة المصرفية ، باعتبارها الأقل خسارة كما تظن إدارات البنوك بالنسبة للقروض الائتمانية !، إلا أن تجمعها لن يكون ضارا على بنك واحد كما الحال بالنسبة لبنك ناصر ، إنما ستكون على مستوى كافة البنوك الممولة ، وبالتالي تهدد الاقتصاد المصري كله.

وفي٢٧ فبراير ٢٠٠٧ كتبنا عن الأسرار التي جاءت بمحمد منصور وعصبته لحكم مصر فكانت تلك السطور

أسرار صفقة بيع هيئة السكة الحديد!!

اجتماعات ساخنة دارت علي أرض وزارة النقل خلال الأسبوع الماضي كان محورها العرض المقدم من المكتب الاستشاري الأمريكي «بوز آلان هاميلتون» لشراء هيئة السكك الحديدية بكامل مرافقها في مقابل ١٧٠ مليار جنيه، وبرغم أن العرض قوبل بالرفض بعد تأكيدات الوزير محمد منصور بأن قبوله يعني مخالفة التصريحات الرئاسية التي أكدت عدم نية الدولة خصخصة الهيئة!!، إلا أن العرض نفسه كشف عن الهوية المزيفة للمكتب الاستشاري الأمريكي وعن دوره داخل الهيئة حتي أن مصادر داخل الوزارة أكدت أن الذين رفضوا العرض لم يغلقوا الطريق تماما أمام العملية، وأن الاجتماعات التي دارت داخل الوزارة كانت للبحث عن سبيل آخر لإتمام الصفقة!!

المفاجأة التي كشفتها بعض قيادات الهيئة عقب رفض العرض هي أن «بوز آلان هاميلتون» تحولت من استشاري وحيد لإعادة الهيكلة والتطوير إلي أكثر من ١٠ مكاتب استشارية تعمل من باطنها الغالبية منها يمثل شركات أمريكية مثل «بكتل»، «جنرال موتورز»، «جنرال إليكتريك»، وهي شركات معروف ارتباطها بالمكتب الاستشاري الأساسي «بوز آلان هاميلتون» الذي كشف الكاتب في عدد سابق حقيقة انتمائه للمخابرات الأمريكية، خاصة بعد كشف هوية نائب رئيس مجلس إدارته «جيمس ويلسي» الذي شغل منصب رئاسة المخابرات الأمريكية حتي عام ١٩٩٥

وعمل لمدة ١٠ سنوات كرجل مخابرات في عهدي كارتر وريجان!! وهو ما دفع هيئة سيادية لرفض عرض شركة المخابرات الأمريكية.

عرض الـ ١٧٠ مليار جنيه المرفوض تحول بحسب مسئولي الهيئة إلي نحو ٨ عروض لثماني شركات تقدمت بهدف التطوير، وكلها شركات تتنافس علي قطع اختارتها بعناية لتضع أيديها عليها باستخدام سياسة «الخطوة خطوة» حيث تم التطوير في البداية علي حساب الهيئة، ثم يتدرج الأمر بتحويل القطاع المختار بعد تطويره إلي شركات علي نفس النسق الذي تم في ورش «الديزل» بالسبتية، الغريب أن المصادر أكدت أن الشركات المتقدمة لم يتضمن عرض إحداها عملية التشغيل للقطارات باعتباره أكثر القطاعات قلقا وخسارة!!، .. المصادر أشارت إلي وجود عدة قطاعات مستهدفة الآن في هذه الشركات التي تعمل بجد علي جمع المعلومات والرسومات التفصيلية لكل قطاع علي حدة بدعوي الدراسة الرامية لإعادة التطوير يأتي في مقدمتها قطاع السبتية المتمثل في ورش عمرة الجرارات «الديزل» والذي تحول إلي شركة قابضة مملوكة بالكامل للهيئة حيث أثارت تصرفات المسئول عن الشركة المهندس عصام سليم مهندس البترول عدة احتجاجات فنية علي ما يطلبه من أعمال تطويرية لاتتناسب وحاجات الورش.. اعتماداً علي مكتب استشاري تخصصه بعيد كل البعد عن الاحتياجات الفنية.

الغريب أن مسؤولي الهيئة لا يعلمون حتي الآن الأساس الذي تم بموجبه تقديم بوز «آلان هاميلتون» للعرض الأخير، إلا أنهم يشيرون إلي قطاعات أخري تشهد هرولة الشركات التابعة من بطنها والساعية إلي السيطرة علي هذه القطاعات حيث أكدوا أن ورش «الفرز» بالشرابية تأتي في مقدمة المناطق المستهدفة،وهي من الورش الكبري إن لم تكن الأكبر علي الإطلاق وتعمل في الصيانة الدورية للجرارات وتعمير الموتورات وصيانة العربات.

ورش «أبي زعبل» الإنتاجية لقطع الغيار المنتجة محليا تقع أيضا ضمن اهتمامات الشركات الثمانية.. بالإضافة إلي ورش العباسية المتنازع عليها حاليا بين الهيئة وشركة «كوجي فير الفرنسية» وشريكتها أوراسكوم بسبب الأعطال المتكررة لخط إنتاج مفاتيح السكة المورد من قبله، كما تأتي ورش أبو راضي ببني سويف بالإضافة إلي ورش التبين، وورش جبل الزيتون بالإسكندرية وتتخصص في بناء عربات قطار البضاعة، وكانت تقوم ببنائها أثناء وجود المشروع الألماني المنتهي قبل ٤ أشهر..

وبعد منصور يأتي ابن خالته وشريكه ...

أحمد المغربي .. تاجر السياحة والتطبيع وخلافه!

تقارير وتحقيقات

الكرامة

الكرامة.. تواصل القراءة فى.. صحيفة الحالة التجارية.. لوزراء البيزنس

أحمد المغربى.. تاجر سياحة و«تطبيع» وخلافه

زيارته لمحطة الضبعة النووية مع مستثمرين اجانب دون اخطار وزارة الكهرباء أو أى جهات امنية وضعت علامات استفهام عديدة حول أهداف الزيارة

■ شركاته الزراعية الثلاث تتصدر قوائم المفضلة تعريبة ببب نعوشها للتصدير لإسرائيل.. وبحفظة بالجنية السعودية مع الصورية!

■ انتقل من وزارة السياحة للإسكان لكى يتمكن من تحويل المحطة النووية إلى منتجع سياحى ■ بدأ رحلته من جمعية المستقبل وعضوية إدارة بنك HSBC البريطانى ■ مثل ٢٩٠ من وزراء حكومة نظيف الثانية

صورة رقم (٤٦)

عندما تفكر فى قراءة صحيفة الحالة التجارية لوزير الإسكان الجديد وقتها في يناير ٢٠٠٦ أحمد علاء الدين أمين المغربي، فإنك تستطيع أن تطالع أكثر من ملف، وأكثر من قضية، وأكثر من علامة استفهام .. وربما تكون شراكته فى قصة شراء حصة المال العام فى البنك المصري الأمريكي أقلها ضررا بالمال العام، فهناك التطبيع مع العدو الإسرائيلي والاستيلاء على الأصول السياحية التاريخية، وإجهاض المشروع النووي المصري وكثير من المفلات التى كانت سمة مشتركة بين العديد من وزراء البيزنس فى حكومتنا غير الرشيدة.

لذلك هنيئا لأحمد المغربي انتقاله لوزارة الإسكان ولتذهب الأصول السياحية المصرية إلى الجحيم، بعد أن يتحول التاريخ والأثر إلى أوراق من العملة فى خزائن شركته وشركات أصدقائه وشركائه، وليمت الحلم النووي المصري ولتحيا منطقة الضبعة استثمارية سياحية ولتستمر شركاته فى التطبيع مع الكيان الصهيوني، ضاربة بقرارات المقاطعة عرض الحائط.

ولأن جمعية المستقبل هى المفرخة الدافئة للكبار من رجال الأعمال، والحضّانة السياسية التى تمزج بين عالم المال وعالم السياسة، فقد خرج منها أحمد المغرب، ليتولى حقيبة السياحة فى وزارة نظيف الأولى، اختاره الدكتور أحمد نظيف كما هو معلن ليتولى المنصب، لكن الخبثاء أكدوا أن الاختيار جاء من داخل الجمعية التى يرأسها مبارك الابن!!، وقيل وقتها إن الرجل العاشق لشركاته رفض فى البداية، إلا أن إصرارا على توليه الوزارة جعله يرضخ فى النهاية، ليصبح وزيرا يتقاضى راتبا يقل عن راتب سائقه الخاص قبل الوزارة!، ولم تكن عودة المغربي إلى التشكيل الوزاري كوزير للإسكان بعد رفض ومداولات لاختيار البديل إلا إثباتا لكونه هدفا فى حد ذاته للقائمين على الاختيار والتشكيل! بل إثباتا للشخوص الحقيقية التى شكلت الحكومة عن بعد، وبالتحديد من مقر جمعية جيل المستقبل، التى يؤكد اسمها أنها الصانع للجيل الذى سيمهد الطريق لمستقبل مصر، بالطبع قبل الثورة .

المغربي شارك فى نفس الصفة التى جمعت ٩٠٪ من أعضاء حكومة البيزنس، وهى عضوية بنك (اتش .اس .بى .سى) وهو البنك الذى يضم أضخم تكتل بنكي فى العالم، ويبلغ رأس ماله نحو ٦٠٠ مليار دولار، وتعتبره واشنطن المحرك الأول لاقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط والشركات الدولية العملاقة.. ، والمغربي أوروبي الثقافة، وعضو مهم وبارز فى جمعية جيل المستقبل، ورغم تخليه عن رئاسة اتحاد الغرف السياحية قبل عامين من اعتلائه مقعد وزير السياحة، وإعلانه ترك العمل السياسي للتفرغ للمشروعات الخاصة به، فإنه ألقى بثقله تجاه الأمريكيين خلال السنوات الأخيرة، فهو يملك هو وإخوته عدة شركات بالاشتراك مع إبن الخالة رجل الأعمال سابقا والوزير حاليا محمد منصور، الذى تخصص فى البيزنس الأمريكي كالسيارات والتوكيلات التجارية والصناعات الغذائية ، وبعيدا عن مسألة اكتمال لوبى التوريث أو مجموعة طرق الأبواب وفتح الطريق نحو كرسي الرئاسة، فإن

الوقائع والأحداث أكدت أن الاختيار جاء مدعوما بسبب جوهري جعل سهم البوصلة يشير إليه ويصر عليه!!، فشركات المغربي كانت الشريك الأكبر فى جميع المشروعات السياحية أثناء وزارة البلتاجي.

ذلك ما أكدته تصريحات د.ممدوح البلتاجي وزير السياحة الأسبق ووزير السياحة الفرنسى ليون برتران فى سبتمبر ٢٠٠٣، عندما أعرب الوزيران يومها عن امتنان هما للتقدم الذى تم إحرازه فى المشروعات التى يتم تنفيذها باشتراك الجانبين، وأهمها إنشاء عروض الصوت والضوء فى الغردقة، وإدفو، وشرم الشيخ، يومها أشار الوزيران أيضا إلى مشروع فندق «سوفيتيل» بالغردقة، الذى تشارك فى تنفيذه مجموعة «أكور» الفرنسية للفنادق ويرأس مجلس إدارتها أحمد المغربي، وهى التى نفذت أيضا منتجع «سوفيتيل» الكرنك!، مجموعة(اكور)التى نتحدث عنها تتولى إدارة ٢١ مشروعا سياحيا بأنحاء مصر، أي أن هذه المجموعة التى تتحكم فى قسم هائل من المرافق السياحية المصرية هى التى حددت للوزير مقعده الأول فى الوزارة، ليتحول من مجرد شريك مسيطر إلى مالك متحكم، وهى تعتزم توسيع نشاطها ليشمل ٣٣ فندقا جديدا حتى عام ٢٠٠٩!

ويحمل المغربي الجنسيتين المصرية والسعودية، وهو ما وقف حائلا فى البداية دون توليه حقيبة السياحة، إلا أنه فى النهاية تولاها لذات السبب الذى سقناه سالفا، فالجنسية السعودية هى جنسية عربية أولا وأخيرا، وربما يتخطاها وجود حكم قضائي يمنع تولى مزدوجي الجنسية مناصب قيادية! أو بحسب قول البعض فإنها أهون من جنسيات أخرى غربية يحملها زملاؤه من الوزراء من خريجي حضانة جمعية المستقبل، ثم لم لا؟ ورئيس الجمعية نفسه يحمل جنسية أخرى غير المصرية؟ ،وكان المغربي رئيسا لاتحاد الغرف السياحية، وهو عضو بالمجلس الأعلى للسياحة، وعضو باللجنة الاقتصادية للحزب الوطني، ويشغل أيضا عضوية مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية، وهو رئيس مجلس إدارة شركة (ماكور) للاستثمار، بالإضافة إلى رئاسته لمجلس إدارة شركة أكور للفنادق وهى شركة فرنسية من كبرى الشركات العالمية فى إدارة الفنادق .

ويمتلك المغربي ١٩ فندقا فى ربوع مصر، وقيل : إنها أكثر من هذا العدد، إلا أن أشهرها فنادق سوفيتيل، ونوفوتيل، وميركور، وإيتاب، وأيبيس وأكور بولمان،

وإكسبريس، كما يمتلك مجموعة المغربي الزراعية وهى تتكون من شركة النيل للتنمية الزراعية، وشركة سارة للتنمية الغذائية بالإضافة إلى شركة مافا للتجارة المحدودة، والشركات الثلاث تقع ضمن الشركات المتعاونة مع إسرائيل فى التصدير والاستيراد مثل(افا)التى تصدر الموالح للكيان الصهيوني، والشركات الثلاث موضوعة ضمن قائمة الشركات الموجودة على قوائم المقاطعة العربية بسبب التطبيع مع الكيان الصهيوني!!، كما يمتلك الوزير أيضا مزارع المغربي فى محافظة البحيرة وهى التى اختارها الرئيس مبارك لتكون محطته عندما زار هذه المحافظة أثناء حملته الرئاسية فى ٢٢ أغسطس ٢٠٠٥، والمزارع المملوكة للوزير تقوم باستيراد التقاوي والفواكه الإسرائيلية،و كما تضم مجموعة من الخبراء الإسرائيليين فى مجال الزراعة!

وهو شريك لابن خالته الوزير شيفروليه فى فندق طابا، وكونا شركة خاصة لهذا الغرض برأسمال مرخص ٨٥ مليون جنيه، ورأس مال مصدر ٦٥ مليون جنيه، موزع على ٦٥٠ ألف سهم، تبلغ القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ جنيه مصري، والمدفوع ٦٥ مليون جنيه، أما المساهمون فهم المنصور المغربى للاستثمار والتنمية بنسبة ٤ ,٣٠٪ وشركة أكور ٩٢٣ ,١٦٪، وشركة التجاري الدولي ١٥٣ ,١٦٪ وبنك الإسكندرية التجاري والبحري، وبنك مصر بحصص أقل، وهما شركاء فى عدة أنشطة أخرى واستثمارات متنوعة مثل شركة فليمنج منصور للاستثمارات فى مجال الأوراق المالية وأسواق المال.

فى مارس من العام الماضي أعلن وزير الاستثمار د. محمود محى الدين أن وزارته انتهت من إعداد خطة لطرح أصول تتضمن فنادق وأراضى سياحية وشركات سياحية تابعة للشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما للبيع وفقا لأجواء السوق أو في حالة تقدم أي مشتر جدي بطلب الشراء!!، إلى هنا والخبر عادى فحكومة البيزنس لم تكذب ولم تتجمل فى الإعلان عن اتجاهها لخصخصة كل شىء على أرض مصر، لكن الوضع اتخذ شكلا آخر عقب التشكيل الوزاري الأخير الذى انتقل فيه الوزير المغربي من السياحة للإسكان!

الخبراء والمراقبون ربطوا بين وجود المغربي فى وزارة السياحة وتوقف عملية البيع رغم الإعلان عنها، وجاء التفسير ليشير إلى أن السبب الحقيقي وراء ترك المغربي أو بمعنى أدق نقله لوزارة الإسكان، هو إفساح المجال أمام شركته الفندقية لشراء هذه

الأصول وهو بعيد عن مقعد الوزارة المالكة لهذه الأصول!!، ولهذا السبب جاء خليفته وهو مستشاره السابق ليجلس على مقعد الوزارة وليتمم عملية البيع!، ودلل البعض على ذلك من خلال الخطة المعلنة فى مايو ٢٠٠٥ والتى تؤكد عمل مجموعة أكور على توسيع نشاطها فى المنطقة لتشمل إدارتها ٣٣ فندقا جديدا حتى عام ٢٠٠٩ باستثمارات تصل إلى ١,٧ مليار دولار، بالإضافة إلى استهدافها أن يكون لديها ٥٢ فندقا تحت إدارتها فى منطقة الشرق الأوسط بحلول عام ٢٠٠٩ بعدد ١٣٨٩٨ غرفة مقابل ١٨ فندقا حاليا تضم ٣٧٣٢ غرفة!.

الطرح الجديد بما حواه من فنادق كانت الحكومات السابقة على حكومة وزراء البيزنس قد أصبغت عليها حماية خاصة باعتبارها فنادق تاريخية، وتحمل بعدا أثريا، حيث يرجع تاريخ بنائها إلى القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، هذ الطرح أثبت بما لا يدع مجالا للشك التوجه البيع لحكومة البيزنس ـ بحسب قول أحد خبراء الاقتصاد ـ رفض ذكر اسمه ـ ويؤكد أيضا أن انتقال المغربي وهو الخبير السياحي إلى وزارة الإسكان التى يتندر كبار العاملين فيها بسؤاله عن تبعية هيئة المجتمعات العمرانية للإسكان من عدمه، له من الأسرار والخبايا ما سوف تعلنه وتكشفه البيوع الفندقية المقبلة، والتى ستكون تكرارا لفضيحة بنك كاليون والتى لعب دور البطولة فيها الوزيران منصور والمغربي.

الوزير المغربى عندما سئل عن قضية بيع البنك المصري ـ الأمريكي لبنك كاليون قال: إنه تم زج اسمه واسم محمد منصور وزير النقل فى صفقة البيع بصورة خاطئة، وأضاف أنه ـ أي منصور ـ لم يكن وزيرا بالحكومة عندما تم قبول العرض من البنك الفرنسي وشركة المنصور المغربي، ولم يقم بأي عمليات بيع أو شراء منذ تولى منصبه الوزاري ، المغربي قال هذا فى اللقاء الأول له مع الصحافة بعد توليه وزارة الإسكان، ولكننا نذكره بوجوده هو بالوزارة أثناء حدوث جميع إجراءات البيع والشراء، ونذكره أيضا بأنه مستفيد من الصفقة مثله مثل منصور، ونعتقد بل ننتظر منه أن يقول نفس الكلام الذى قاله عندما اشترت مجموعة أكور الأصول السياحية المصرية متذرعا يومها بأنه خرج من وزارة السياحة قبل إتمام عملية البيع، رغم أن التقرير الذى حدد الأصول وأماكنها وسعتها بل قدر أسعارها التمهيدية وجعل لكل أصل منها شهادة بالبيانات قد خرج من وزارة السياحة متجها إلى وزارة الاستثمار

أثناء توليه لمسئولية السياحة!

فقد ضم التقرير طرح فندق إيتاب الأقصر الذى يشمل ٣٣٨ غرفة بمستوى ٤ نجوم ويرجع تاريخ إنشائه إلى عام ١٩٧٧ وتديره شركة الوزير أكور للفنادق وينتهي عقدها فى ٢٠١٢ إداريا، أما فى حالة البيع فالأمر جد سيتغير، كذلك ضم التقرير أرض وفندق وعمارة الكونتيننتال بميدان الأوبرا والتى يرجع تاريخ إنشائهما إلى عام ١٨٦٥، والصادر بشأنه قرار رئيس الوزراء فى ٣١/ ٨/ ٢٠٠٣ بنزع الملكية للمنفعة العامة وإعادة تخطيط المنطقة، كذلك سيتم طرح فندق موفنبيك فى جزيرة الفانتين فى أسوان والمنشأ فى عام ١٩٧٥، وفندق فلسطين بالإسكندرية ، الذى أنشئ فى الستينيات ليكون مقرا للقادة العرب الذين حضروا أول مؤتمر قمة عربي بالقاهرة ، شمل التقرير أيضا قصر عزيزة فهمي بالإسكندرية، وفندق مينا هاوس أوبروى أعرق الفنادق المصرية والمنشأ عام ١٨٩٨، وكذلك فندق ماريوت وهو القصر الذى بناه الخديو إسماعيل للإمبراطورة أوجيني أثناء حضورها الاحتفال بافتتاح قناة السويس.

ولاشك أن اعتراف الوزير المغربى بملكية الأسهم فى عملية بنك كاليون وكذلك تأكيده للصحفيين أنه لن يتنازل عنها يؤكد خاصية رجال الأعمال العاشقين دائما للمال والباحثين عنه! وهو أيضا دليل جديد يضع ما ذهب إليه الخبراء السياحيون والاقتصاديون نحو السبب الحقيقي لنقل المغربي من السياحة للإسكان، ويدمغ ذلك التوجه الواضح من وزارة رفيقه فى البنك البريطاني الشهير د محمود محي الدين وزير الاستثمار التخلص من جميع عوائق الماضي، والتحرر من سيطرة النزعة التاريخية أو الاستراتيجية بحسب تعبير محيى الدين نفسه، وهو ما سيجذب عددا كبيرا من المستثمرين وعلى رأسهم شركة أكور للفنادق وصاحبها الوزير أحمد المغربي!

المغربي الذى انتقل إلى وزارة الإسكان ولايزال تائها داخل كواليسها ، ولم يكن يعرف أن هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة تابعة له!!، جاء للوزارة لسبب آخر يتردد فى الأوساط المحيطة بدائرة صنع القرار داخل «جمعية صنع الوزراء» لصاحبها جمال مبارك!، حيث يذكر هؤلاء أن الوزير المغربي وأثناء توليه حقيبة السياحة فى سبتمبر ٢٠٠٤ ومعه محافظ مطروح الفريق محمد الشحات ـ باق فى منصبه ولم تشمله حركة المحافظين ـ وبصحبتهما مجموعة من المستثمرين الأجانب زاروا موقع المحطة النووية بمدينة الضبعة.

الزيارة وقتها أثارت حالة من الاستياء والبلبلة فى الأوساط الحكومية وبين أوساط العلماء، حيث أشارت المعلومات أن وزير السياحة لم يخطر وزير الكهرباء باعتباره المسئول عن المحطة وكذلك تجاهل الجهات الأمنية ولم يخطرها بهذه الزيارة، واتضح فيما بعد أن الغرض من الزيارة هو تحويل الموقع إلى منطقة استثمارية سياحية!.. الوفد المصاحب للوزير ، والذى يؤكد بعض العاملين بوزارة السياحة أن أعضاءه من شركاء الوزير بشركة أكور الفرنسية للفنادق، زار منطقة خليج تنوم، ومنطقة ميناء داود التى تتوسط الموقع، وأكدت المعلومات أن اجتماعا لمجموعة وزارية سبق الزيارة، وكان فى فندق موفنبيك ـ المملوك للوزير ـ فى خليج غزالة، وقررت إنشاء ٦ فنادق عالمية بالقرب من مرسى مطروح على الساحل الشمالي ، الزيارة وما سبقها وصحبها من أفعال ورود أفعال كانت كلمة السر فيها هى كلمة أكور أو على الأدق شركة الوزير التى سبق أن أعلنت عن خطتها فى التوسع، وبالطبع لا يوجد على الأرض من هو أشد حرصا على ذلك من رئيس مجلس إدارتها، ولو أعلن تنازله لشقيقه أو ابنه أو أي فرد من عائلته، ولكن يبقى الأمر المهم أو بحسب تعبير واحد من أعضاء الحزب الحاكم وهو كيفية التنفيذ .

المشروع الجديد بمنطقة الضبعة يهدر ٥٠٠ مليون جنيه من المال العام هى تكلفة الدراسات التي قامت بها إحدى الشركات الفرنسية عام ١٩٨٠ والتى على أساسها تم اختيار موقع الضبعة كموقع مثالي لإقامة محطة نووية وفقا للشروط التى حددتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية!!، وتجدر الإشارة إلى أن موقف الضبعة بهذا المخطط سيلحق بموقع آخر هو سيدي كرير الذى سبق تخصيصه لإقامة محطة نووية ثم فجأة أصدرت الحكومة القرار الغامض ـ فى عهد السادات ـ بتخصيص الموقع لإقامة منتجع سياحى ومحطة تجارية ومطار!، ويذكر أن الدكتور فوزي حماد رئيس هيئة الطاقة الذرية الأسبق وقبل أيام من رحيله، قال إن تخصيص موقع الضبعة لإقامة محطة نووية تم بناء على القرار الجمهوري رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٨١ ولا يملك أي وزير أو مستثمر أن يخرق مثل هذا القرار!! رحم الله الدكتور فوزي.. ولكن هذا القرار يمكن إلغاؤه بقرار جمهوري آخر!!

المغربي رجل الأعمال وصاحب الإمبراطورية الكبيرة من المال لا يعدو أن يكون حلقة واحدة من حلقات اجتمعت حول جمال مبارك، تمهد له الطريق للوصول إلى

الكرسي الكبير بشكل يبدو أمام العامة شكلا دستوريا، ويمهد هو لهم جميع السبل للانتشار والتوغل فى شرايين البلاد من مشرقها إلى مغربها، مستخدما فى ذلك جمعية المستقبل ولجنة السياسات وكل الغرف المصرية المشتركة مع الغرب ، كلهم يزدادون غنى وثراء رغم تخبط الأسواق المالية وانكماش الاقتصاد فى معظم بلدان العالم، وبحسب التقرير الصادر عن مؤسسة (ميريل لينش، وكاب جيمنى نينيونج) فإنه من المتوقع أن ترتفع ثروة أثرياء الشرق الأوسط ـ ومن بينهم أثرياؤنا بالطبع ـ بنسبة ١,٦ تريليون دولار بحلول أواخر عام ٢٠٠٦ وهو ما يعادل ألف وستمائة مليار دولار.

وبالطبع لابد أن تجد إشارات كثيرة لجمعية جيل المستقبل لصاحبها ومنشئها و ملمع أعضائها جمال مبارك، كما تجد قضية ازدواج الجنسية التى يتمتع بها أكثر من وزير فى حكومة البيزنس، وأسباب انتقاله من وزارة السياحة إلى الإسكان، وشراكته مع محمد لطفي منصور، وزيارته لمحطة الضبعة النووية بصحبة رفاق مجهولين، وحكاية وجود شركاته الزراعية على قائمة المقاطعة بسبب التطبيع مع إسرائيل .

رشيد محمد رشيد .. وزير الكويز

رشيد محمد رشيد.. وزير «الكويز»

■ شريك رئيسى فى كوكا كولا ورئيس مجلس إدارة بونيفير و هين فودز.

■ أهم منتجات مصانعه.. مسحوق أومو وصابون دوف وشامبو صن سلك ومرقة كنور.

■ حاول أن يخدع المصريين باخفاء حقيقة تخفيه الكويز وقال انها مجرد بروتوكول ثلاثى الاطراف.

■ والده اعتذر للسادات عن وزارة النقل البحرى.. وهو أول اعضاء جمعية المستقبل ثم لجنة السياسات

صورة رقم (٤٧)

وعندما يأتي ذكر المهندس رشيد محمد رشيد وزير الصناعة والتجارة تجد لافتة عريضة مكتوبا عليها أنه واحد من الكبار الذين يقدر عددهم بحوالى ٢٣٠ فردا سيطروا فى السنوات العشر الأخيرة على أسواق المال والأعمال، سواء من خلال أموالهم الخاصة، أو من خلال الشركات الأجنبية التى يديرون توكيلاتها فى مصر ، وهو واحد من رجال الأعمال الذين صحبوا مبارك الابن فى رحلة صعوده عند إنشاء جمعية جيل المستقبل فى عام ١٩٩٨، حتى قيل إنه يمثل الضلع الأكثر قربا من جمال مبارك مع شريكه فى الحكومة رجل الأعمال الوزير منصور شيفروليه، وهو أيضا واحد ممن صعدوا مع ابن الرئيس عند استحداث أمانة السياسات فى عام

٢٠٠٢، وهى الأمانة التي تحكمت ووضعت غالبية مشروعات القوانين التى أقرها البرلمان، بما فيها قانون إعفاء كبار رجال البيزنس الهاربين بمليارات البنوك إلى الخارج من الأحكام التى صدرت تحت زعم «التصالح» .

رحلة صعود رشيد محمد رشيد ارتكزت على نشاط والده محمد رشيد رجل الأعمال الذى بدأ حياته عام ١٩٥٠ بتأسيس شركة رشيد للملاحة، وكانت تتولى خدمة ٤٠ مركبا كل شهر بالإسكندرية، ١٤٠ مركبا فى الشهر أيضا فى بورسعيد والسويس، بعدها أسس رشيد الأب شركة رشيد للسياحة، وعملت فى الطيران والبواخر السياحية، كما كان عضوا فى عدد من الشركات الصناعية الكبرى إلى أن تم تأميم شركاته، .. عاود الأب نشاطه مرة أخرى بعد التأميم من خلال تأسيس مكاتب رشيد للتمثيل الملاحي بالكويت وموانىء الخليج، وهى مكاتب لاتزال فى الخدمة حتى الآن، ويذكر أن الرئيس السادات عرض على محمد رشيد ـ الأب ـ منصب وزير النقل البحري، إلا أنه اعتذر عن عدم قبول المنصب مفضلا العمل بالنشاط التجاري والصناعي الخاص!!، وقام بتأسيس شركة رشيد للملاحة البحرية، وكانت تمتلك ٤ سفن بطاقة ١٢ ألف طن لكل سفينة، وتمارس الأنشطة الملاحية بين مصر والساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية ، وتمت تصفية هذه الشركة منذ عدة سنوات، وذلك عقب وفاة الأب وتولى رشيد الابن المسئولية، وقيامه بتأسيس عدد من الشركات الصناعية، بعد أن تدرب أثناء دراسته فى شركات والده.

حصل رشيد على بكالوريوس الهندسة الميكانيكية من جامعة الإسكندرية عام ١٩٧٨، ثم حصل على دبلوم إدارة الأعمال من جامعة «ستافورد» بالولايات المتحدة عام ١٩٨٣، ثم دبلوم الإدارة الاستراتيجية من جامعةإم أى. تى الأمريكية عام ١٩٩٣، ودبلوم الإدارة العليا من معهد هارفرد لإدارة الأعمال عام ١٩٩٦.

يشير البعض إلى أن مرحلة الدراسة فى أمريكا والسنوات التى قضاها رشيد هناك، بالإضافة إلى الخبرة التى اكتسبها من عمله مع والده جعلت الطريق أمامه مفتوحا لدخول عالم التوكيلات الأمريكية، فيما يؤكدون أن عضويته لمجلس الأعمال المصري الأمريكي دشنت له ذلك، رشيد أيضا كان عضوا فى غرفة التجارة الأمريكية، بالإضافة لعضويته لمرات فى بعثات طرق الأبواب الشهيرة، والتى شاركه فيه كبار رجال الأعمال الذين يتحكمون الآن فى مقاليد الأمور فى مصر!!.

وعن هذه البعثات يقول الخبراء إن رجال الأعمال من أعضائها كانوا يعملون على الترويج لشركاتهم واقتناص المزيد من توكيلات الشركات الأمريكية التى تمثل مصادر ربح وتحقيق ثروات هائلة لمن يعرفون أسرار هذا النشاط، وعبر سنوات زيارات بعثات طرق الأبواب نجحت وفود رجال الأعمال فى تحقيق تراكم كبير للتوكيلات الأمريكية، وبالطبع كان جزء من نجاح هذه الوفود راجعا إلى عضوية أغلبهم فى الحزب الوطني وأمانة السياسات.

يذكر أن رشيد محمد رشيد رجل الأعمال الوزير هو رئيس شركة فاين فودز التى تعمل فى توكيلات لعدد من شركات إنتاج الأغذية الأمريكية!!، وهو صاحب شركة رشيد للتبريد ، .. عمل رشيد لمدة ٣ سنوات كعضو مجلس إدارة ومستشار لعدد من الشركات المتعددة الجنسية فى لندن، ومن هنا كانت بداية تعرفه بجمال مبارك، ومن ثم صعوده إلى مرتبة الكبار الذين يتحكمون فى اقتصاد مصر ويحكمون قبضتهم على سياستها حاليا!!، ومن لندن تمكن رشيد من رئاسة مجلس إدارة شركة يونيليفر الإنجليزية فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا، وهو عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية المصرية البريطانية.

وتعمل شركة يونيليفر شرق التى يرأسها رشيد محمد رشيد حتى توليه منصبه الوزاري ـ قال إنه استقال!! ـ فى عدة منتجات أشهرها مسحوق غسيل الملابس أومو ومعجون الأسنان سيجنال وصابون دوف وشاى ليبتون وصابون لوكسمن لايت وشامبوهات صن سلكوإسبراى اكسكوكاكولا وشركة شامة للكبريت الزراعي، وفاين برودكتس انترناشيونال ـ هولندا ، ويشغل المهندس رشيد محمد رشيد عدة مناصب ومراكز علمية دولية، فهو عضو مؤسس فى اللجنة التنفيذية لمجلس الأعمال العربي، وعضو فى المنتدى الاقتصادي العالمي دافوس والكوميسا

عندما دخل رشيد محمد رشيد الوزارة للمرة الأولى فى يوليو ٢٠٠٤ ومعه رفاقه محمود محيى الدين وأحمد المغربي، قال المحللون إن هناك جيل أمريكي الهوى دخل للوزارة، وأن الأمريكان دخلوا الحكم بسهولة ولن يخرجوا منه إلا بعد إتمام ما جاءوا من أجله، وهو تمهيد الطريق إلى كرسي العرش لراعيهم ومؤسس جمعية جيل المستقبل الشهيرة بـ «حضانة الوزراء» ، ولا يعرف أحد بالتحديد متى بدأت علاقة رشيد بجمال مبارك، إلا أن الارتباط الوثيق بينهما بدأ بالتأكيد من داخل غرفة التجارة

الأمريكية، التى يعتبر رشيد أحد أقدم أعضائها باعتباره، وكيلا لشركة يونيليفر المتخصصة فى صناعة المواد الغذائية، وتقع مكاتبها فى مسقط رأسه بالإسكندرية، وتوثقت العلاقة أكثر وأكثر بين رشيد ومبارك الابن فى عام ١٩٩٨ عندما تأسست جمعية جيل المستقبل وبتأسيسها وبتبرعات رشيد ورفاقه لها ثم تدشين صناعة الوزراء ورسم آليات التوريث، كما كان جمال ورشيد عضوين فى مجلس الأعمال المصري الأمريكي لكن الاثنين خرجا معا عندما أعيد تشكيله فى ٣٠ يوليو ٢٠٠٢.

ولاتزال مناصب رجل الأعمال الوزير متعددة فهو رئيس مجلس الأعمال المصري الهولندى، ورغم ما يقال إنه يحمل الجنسية الإنجليزية، إلا أنه كتب فى بطاقة تعريفه قبل توليه الوزارة ، أنه القنصل الفخري للحكومة الهولندية!!، وهو عضو الأمانة العامة للحزب الوطني وعضو لجنة السياسات، وعضو مجلس إدارة الصندوق الاجتماعي للتنمية، ورئيس مجلس الأمناء بمدينة برج العرب الجديدة بالإسكندرية، وهو مؤسس وعضو مجلس إدارة المجلس المصري للدراسات الاقتصادية، وعضو مجلس إدارة الجمعية المصرية الأوروبية بجامعة القاهرة، وعضو اللجنة المالية والإدارية بمكتبة الإسكندرية، وعضو مجلس الأمناء بالأكاديمية العربية للتكنولوجيا، ورئيس مركز الإسكندرية للتنمية.

تولى رشيد محمد رشيد منصبه الوزاري فى يوليو ٢٠٠٤ فى وزارة د. نظيف الأولى، ولم يكن قد أفصح عن توجهه صراحة، إلا أن أول زيارة له خارج مصر وكانت للولايات المتحدة أظهرت هذا التوجه، فمن بين ما صرح به أثناء الزيارة ونشره موقع وزارة الخارجية الأمريكية أن مصر بعد تشكيل حكومة د. نظيف ملتزمة بأن تصبح قائدا إقليميا فى الشرق الأوسط فى مجال التحديث الاقتصادي والسياسي، والاجتماعي!! ويومها أعرب رشيد عن اعتقاده بأن منطقة صناعية مؤهلة فى مصر، يمكن أن توفر الدليل الفوري الذي تحتاجه الحكومة على فوائد التجارة الحرة، وقال أيضا: إن الوصول إلى السوق الأمريكية، التى ستحظى به مصر بوجود منطقة الصناعة المؤهلة، من شأنه أن يعد البلد اقتصاديا وصناعيا لمعالجة أمر إصلاح أكثر شمولا من النظام التجاري أثناء إظهاره للشعب فوائد الاندماج الاقتصادي العالمي .

كان هذا فى ١٧ نوفمبر ٢٠٠٤، وكأن الوزير رجل الأعمال يعلن موافقته على الكويز إلى الملأ قبل التوقيع بنحو الشهر رغم كل الاعتراضات والرفض من جميع

القوى السياسية فى مصر، بل إن الكويز تأرجحت بين مؤيد ومعارض داخل الحكومة نفسها، حتى نجح رشيد ورفاقه من رجال البيزنس الساعين للفائدة والربح من وراء هذه الاتفاقية، فى إجبار الحكومة على التوقيع، رشيد الذى وقع الاتفاقية عن الحكومة المصرية صرح فيما يشبه التحدي لمشاعر الشعب المصري كله لصحيفة «النيوزويك الأمريكية» فى ٢٦/ ٤/ ٢٠٠٥ قائلا: كنت أعرف أنني أخالف الرأي العام وأعانده، وأعرف أنني صرت مكروها أكثر، ومرفوضا أكثر من الشارع المصري، لكن الحقيقة أن الاتفاقية كانت اختيارا واضحا للحكومة، وقد شهدها الدكتور نظيف

وعلى الجانب الآخر نشرت صحيفة (هاآرتس) الإسرائيلية فى ملحقها الاقتصادي يوم ١٥ ديسمبر تعليقا على الاتفاقية وعلى لسان محررها (يوآف شتيرن) قوله: كان هناك تخوف لدى المحيطين بجورج بوش من أن يثير التوقيع على هذه الاتفاقية غضب لوبى الصناعات النسيجية الأمريكية الذى يعارض أية تسهيلات للبضائع الخارجية المنافسة لكن فى وزارة الصناعة المصرية عرفوا مسبقا بالانتقادات المتوقعة فى بلادهم عقب الاتفاق، وعليه طالبوا خلال المفاوضات، ألا يتم التطرق لكلمة اتفاق فى البيانات الرسمية، وأن يعرض على أنه بروتوكول ثلاثي الأطراف .

صحيفة الـ« هاآرتس» فضحت حكومة البيزنس، وأظهرت كيف كانت الإدارة الأمريكية تخشى من غضب أرباب صناعة النسيج الأمريكان، أما الحكومة المصرية فحدث ولا حرج، وزيرها المفوض بالتوقيع يحاول تزوير حقيقة الاتفاقية وإلباسها عنوان بروتوكول أو ترتيبات، إلا أنه كما قالت الصحيفة انزلق فى الكلام وزل لسانه ليقول حقيقة ما تم، فيصرح بالحقيقة باللغة الإنجليزية، ويكذب عندما سئل بالعربية!!، وعندما يأتي إلى مصر يتغيب ورئيس حكومته عن جلسات المناقشة فى البرلمان أكثر من مرة قبل أن يحضر للمناقشة!!، وقد علم كل «المصفقاتية» فى المجلس دوره لتمريرها رغما عن الإرادة الشعبية!!، لتذهب مصالح الغالبية العظمى من العاملين فى صناعة النسيج إلى الجحيم، وتبقى مصالح رشيد وإخوته من الكاوبوى الأمريكى فى إقرار الاتفاقية!!.

وزير الصناعة المصري الذى أعلن تحديه للشعب المصري بأكمله رغم علمه برفضه للاتفاقية، جاءت الأخبار من إسرائيل أيضا، لتبين كيف تخشى حكومتها على شخص واحد، أجرم فى حق مصر وتجسس عليها، فلم يتم التوقيع إلا بعد الإفراج عنه فى

صفقة مشبوهة، فقد ذكرت صحيفة جيروزليم بوست الإسرائيلية فى تقرير لها يوم ٦/ ١٢/ ٢٠٠٤ أن إطلاق الجاسوس عزام سوف يؤدى إلى توصل مصر وإسرائيل إلى عدد من الاتفاقيات وعلى رأسها اتفاقية الكويز أو اتفاق المناطق الصناعية المؤهلة وهى مناطق سيتشارك فيها البلدان من أجل إنتاج بضائع ومنتجات تدخل الولايات المتحدة بدون جمارك الصحيفة أشارت إلى أن إسرائيل كانت تعتبر إطلاق عزام شرطا أساسيا لتوقيع الاتفاقية!!، أما الخبر فكان بعد يوم واحد من إطلاق سراح الجاسوس!!.

إذن المقارنة بين شعب بأكمله وفرد واحد مستحيلة لكن حكومة رجل الأعمال الوزير جعلتنا جميعا أرخص من «عزام عزام» ، فقط من أجل عيون حفنة من عشاق المال الذين يدينون بدينه ويتعبدون فى محرابه!!، فقد ظهرت دعوات لهؤلاء من أجل توقيع الاتفاقية بعيدا عن الدور الحكومي، وقت أن كان الاختلاف على الاتفاقية يضرب فى جدار الحكومة بعنف، والاتفاقية تتأرجح ما بين مؤيد ومعارض!!، إلا أن رشيد الراعي الأصيل لمصالح أصدقائه وشركائه خرج فى يوم ٢٠/ ٩/ ٢٠٠٤ معلنا مسئولية الدولة عن التوقيع على الكويز مشيرا إلى طلب عدد من الشركات الصناعية المصرية العودة مرة أخرى للتفكير فى الانضمام للاتفاقية!!.

رجال رشيد وأصدقاؤه من المتأمركين المسيطرين على سوق التوكيلات وصراعاتهم على الفوز بما فى أيدي بعضهم البعض، وضعته فى موضع المحكم المخلص فيما بينهم، برز ذلك فى الصراع على توكيلات السيارات العاملة فى مصر، ومنها على سبيل المثال السيارة «كيا» والتي استطاع رجل الأعمال محمد نصير الفوز بها بعد أن ظل رجل الأعمال وليد توفيق يحتفظ بتوكيلها لمدة ١١ عاما، وهو ما دعا الأخير إلى مطالبة الشركة بـ ٦٠ مليون دولار كتعويض عن الفترة السابقة، هذه الصراعات كانت سببا فى صدور قرار حماية الوكلاء الذى أصدره المحكم رجل الأعمال الوزير رشيد محمد رشيد والذى ينص على عدم قيد الوكيل الجديد من دون حصول الوكيل القديم على تعويض مناسب حفاظا على حقوق الشركات والوكلاء.

رشيد تعامل من هذا المنطلق كراع لرجال الأعمال ، طوال مدة وزارته الأولى عام ونصف وحتى الآن، فقد تعامل بمنتهى اللين واللطف معهم ، لدرجة أنه قرر عدم التوقيع على بروتوكول أو اتفاقية تجارية أو صناعية إلا بعد أخذ موافقة من رجال

الأعمال ، حتى لا تؤثر على مصالحهم الخاصة!!، والأكثر من ذلك موافقة الوزير على إعادة قانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار للدراسة أكثر من مرة تجاوبا مع ضغوط هؤلاء المحتكرين للسوق المحلى والذين كان من الممكن أن يتعرضوا للمساءلة القانونية فى حال تنفيذ القانون نظرا لممارستهم السلبية وتلاعبهم بالأسعار دون رادع أو مانع!!.

ولايزال رجل الأعمال الوزير(*) قابضا على مقاليد الأمور فى تجارة مصر وصناعتها، يمارس من خلالها رعاية مصالح اللوبي الأمريكي فى مصر ويسعى جاهدا مع شركائه فى البيزنس لرسم مستقبل مصري جديد مع جيل جديد ورئيس جديد وتسليم جديد لأمريكا وربيبتها إسرائيل ، وأثناء رده على أسئلة الصحفيين حول «الكويز» ، سقط وزير الصناعة المصري ضحية للعبة اللعب بالكلمات، فعندما تحدث بالإنجليزية ذكر كويز وعندما سألوه بالعربية عن سبب توقيعه اتفاقية مع «إسرائيل» بدون ثمن سياسي من جانبها!!، رد بأنه ليس اتفاقا وإنما ترتيبات تجارية فقط!!، وسارع مجلس الشعب المصري إلى توضيح الموقف والتأكيد بعدم وجود بنود سرية فى الاتفاق وتأكيد موقف مصر الثابت من عملية السلام ودعم الشعب الفلسطيني .

(*) الوزير هارب حاليًا بعد قيام الثورة واتهامه بالفساد.

أمين أباظة.. تاجر الأقطان ووزير عودة المبيدات المسرطنة

تحقيقات

أمين أباظة.. المحامى الأول لـ« يوسف والى »

صورة رقم (٤٨)

القراءة فى صحيفة الحالية التجارية لرجل الأعمال الوزير الجالس على خزائن ما تنبته الأرض فى مصر، والحارس على كل ما يسعى عليها من حيوان وطير، أو هكذا يجدر به!! لا تبدو مختلفة كثيراً عن صحائف رفاقه من أعضاء حكومة البيزنس.

هبوط رجل الأعمال خريج السياسة والاقتصاد على مقعد وزارة الزراعة جاء هذه المرة من خارج حضانة الوزراء الشهيرة بلجنة السياسات، لكنه جاء من أحضان لجنة أخرى هى اللجنة الاقتصادية بالحزب الحاكم، وكما يقول القريبون من دائرة اختيار الوزراء فإن لوبي المصالح وشركاء صناعة النسيج وتجارة الأقطان أو ما يسمى بلوبى الكويز لعبوا الدور الأكيد فى اختياره للوزارة، كما كانوا سبباً فى إقصاء

الوزير السابق المهندس أحمد الليثى من مقعده.

وكلا الرجلين عكس الآخر تماما ، فبينما كان الليثى محرجاً للحكومة والنظام بحديثه عن المبيدات المسرطنة، وتعطيله لعمل الشركات التى تستوردها ، ثم حديثه الدائم عن الفساد داخل الوزارة ، والذى نشأ فى عهد يوسف والى، فإن أباظة رجل أعمال يؤمن بالخصخصة ومستعد للتفاهم حولها، ويكفى أن شركاته ضمن شركات الكويز، تستظل بظلها، لذلك فلا يهم أن يكون حاصلا على مؤهل بعيد كل البعد عن الزراعة، ولا يهم أيضا أن يقفز فوق حقوق ٢٠٠ ألف مهندس زراعي، أو ١٥ ألفا من الحاصلين على درجة الدكتوراة، فى أن يدير واحد منهم وزارته التى تربى بين أحضانها وتخصص فى أعمالها .

تركمانى الأصل

رجل الأعمال الوزير بعيدا عمن جاؤوا به هو واحد ممن يتحكمون فى مصر، وهو التاجر، الفلاح، سليل العائلة الكبيرة الشهيرة، وخليفة قريبه المهندس ماهر أباظة أطول من جلس على مقعد وزارة الكهرباء فى مصر، وعائلته التى لا هى عربية ولا مصرية، بل جاءت إلى مصر مهاجرة منذ عهد محمد على، من جبال القوقاز جنوب روسيا الاتحاد السوفييتي السابقي ويقال إنها تنتمي إلى القبائل التركمانية، واسمها فى الأصل الأبغازية إلا أن تخفيفا وتفخيما وتبديلا للحروف فعله اللسان المصري حولها إلى الأباظية!!

وأمين محمد عثمان أباظة المولود فى الثانى من أبريل عام ١٩٥٨ والحاصل على بكالوريوس الاقتصاد والعلوم السياسية عام ١٩٧٩، عمل بالبنك الأهلي المصري منذ عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٨٦، حيث أصبح مديرا للمكتب الفني لرئيس مجلس إدارة البنك المصري الخليجى، ثم تعددت مناصب رجل الأعمال الذى أصبح وزيرا، فقد شغل منصب رئيس اتحاد مصدري الأقطان بالإسكندرية منذ عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٣، وهو رئيس مجلس إدارة الشركة العربية لتجارة وحليج الأقطان، وهى الشركة التى ارتفع سهمها ليصل إلى ٢٩ جنيها متأثرا بجلوس رئيس مجلس إدارتها على كرسي وزارة الزراعة، ثم عاد السهم إلى الهبوط بمجرد الإعلان عن استقالة أمين أباظة من رئاسة الشركة وبيع حصته بالكامل قبيل أدائه لليمين الدستورية!! أى أن سعر السهم تأثر صعودا وهبوطا فى أقل من أسبوع تداول بسبب القرارات السريعة

فى أوقات متقاربة يستغلها المضاربون لتحقيق أرباح من خلال فروق الأسعار!! ، المهم أن الوزير استفاد من هذه العملية وحقق مكسبا هائلا، والسبب كما قال هو الشفافية .

بوابة القطن

يقول الوزير رجل الأعمال فى أول حوار صحفا بعد توليه الوزارة: حصلت على بكالوريوس الاقتصاد والعلوم السياسية وعملت به فى بداية حياتي فى أحد البنوك ثم مجال العقارات!! وأخيرًا فى تجارة الأقطان التى أصبحت بوابة لعبوري لمنصب وزير الزراعة، كما أن نجاحي فى إدارة الشركة التى كنت أساهم فيها لتجارة القطن، وتطبيق سياسة جديدة فى هذه الشركة تهدف إلى إيجاد الصلة والرابط بين الإدارة والعمال والفلاحين، وتحويلهم إلى كيان واحد مما أسهم فى تحويلها من شركة خاسرة إلى شركة رابحة، دعم أسهمي فى تولى الوزارة انتهى كلام الوزير عن نفسه، ولكن قبل الحكم على مصداقية هذا الكلام لابد من العودة قليلا إلى الوراء، لنلاحظ نشاط رجل الأعمال قبيل توليه للوزارة.

ألاعيب البورصة

كان الوزير رجل الأعمال رئيسا للشركة العربية لتجارة وحليج الأقطان، كما أنه رئيس مجلس إدارة شركة أوبتيما لتداول الأوراق المالية، وهى الشركة التى كانت تنفذ عمليات الشركات التى يملكها الوزير أو يشارك فيها مثل: شركة النيل الحديثة للأقطان وهى الشركة التى أسسها وشغل منصب العضو المنتدب فيها، وشركة النصر للملابس والمنسوجات وكان عضوا فى مجلس إدارتها، ثم شركة الإسكندرية للغزل والنسيج وكان عضوا بمجلس إدارتها أيضاً.

وبنظرة واحدة لخبر نشر عن حركة البورصة المصرية فى النصف الثاني من عام ٢٠٠٥ نجد أن شركات الوزير كانت مربوطة بحبل واحد تمسك به شركة أوبتيما لتداول الأوراق المالية وكان هو رئيساً لمجلس إدارتها، الخبر جاء على لسان عمرو زغلول منفذ العمليات بالشركة الذي قال: إن قطاع الغزل والنسيج جذب انتباه المستثمرين بقوة خلال الأيام الأخيرة مع وجود إيجابية داخل القطاع، على رأسها موافقة الجمعية العمومية لشركة النصر للملابس والمنسوجات على بيع حصتها البالغة

٥٤٪ من إجمالى رأسمال الإسكندرية للغزل والنسيج، إضافة إلى قرب إعلان الشركة العربية لحليج الأقطان عن نتائج أعمال العام المالي ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥، يعقبها الدعوة لعقد جمعية عمومية لإعلان التوزيعات النقدية المقترحة والتى تشير التوقعات إلى أنها ستكون مضاعفة عن العام الماضي!! فيما نشرت (أ ش أ) خبرا يقول: حققت نتائج أعمال شركة النصر للملابس والمنسوجات نموا قياسيا فى صافى أرباحها خلال الربع الأول من العام الجاري ٢٠٠٥، بلغ ٤٦٢,٧ فى المائة لتصل إلى ٢,٨ مليون جنيه مقارنة بنحو ٠,٥١٢ مليون جنيه فى الربع المقابل من العام الماضي ٢٠٠٤!! يعنى الشركة فى حالة من النمو والربح، والسؤال لماذا تبيع أسهمها فى شركة الوزير الأخرى؟! مجرد سؤال برئ!! ويكفى أن نعلم أن من تقدم للشراء هى شركة النيل الحديثة المملوكة أيضا للوزير .

الوزير يقول إن نشاطه وخبراته حولت شركته لتجارة الأقطان إلى شركة رابحة بعد الخسارة، لكن يبدو أن المكسب أو الربح الذى تكلم عنه الوزير ليس إلا نتاج حركة للأسهم فى البورصة تديرها وتنفذ عملياتها، شركة أخرى يرأسها تخصصها اللعب فى الأوراق المالية داخل البورصة .

هيئات للبيع

الوزير عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار وأيضا عضو مجلس إدارة شركة تكنوجاز وهى الشركة الوحيدة البعيدة كل البعد عن النشاط المعتاد للوزير، وكذلك هو عضو مجلس إدارة الشركة القابضة الكويتية، وكلها شركات تؤكد توجه الوزير نحو الخصخصة بجميع أشكالها، لكن ما هى علاقة الوزارة بهذا النهج؟!

يجيب الوزير بنفسه عن ذلك من خلال حديثه عن استراتيجيته للعمل فى وزارة الزراعة والتى تتلخص فى حصر دور الوزارة فقط على البحث العلمي الزراعي، والإرشاد الزراعي، من خلال تمويل من جهات تستفيد من نتائج عمل القطاعين!! ثم الرقابة على كل العمليات سواء فى المدخلات من بذور وأسمدة ومبيدات، الوزير أكد أن الوزارة تضم غير الديوان العام للوزارة ١٢ هيئة، ثم حصر الأمر فى ٣ هيئات ليبقى السؤال أين ستذهب الهيئات التسع الباقية؟!

ورغم إعلان سلفة المهندس أحمد الليثى عن المبيدات المسرطنة، ثم وجود أكثر من متهم بجلب هذه المبيدات إلى مصر، بل والمطالبة الشعبية والسياسية بمحاكمة يوسف

والى باعتباره المسئول الأول، نفى أباظة وجود هذه المبيدات من الأساس، بل واتهم المزارعين بأنهم السبب فيما حدث بسبب سوء استخدامهم وعدم معرفتهم الحد الآمن لها وكيفية استخدامها!!

رجال والى

ويبدو أن أباظة يحمل فى داخله امتنانا ليوسف والى، لذلك فهو يدافع عنه صراحة بغض النظر عن القضايا المضبوطة وجلسات المحاكمة لعناصر الفساد فى وزارة والى، إلا أن الأغرب أن أباظة بدأ فى إعادة رجال يوسف والى الوزارة، وعلى رأس هؤلاء يأتى د. سعد نصار رجل التطبيع الأول فى وزارة والى، والذى جاء به أباظة كبيراً للمستشارين بالوزارة، كذلك أعاد د. إسماعيل عبدالجليل الذى طرده الوزير السابق بعد أن تعددت شكاوى العاملين بمركز بحوث الصحراء من ممارساته، ليعود من جديد لمنصبه كرئيس للمركز!! وكذلك قام بتعيين أحد رجال يوسف والى مديرا لحديقة الحيوان .

أباظة الذى يرتبط بيوسف والى بصلة نسب، حيث تنتمي زوجته لعائلة والى، بدأ من جديد فى دعم وإعادة وزارة الزراعة لسابق عهدها أيام يوسف والى، بعد أن قام بتجميد مشروع الاكتفاء الذاتي من القمح والذى كان سلفه الوزير أحمد الليثى قد بدأه، وهو الذي أطاح به من الوزارة حيث إن من أشد النكبات التى ابتلى بها الاقتصاد المصري هى: المعونة الأمريكية لتوريد القمح، والتي اشترط لتجديدها أن تقوم مصر بتحجيم زراعة القطن، وهو ما يمكن أن نطلق عليه ضرب عصفورين بحجر واحد، حيث أدى وجود القمح المجاني إلى أحجام المزارعين عن زراعته هو أيضا، والاتجاه صوب بوصلة زراعات وإلى من الكنتالوب وخلافه.

ويؤكد الخبراء والمراقبون أن الليثى أطاحت به تعليمات أمريكية ، بمنع زيادة الرقعة الزراعية للقمح، لذلك فالوزير الجديد بدأ فى دعم زراعات الوزير الأسبق ، وبدأ فى إجراء اتصالات سرية عبر يوسف والى لدعمه ومساندته بوكلاء الشركات الإسرائيلية داخل وخارج مصر للبدء فى استيراد سلالات زراعية يتصور أنها تدر إنتاجا كبيرا، كما يدرس أباظة أيضا خطة مشتركة لإبرام اتفاقية كويز جديدة مع الكيان الصهيوني لتصدير مشترك للمنتجات الزراعية، ويزعم الوزير ـ بحسب قيادات زراعية بالوزارة ـ أنه حصل على موافقة القيادة السياسية فى هذا الاتجاه!!

وتجدر الإشارة إلى تقرير وضعه وفد غرفة الصناعة المصرية بعد عودته من إسرائيل أيام وزارة يوسف والى، وتضمن موقف إسرائيل فى مجال الزراعة فى مصر، من أنه يمكن بناء تعاون زراعي بين البلدين مبنى على الخبرة الإسرائيلية، استغله الإسرائيليون فى توزيع منتجاتهم الزراعية إلى دول الخليج التي تستورد بمليارات الدولارات من هذه المنتجات وترغب إسرائيل فى إقامة مشروعات زراعية مشتركة تقوم على أساس استخدام التكنولوجيا الحديثة التي تتمتع بها إسرائيل بدرجة عالية .

ويبدو أن الوزير أباظة يعمل وفق هذا التقرير على إعادة عصر يوسف والى من جديد، رغم ما قامت به إسرائيل بإدخال العديد من الأمراض للإنسان والحيوان والنباتات والنحل وكان آخرها مرض صانعة الإنفاق فى الموالح، والذى دمر ٧٠٪ من إنتاج مصر من الموالح. ذلك بخلاف سرقة العديد من الجينات الوراثية للكثير من المحاصيل ومنها القطن الذى تخصص فى تجارته الوزير الهمام!!

لوبى الكويز

رجل الأعمال الوزير الذي جاء للوزارة من رحم اللجنة الاقتصادية للحزب الحاكم مدعوما بشركائه فى اللجنة وهم ما اصطلح على تسميتهم بلوبى الكويز، كنتيجة مباشرة لمباركته للاتفاقية بالتأييد والمشاركة بشركاته باعتبار الإسكندرية إحدى المناطق التى شاركت فى التأهيل، ومن خلال جنوحه للسير على خطى نسيبه يوسف والى وبدعم من قياداته، الذى يتباهى بالأرقام التصديرية المربحة من القطن الذى تخصص فيه وكان بوابته لامتلاك مقاليد أمور الزراعة المصرية، نسى أن الإدارات المصرية المتعاقبة وأهمها إدارة يوسف والى قد تناغمت مع شرط المعونة الأمريكية بتحجيم مساحة الأراضي المنزرعة بالقطن والتى هبطت من ٢ مليون فدان في أوائل الثمانينيات ـ بداية عهد نسيبه والى ـ إلى ما يقرب من ثلاثة أرباع المليون حاليا ، فعلى سبيل المثال كنا نصدر ٩ ملايين قنطار من القطن حتى عام ١٩٩٦، ثم وبمجهودات وزيره الذى يدافع عنه ويعيد رجالاته الآن إلى الوزارة وصل الرقم إلى ١٨٢ ألفا و٤٦٠ طنا فى عام ٢٠٠٣ آخر أعوام والى فى الوزارة!!

أباظة الذى يؤكد أنه دخل الوزارة من باب القطن مازال يعمل جاهدا على إعادة قطار التطبيع الذي حد من انطلاقه سلفه الليثى إلى محطة الوزارة من جديد، ليزيد الطين بله بعد أن استطاع حلف المعونة الأمريكية وحلف التطبيع الزراعى إخراج

مصر من السوق العالمية للقطن وطردها من اللجنة الاستشارية له، بعد أن استطاعت أمريكا استنباط سلالة جديدة من القطن المصري وأطلقت عليها اسم بيما وتوسعت فى زراعتها وزرعتها أيضاً إسرائيل فى النقب، ثم انتخبوا من هذه السلالة سلالة شبيهة بالقطن المصري طويل التيلة، وغزوا بها الأسواق العالمية، وكانت المفاجأة هى نجاح إسرائيل التى لم تعرف زراعة القطن قبلا، فى زراعة وإنتاج ٢٥٠ ألف قنطار من القطن، باعت منها ١٥٠ ألفا.

وزير الأزمات

هذه هى بوابة عبور رجل الأعمال الوزير الذى تسبب منذ عدة أعوام فى أزمة داخل أسواق القطن حينما اشترى من المزارعين أقطانهم وقام بتصديرها دون النظر للسوق المحلية، فتوقفت المصانع واضطرت حكومة د. عاطف عبيد إلى سد العجز من خلال الاستيراد من أمريكا، لتضيع العملات الصعبة فداء لشركة رجل الأعمال الذى أصبح وزيرا !!

أمين أباظة شأنه شأن رفاقه من أعضاء «اتحاد ملاك مصر» من ياوران جمهورية الفساد ، جاء وفى عقبيه الأزمة تلو الأزمة، فمن أزمة التضارب السعر لأسهم البورصة ومنها أسهم شركة الوزير وارتفاعها لصالحه، ثم انخفاضها، إلى أسهم البنك المصري الأمريكي الذى تأثر هو أيضا سلبا، وانخفض سعره متأثرا بالضجة التى أثيرت حول قيام بنك الإسكندرية ببيع حصته التى تمثل ٣٣,٥٪، وكذلك بيع حصة بنك أمريكان أكسبريس ويمتلك ٦٠٪ لصالح بنك كاليون الفرنسي!! إلى أزمة أو لنقل كارثة أنفلونزا الطيور أو طاعون العصر الجديد .

الوزير الذى جاء إلى مقعده وكل مؤهلاته بكالوريوس السياسة والاقتصاد، ولم يتخطه إلى شهادة أخرى أعلى، بالإضافة إلى كونه رجل أعمال خرج من رحم التطبيع مع العدو الصهيوني سواء من خلال الكويز القديمة أو الكويز التى يجهز لها وهو على مقعد الوزارة، هذا الوزير بعد أن تحوط بتعويذة الحكومة المصرية المعتادة عند الأزمات، حمل الصحافة مسئولية الخسائر الناجمة عن انتشار مرض أنفلونزا الطيور!! بل أعلن تحديه لأي شخص يعلن عن وجود المرض فى مصر!! قال ذلك وهو لم يمض على توليه المنصب سوى أسبوع واحد فقط!! المهم أنه استند على تقرير صادر عن المنظمات العالمية المسئولة في أكتوبر من عام ٢٠٠٥، أي قبل توليه الوزارة بنحو

ثلاثة أشهر!!

إلا أنه وعقب إعلان منظمة الصحة العالمية ومنظمة الفاو عن وجود الفيروس فى مصر، واتهام الفاو للحكومة المصرية بإخفاء الحقيقة خوفا من تأثيرها على حركة السياحة، عاد الوزير المتحدى ليؤكد أمام مجلس الشعب فى ٢٠ فبراير أن وصول المرض إلى مصر لم يكن مفاجأة، وكان متوقعا وكنا ننتظر ـ بحسب قوله ـ هذا المرض الخطير وإن كنا نتمنى من الله عز وجل ألا يصل إلينا!! كنا جميعا نتمنى من الله عز وجل وليس الوزير وحده أن يعصمنا، ولكن لا تكون الوقاية بالدعوات بعد حلول الكارثة، ولا بالتحدي وقت أن كان الآخرون يحذرون منها!!

الدليل على أن حكومة البيزنس اهتمت بعد اكتشافها للمرض بالتكذيب والتحدي، ليستطيع كبارها وحواريوها من المهيمنين على صناعة الدواجن من تصريف أكبر قدر ممكن من إنتاجهم، دون مراعاة أن الصدق هو الأقرب للعقول، وأنه السبيل الوحيد الذى يمنع الرعب والفزع عن الناس، والوزير نفسه لم يجد بداً من الاعتراف بأنه لم تكن هناك استعدادات كافية لمواجهة هذا المرض!! فالحكومة تفرغت للنفي ولم تحذر المواطنين أو توعيهم بكيفية التعامل مع ظهوره بصدق أو شفافية مزعومة!!

الغريب أن الوزير حمَّل الغلابة مسئولية انتشار المرض قائلاً: إن وزارة الزراعة كانت تتابع المرض منذ ٣ سنوات وقامت بأخذ العديد من العينات من الطيور المهاجرة، ومن المزارع، إلا أن المشكلة التي واجهتنا هي عدم معرفتنا بتربية الدواجن في المنازل، وكانت المفاجأة في الحجم الكبير الذي يتم تربيته داخلها !! ونحن نسأله: ألم يدخل بيوت الفلاحين في عزبته أو قريته، ويرى كيف يعيش الفلاحون مع ثروتهم الداجنة؟!

قرار جمهوري

المعروف أن الطيور المهاجرة تحط في ٣٤ منطقة في مصر نتيجة للموقع المتوسط جغرافيا المعتدل مناخيا. بالإضافة إلى مساحة الضوء الواسعة نهارا، والمسطحات المائية الهائلة التي تحيط بمصر مع عدم إغفال البحيرات الداخلية خاصة بحيرة قارون، ومن المعروف أيضا أن مقاومة المرض مسئولية قانونية وتاريخية للسلطة البيطريه بموجب القرار الجمهوري رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٤، والتي يمثلها بموجب هذا القرار الهيئة العامة

للخدمات البيطرية التابعة للوزير شخصياً ..، هذه الهيئة لها من الصلاحيات التعاون مع جميع الجهات التي ترى الهيئة فيها الفائدة العلمية والبحثية، لكن للأسف تم الالتفاف على القرار الجمهوري: فأسندت رئاسة اللجنة القومية لمقاومة المرض لوزير الصحة حاليا، ومهمته استبيان وجود الفيروس بين الناس خاصة في المناطق الملاصقة لأماكن عبور الطيور المهاجرة.

أما وزير الزراعة فقد سلب حق الهيئة العامة للخدمات البطرية، وأسند رئاسة اللجنة المشكلة لمقاومة الفيروس لمهندس زراعي يشغل رئيس قطاع الإنتاج الحيواني، وهو ما يجب تصحيحه ، هذا ما فعله الوزير المتبنى لثلاثة أهداف استراتيجية رئيسية للقطاع الزراعي وهى تحقيق أقصى عائد محصولي اقتصادي من المواد الزراعية وتوفير الاحتياجات الغذائية للسكان، وزيادة معدلات الاكتفاء الذاتي!! خاصة من الحبوب والأغذية البروتينية، وزيادة القدرة التنافسية للسلع الزراعية وتشجيع الاستثمارات المحلية والخارجية.

الوزير الأباظى الذي تملك عائلته العذب والأطيان فى محافظة الشرقية وبها آلاف من المزارعين الغلابة الذين يقومون بتربية الطيور فى منازلهم ويعيشون معها وتعيش معهم، لا يعرف أن هذه الطيور تربى فى المنازل!! سيادة الوزير، وزير زراعة أى بلد انت؟! بالتأكيد بلد غير مصر!! المزارعون هم السبب فى سرطنة المبيدات، وهم أيضا السبب فى انتشار مرض أنفلونزا الطيور، كما كان جهل ركاب العبارة المنكوبة بالسباحة سببا فى غرقها لتقلق مضاجع أسماك القرش وتحتل بطونها!!

ومن أنفلونزا الطيور وفضيحتها التى انطلقت واخترقت حجب الكذب الوزاري إلى الحمى القلاعية، التى تفيد التقارير بأن محافظة مثل الفيوم باتت موبوءة بالمرض، فى حين أكد المسئولون فى وزارة أباظة أنه لم تظهر حالات إصابة بالحمى القلاعية فى مصر، وأنه توجد حالات اشتباه، في عدة مزارع يجرى حاليا فحصها وتشخيصها بالمعامل للتأكد من سلامتها!! وبالطبع سيتم الإعلان عن سلامة العينات وأن المرض المتوطن فى مصر منذ ما يقرب من عشر سنوات، وتشير التقارير أيضا إلى تطور فيروسه، غادر مصر تحت رعاية وزير الكويز ، ووزير القطن، رجل الأعمال المستثمر، الساعي إلى التطبيع بسرعة البرق!! بوزارة مطبعة مع الكيان الصهيوني، مسرطنة لصحة المصريين لا تملك الاكتفاء الذاتي من القمح ولا تستطيع زيادة رقعة القطن،

ثروتها الحيوانية تقدر بح والى ثلاثة ملايين و٣٩٠ ألف رأس من الغنم، ومن البقر ثلاثة ملايين ومائة ألف رأس، ومن الصيد البحري ٦٠٠ ألف طن، بما يعادل ٨ كجرام سنويا للفرد من السمك بالرغم من وجود هذه المسطحات المائية العظيمة تشمل البحرين الأبيض والأحمر ونهر النيل والبحيرات، وتدهور الرقعة الزراعية من ستة ملايين فدان عام ١٩٨١، إلى أربعة ملايين فدن حاليا، وإهداء مائة ألف فدان من أراضى توشكا كاملة المرافق الزراعية من ستة ملايين فدان عام ١٩٨١، إلى أربعة ملاين فدان حاليا، وإهداء مائة ألف فدان من أراضى توشكا كاملة المرافق للأمير الوليد بن طلال بسعر عشرة جنيهات للفدان، وترك أبناء مصر يتسولون لقمة العيش فى مملكة الأمير أباظة!! أليس هذه الحكومة كما سماها البسطاء حكومة الجوع والموت؟!

بالتأكيد الوزير أباظة أطاح بدعوة الرئيس مبارك التي قال فيها: الأرض لمن يزرعها وقام بإلغاء تقنين حالات وضع اليد على الأراضي المملوكة للدولة، والتي تمتلئ بها أروقة الهيئة العامة للتنمية الزراعية ومشروعات الأراضي، والباحثة عن التقنين بعد دفع ما تقدره الوزارة، وحول الأمر كله إلى حالة من الاستثمار والخصخصة وطبعاً سيكون لرجال الأعمال من الحيتان نصيب الأسد فى هذا!! ذلك بدلا من البحث في جدية واضع اليد وقيامه بالاستصلاح والزراعة الجدية باعتبرها مسوغ التملك الأساسي، ليفتح بذلك المجال أمام فساد جديد يشبه حدوته تخصيص الأراضي في وزارة محمد إبراهيم سليمان.!!

وعن أباظة أيضًا كتبنا :

أمين أباظة.. وزير القضاء على الزراعة في مصر

بنجر السكر ينافس القمح ، المستثمرون في مصانع السكر ينافسون الوزارة المسئولة عن الزراعة في منح حوافز مالية ، للزراع لتحويل قبلتهم من القمح الى البنجر ، الصراع محموم الآن حول كعكة البنجر استغلالا لتشجيع الدولة لزراعته للقضاء على أزمة السكر ، فيما يذهب المنتجون بإنتاجهم إلى الخارج ، ثم يأتون بالسكر المستورد الأقل سعرا لبيعه فى مصر بأسعار أعلى من مثيلها في الخارج ، كل هذا فى مواجهة تصرفات غير مسؤولة ومتضاربة لوزير الزراعة أمين أباظة، حول زراعة القمح ، فالوزارة لم تحدد حتى الآن سعر التوريد للموسم القادم ، بل قامت برفع أسعار التقاوى بنسبة ١٠٠٪ ، ثم عادت لتخفيضه بعد ثورة المزارعين ١٠ جنيهات فقط ، وفيما تذهب بزراعة القمح إلى الخارج ادعاء بأن ذلك هو السبيل إلى ألازمة ، تسكت عمن حصل على آلاف الأفدنة ليستصلحها ، ثم لم يفعل شيئا ، مما منانا به المسؤولون وقتها ، تجور على المزارعين بالتملص من وعودها برفع سعر التوريد ، فامتنعت عن استلامه من الفلاحين ، وما تسلمته لم يصل إلى السعر الذي أعلنه الوزير فى مارس الماضي ! .

فعندما انفردت «الكرامة» وقتذاك بكشف تفاصيل «ذبح القمح الأخضر » ، حاول الوزير التقليل من شأنها على الهواء مباشرة ، إلا انه عاد واعترف ثم وعد في ذات اللحظة ، ثم غداتها أمام نواب الشعب ، باستلام القمح من الفلاحين بسعر «واصل ميناء الإسكندرية » ، بحسب نص قوله في المرتين ، وهو ما ترجمه الخبراء وقتها – مارس الماضي – بنحو ٥٠٠ جنيه للإردب أقل أو أكثر قليلا ، وهو ما فرح له الفلاحون في مصر كلها ، إلا أن المفاجأة تمثلت فى تملص الوزير من وعده واستلام القمح بما يقل عن ٢٥٠ جنيها تقريبا بما يقل حتى عن السعر الذى أعلنه ، قبل تفجر أزمة قطع السنابل وهو ٣٨٠ جنيها ، وهو ما وصف يومها بالخدعة الكبرى التى تهدف إلى تطفيش المزارعين بعيدا عن زراعة القمح ، فى الوقت الذى تحتاج مصر فيه إلى زيادة زراعته ، وتحفيز زراعية على ذلك ، وتوريده للدولة بدلا من بيعه أخضرا

بأسعار خيالية ،بعد تقطيع سنابله للمتكالبين على شرائها ، لاستخدامها فى صناعة الوقود الحيوي ، كما اعترف الرئيس مبارك بذلك فى أكثر من مناسبة ، برغم نفى الوزير ذاته وأيضا فى أكثر من مناسبة ، ادعاء بأن مصانع «اللبان » وشركات الأدوية هى التى تشتريه !.

الغريب أن الوزير المسئول عن الزراعة فى تصريح له ، أثناء احتفال منظمة الأغذية والزراعة « الفاو » ، بيوم الغذاء العالمي ،عاد ليحث المزارعين على زراعة القمح والتوسع فيه مشيراً إلي وجود خطة للوصول بإنتاج القمح إلي ٧٠٪ بعد عامين من خلال دعم الفلاح وشراء المحصول منه بأسعار مرضية، حتي لو انخفضت الأسعار العالمية» ، تصريح الوزير أكد أن مصر تعانى عجزا غذائيا فى القمح بنسبة ٤٣٪ ، والسكر ٣٢٪ وحدد عجوزات أخرى ، الوزير قال أيضا فى تصريحات تالية له :« انه لا صحة لما يتردد عن تراجع المساحات المزروعة بمحصول القمح ، مشيرا إلي أن الزراعة الفعلية بدأت ولم يتم إجراء أي حصر للأراضي المزروعة بالمحصول، مضيفا أن ما يحدث حاليا محاولة لإشعال أزمات وهمية عن القمح بعيدة عن ارض الواقع ، وأن الوزارة تدرس إعداد حزمة من الحوافز والامتيازات الخاصة للمزارعين الذين سيتفقون علي تركيب محصولي موحد من المحاصيل الاستراتيجية التي تسعي الحكومة لتحقيق الاكتفاء الذاتي منها وعلى رأسها القمح بالطبع» ! ، أما الأغرب فتمثل فيما كشفته الزميلة « البديل » بعد أقل من أسبوعين من تصريح أباظة عندما قالت :« كشف محضر رسمي لاجتماع لجنة مكون نقل التكنولوجيا لبرنامج القمح بوزارة الزراعة في ١٩ نوفمبر الحالي أن مصر فقدت ٥٠ ٪ من المساحة المزروعة بالقمح هذا العام مقارنة بالعام الزراعي الماضي، وأكدت اللجنة التي تضم ١٨ من قيادات الزراعة أن المساحة وصلت إلي نصف مليون فدان فقط حتي نهاية نوفمبر الحالي، مقارنة بـ ٣ ملايين فدان في نوفمبر الماضي، وأشارت اللجنة إلي أن الفرصة لا تزال متاحة لزيادة النصف مليون فدان حتي نهاية موسم زراعة القمح » !

الوزير يتحدث دائما وكأنه فى واد ومستمعيه فى واد آخر ، فتخوفات مصانع سكر البنجر والمستثمرين فيها ،كانت السبب الرئيسى فى أن يلحس الوزير وحكومته وعودها ، ويقلل من سعر توريد القمح ، حتى لا يلجأ الفلاح إلى زراعته ويهجر البنجر ، بما يعني مشاكل مزمنة للاستثمارات التي تم ضخها في هذا القطاع ، أو كما

قال د. مختار خطاب، رئيس شركة النوبارية للسكر:« زرعت مصر في ٢٠٠٧ نحو ٢٠٥ آلاف فدان من بنجر السكر، وتحتاج المصانع في ٢٠٠٨ إلي زراعة ٢٥٠ ألف فدان، غير أن تحرير أسعار القمح سيربك كل الحسابات، وسيدفع كثيرين في الحامول والنوبارية إلي التحول إلي زراعة القمح، ولو قلنا إن شركات السكر القائمة يمكن أن تعمل علي تكرير الخام «المستورد» في حال نقص البنجر، فإن صعوبة أخري ستظهر علي الطريق وهي قيام شركة «صافولا» بإنشاء مصنع كبير لتكرير الخام في العين السخنة مما سيؤثر علي طاقات المصانع القائمة » ، ونحن نضيف أن هناك شركة أخرى هى «مصر لصناعة السكر » يتم إنشاؤها حاليا بالقرب من منطقة البستان بالنوبارية ، وهى استثمار سعودي مصري ، يقال أن من بين المستثمرين فيها «حوت الحديد أحمد عز» ، الشركات التي أعلنت عن تخوفها استندت إلى أن متوسط إنتاج الفدان من القمح ١٨ أردبا، وبحساب سعر التوريد «الخدعة» وهو ٣٨٠ جنيهًا، فإن عائد الفدان يساوي ٦٨٤٠ جنيهًا، وفي المقابل يبلغ متوسط إنتاج فدان البنجر، وهو محصول شتوي كالقمح، ١٨ طنًا، وأقصي سعر للطن، بعد حساب علاوات التبكير والحلاوة، هو ٢٨٠ جنيهًا أي أن العائد الفداني ٥٠٤٠ جنيهًا، فإذا علمنا أن تكاليف الإنتاج في المحصولين واحدة، يظهر الخطر، من تحول مزارعين عن البنجر إلي زراعة القمح.

التخوفات التى أبطلت وعود الحكومة لمزارعي القمح ، تحولت إلى صراع يدور حاليا فيما بينها على كعكة الأراضى المزروعة قمحا ، وعلى المزراعين الذين صدمهم أباظة بـ «التملص» من وعودة ، ثم بزيادة أسعار التقاوي وكذلك الأسمدة لتصبح المهمة عليهم ثقيلة ، فى الموسم الجديد الذى بدأ كما قال الوزير منتصف الشهر الماضي ، الشركات وعلى رأسها شركة النوبارية ، التي يرأسها وزير قطاع الأعمال الأسبق ، ومعها باقى الشركات التى بدأت إنتاجها ، تمنح المزارعين حوافزا تشجيعية على الزراعة ، أما المفاجأة فهى أن الشركة التى ستبدأ الإنتاج قبل موسم الحصاد ، والتى يشار إليها بشركة «أحمد عز» بالمنطقة وتقع عند الكيلو ٥٩ طريق الإسكندرية الصحراوي بجوار مجزر الخرافي فى المنطقة المسماة بمنطقة المستثمرين أو منطقة الكبار، فتراهن هى الأخرى على حوافز أكبر ، لحث المزارعين على الاتجاه إلى زراعة بنجر السكر ، وتؤكد المصادر القريبة من الشركات هناك ، أن الصراع يدور على أشده بين الشركات التي تضم أسماء من بينها رئيس وزراء ووزير سابق ، كما أن من بينها

رجال أعمال كبار وحيتان ، ليس على حث المزارعين على الاستمرار فى زراعة البنجر ، بل تعدى ذلك إلى التوسع للحصول على مساحات أكبر للزراعة على حساب المساحات التى كانت تزرع بالقمح فى العام الماضي ، حتى أنها لجأت إلى وضع لافتات على الأراضى التى تعاقدت معها ، لإظهار القوة وإبراز القدرة على المنافسة لجذب زراع جدد !

الشركات التي اطمأنت إلى أن الحكومة تقف إلى جوارها ، قررت زيادة حوافز توريد البنجر إلى نحو ٤٠٠ جنيها للطن ، فيما يقف القمح عند ٢٤٥ جنيها للإردب ، دون أي تعديل أو ظهور حوافز لزراعته غير كلام الوزير الذي أثبتت الأيام أنه للاستهلاك المحلى وتسكين الأوضاع فقط ، فيما يعمل هو وحكومته بجد واجتهاد على تطفيش زارعي القمح وتسليمهم إما إلى الراغبين فى شراء سنابله خضراء ، إذا تمت الزراعة فى ظل كل تلك العقبات الحكومية ، أو إلى شركات سكر البنجر التى رفعت أسعار توريدها وحوافزها لجذب المزارعين بعيدا عن زراعة القمح !، فيما يبقى الوزير مدافعا قويا عن مصالح أصحاب ملاعب الجولف الخاصة بالكبار ، باعتبارها مصادرا لتشغيل العمالة ، ناسيا أو متناسيا أن هذه الملاعب تستهلك من المياه ما يمكنه من زراعة الصحراء بكافة أنواع المحاصيل لتقليل فجوة الغذاء التي تحدث عنها ، وأن زيادة الرقعة الزراعية تتطلب الحفاظ على مصادر المياه ومنها الخزان الجوفي ، الذى قال الخبراء ومنهم د. إسماعيل عبد الجليل رئيس معهد بحوث الصحراء ، أن ملاعب الجولف المقامة بالمنتجعات السياحية تستنزف هذا الخزان ، لأنها تعتمد علي زراعة النباتات شديدة الاستهلاك للمياه وتصل إلي أضعاف استهلاك ملاعب كرة القدم للمياه ، فيما تؤكد الدراسات أن الملعب الواحد للجولف يحتاج إلي ٦٥٠٠ متر مكعب من المياه يومياً وهذه الكمية تكفي لاستهلاك أكثر من ١٥ ألف مواطن من مياه الشرب يوميا !

ووزير تسهيل استيلاء الكبار على أراضى الدولة

وزير الزراعة أمين أباظة ، طرح على القمة المصغرة لوزراء زراعة مجموعة الدول الصناعية الثماني الذي عقد بإقليم تريفسو بإيطاليا، الرؤية المصرية للتعامل مع الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على قطاع الزراعة ، أباظة أشار إلى حزمة متكاملة من الإجراءات التى اتخذتها الحكومة المصرية للتعامل مع تلك الآثار، وعلى رأسها

توسيع شبكات الأمان الاجتماعي، وتطوير الإنتاجية الزراعية لصغار المزارعين، وتحسين مناخ الاستثمار لتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع الزراعي، الوزير أعلن ذلك أمام دول تخيل أنها لا ترى بصماته على الزراعة المصرية ، وصغار المزارعين وما أسماه بالأمان الاجتماعي ، أو لم تر إحداها حزمة الإجراءات التى نفذها منذ هبوطه على عرش الزراعة فى مصر .

أدلة هذه الحزمة من الإجراءات ، ما جاء فى أحدث دراسة علمية أعدها خبراء تابعون لوزارته ، بالمشاركة مع نظراء هولنديين ، ليؤكد أن التعدي علي الأراضي الزراعية أصبح يمثل ظاهرة خطيرة تهدد مستقبل الأجيال المقبلة والأمن الغذائي المصري ، وأن مصر ستفقد بحلول عام ٢٠١٠ نحو مليون فدان من أجود أراضيها الزراعية ، الدراسة بحسب مصادر مسئولة داخل وزارة الزراعة ، أشارت ، إلي أن من يتعدى علي الأراضي الزراعية واستخدامها في أغراض مغايرة هم أصحاب النفوذ، الذين شكلوا ظاهرة تؤدى إلى فقد أخصب الأراضي الزراعية ، وهو ما من شأنه دفع الجهات المانحة التى تراقب هذه العمليات عن كثب ، إلى رفض إعطاء مصر أي منح أو قروض لاستصلاح الأراضي بها ، ذلك بالإضافة إلى التقارير الدولية المهتمة بموضوع التصحر تؤكد أن مصر تفقد سنوياً ما لا يقل عن ٣٠ ألف فدان سنوياً من أراضيها الزراعية بسبب التعدي عليها بالبناء، ومنها التقرير الدولي الذي صدر بداية هذا العام ، وأوضح أن مصر تفقد يومياً ما لا يقل عن ٤٠ فداناً من أراضيها الزراعية بسبب التعدي عليها بالبناء ، وهو ما جعل الخبراء يؤكدون أن مصر ستفقد كل أراضيها الزراعية بحلول عام ٢٠٧٠ ، ويؤكدون أيضا أن إعلانه عن الرؤية المزعومة ، كان فقط للظهور أمام الدول المانحة بمظهر المصلح الجاد !

أباظة راح يمثل نهم حكومته للاقتراض والحصول على المنح ، فتحدث عن توسيع شبكات الأمان الاجتماعي، وتطوير الإنتاجية الزراعية لصغار المزارعين ، وهو ما يظهر جليا في « دكرنس و عزبة مرشاق و منشأة عبد الرحمن و عزبة الأحمر و في طلخا و نشا و الدروتين ، و فى كمشيش و سراندو وقرى إطسا بمحافظة الفيوم « معجون- تطون- منيا الحيط » ، وعزبة الهلاليه »، حيث وسع شبكة الأمان الاجتماعي للمزارعين ، بطردهم من أراضيهم ، لصالح الإقطاعيين الذين وصفهم بالملاك الأصليين ، وقال : إن المشاكل التي أثارها الفلاحون ، تحتكم لقانون العلاقة بين

المالك والمستأجر الصادر فى ١٩٩١، الذى يقضى بحصول المضارين على أراض بديلة لهم فى مناطق تقع بالقرب من قراهم الأصلية ، وقال أن وزارته بدأت فى الإعداد لذلك ! ، وكأنه صحا فجأة على هذه المشكلات التى مر عليها نحو ١٨ عاما ، ظلت حكومته تعمل خلالها على التأكد من حصول الإقطاعيين على الأراضي ، التى رواها زارعوها بدموعهم طوال أكثر من ٤٠ عاما ، فيما تذكرت وهو معها البدء فى الإعداد لمنح الغلابة أراض بديله ، ولايزال فى طور هذا الإعداد !

أما تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار فى القطاع الزراعي ، فتشهد عليه مافيا الاستيلاء على أراضى الدولة التى يدعمها بطريق غير مباشر ، عن طريق الصمت ومحاولة تسهيل حصولهم على الراحة والأمان داخل منتجعاتهم ، التي نالوا أرضها بغرض الزراعة ثم بقدرة قادر تحولت إلى منتجعات ، وقرى سياحية وقصور وفيللات، وعندما حاولت الجهة المنوط بها الحفاظ على أراضى الدولة ، سعى لتغيير قانون التصرف فى الأراضى الزراعية ، وعمل على مد مهلة تقنين وضع اليد لأكثر من مرة ، وهرول للسيطرة على هيئة التعمير والتنمية الزراعية ، فصدر القرار الجمهوري بتشكيل مجلس إدارة يرأسه بنفسه ، ثم فجأة قام بتشكيل لجنة ثلاثية لتطوير أداء الهيئة ، من بين أعضائها من يطلق عليه لقب «الطفل المعجزة» - مدحت المليجي الذي أطاحت به الثورة - ، لتتفجر المشاكل بين لجنة من بينها عضو حاول الثأر من مديرها التنفيذي ، لرفضه الموافقة على تخصيص مساحة تزيد عن ٨ آلاف فدان ، لشركة يساهم فيها مع آخرين بعد أن منحه الوزير سلطة دراسة طلبات واضعي اليد ، وهى من سلطات الهيئة الأساسية ، ثم وضع نموذج لعقود تخصيص الأراضي بما يوضح حقوق الدولة وحقوق المواطن ، ولما حدث الصدام بين اللجنة والمدير التنفيذي للهيئة المهندس محمود عبد البر ، عاد الوزير من رحلة عرض الرؤية ، لينفى صلاحية اللجنة فى تخصيص الأراضي لأي طرف، من الأطراف أو البت فى طلبات التصرف فى الأزاضي خارج الزمام ، الغريب أن الوزير نفى أن يكون لدية علم بتقدم مستشاره ، الذي قال أنه يدفع له أجره من ماله الخاص ، للحصول على أرض فى منطقة الوادي الفارغ ، التى يتصارع عليها جميع رجال الأعمال خاصة ، الذين يستولون على الطريق الصحراوي مصر / الإسكندرية ، من جيران رئيس الوزراء وهم معروفون بالاسم للقاصى والداني لما يتمتعون به من نفوذ كبير.

هؤلاء رفضت إدارة هيئة التعمير ، طلباتهم للحصول على أراضى جديدة غير

التى وضعوا أيديهم عليها ، حتى أن أكثر من ٨٠ قرارا بإزالة تعدياتهم أصدرتها الهيئة لم تنفذ ! ، من هؤلاء وزراء ونواب وقيادات أمنية ورجال أعمال وثيقوا الصلة بآل الحكم ، سواء بالمصاهرة أو بالمشاركة فى السلطة ، يسكن لديهم كبار القوم وعلى رأسهم رئيس الوزراء نفسه ، فلما أعلن عن طرح مساحة ٢٥٥ فدانا بمنطقة الوادى الفارغ ، وتحول الري من جوفي إلى نيلي ، عن طريق ترعة تنشئها الدولة ، سارع الجميع لطلب التخصيص ، ولعلمهم بالرفض المسبق ، كانت لجنة التطوير حيلة للاستيلاء على صلاحيات الهيئة ، ثم فتحها على البحري لكل أصحاب المصالح ! ، أما باقي إعلان الوزير عن تطوير الإنتاجية الزراعية ، فيكفى أن سياساته كرّهت الفلاحين فى زراعة القمح والقطن ، وفيهما يقال الكثير !

السؤال الآن هو: أليس من حقنا أن نطالب بفارق السعر الذى تم نهبه بواسطة كبار القوم من ناهبى ثروة البلاد أفرادا كانوا أو شركات اشترت القطاع العام بتراب الفلوس؟،أو نطالب من تقاضوا العمولات فى عمليات البيع بردها دون التنازل عن الحق الجنائى فى محاكمتهم ،هذه العمولات بلغت ٣٣ مليار جنيه طبقا لدراسة أعدها الباحث الاقتصادي عبد الخالق فاروق – أي بزيادة ٨ مليارات جنيه عن ثمن بيع القطاع العام البالغ ٢٥ مليارا فقط !! – هذا بخلاف ما تم دفعه من تحت الترابيزة وما تم شحنه إلى بنوك الخارج !! ورغم ذلك فإن كل هذه المليارات المهدرة ،التي كانت كافية لوضع مصر فى مصاف الدول المتقدمة تتضاءل أمام الآثار السيئة التى خلفتها عمليه البيع بعد أن تم تفكيك عدد كبير من هذه الشركات وتسريح العمالة الموجودة بها بينما سيطر الأجانب على صناعات استراتيجيه وحيوية مهمة كالاسمنت وهدموا صناعات أهم كالمراجل البخارية وإنتاج البذور ليدفع المواطن المصري الثمن مرتين ، مره ببيع ثروة بلاده وثانيه باشتعال أسعار العديد من السلع ، ومنها الاسمنت على سبيل المثال والذى زاد سعره من ١٢٠جنيها للطن الى٥٥٠ جنيها بعد سيطرة الأجانب عليه ، بخلاف الأمراض التى إصابته من البذور الواردة من المركز الثلاثي الإسرائيلى والاحتكارات التى تاجرت فيه وفى قوته وفى المجال الخدمي كالاتصالات والمحمول وليس انتهاء بالحديد وغيرها من المنتجات الأخرى وسلم لى على عز وساويرس ونصير وبهجت وراسخ ومن على شاكلتهم ، من أباطرة الحكم والمعونة الذين مثلوا اتحادا لملاك مصر ، لا يردعهم رادع ولا يستطيع إيقافهم أحد .

حاتم الجبلي.. طبيب بدرجة رجل أعمال

تقارير وتحقيقات

الكرامة

رصيد حول مستشفى ... الاف جنيه فقط لا غير!!

حاتم الجبلى.. وزير «خصخصة» الصحة

يملك ٥ شركات استثماراتها مليار جنيه وكلها تعمل فى المجال الطبى

صورة رقم (٤٩)

نشر في ٢٦ فبراير ٢٠٠٦

تختلف القراءة فى صحيفة الحالة التجارية لوزير الصحة الدكتور حاتم الجبلى عن أى قراءة أخرى فى ملف آخر من ملفات أقرانه من وزراء البيزنس فى حكومة د. نظيف الثانية، فالجبلى يمسك بين يديه مفاتيح صحة المصريين وأمراضهم، ويقبض على حبات الدواء والتداوى، لذلك فهو الوزير الأقرب والأكثر تماساً مع صحة المواطن، والأخطر عليها إذا ما تغلب عليه طابعه وتوجهه نحو البيزنس، فالتجارة هنا ليست بيعا لأصول سياحية أو مصانع للقطاع العام، أو حتى شراء لبنوك، بل هى تجارة فى أجساد وعافية وفى حياة وموت المصريين جميعاً.

جاءت بدايات الوزير لا تبشر بخير، وتصريحاته المتناقضة تؤكد أنه جاء لمهمة محددة لا تنفصل عن خطة حكومته التى جاءت من أجلها !! فالخصخصة هى الوسيلة ، أما الهدف فهو بيع مصر، وترك أهلها نهبا للأمراض، فالحكومة التى توقفت عن صرف مستحقات المستشفيات والمراكز الطبية العامة والخاصة والمتمثلة فى تكاليف العلاج على نفقة الدولة، والمقدرة بمئات الملايين من الجنيهات كتكاليف علاج على مدار ٦ أشهر، الأمر الذى يهدد بتوقف العديد من المستشفيات عن استقبال المرضى الصادرة لهم قرارات العلاج ، هى ذاتها التى جاءت بالجبلى وزيرا للصحة،.. لذلك فتوقف مشروع علاج الفقراء يتم بفضل صمت الوزير المتضامن مع تجاهل وزير المالية، لتذهب أموال المشروع المغموسة بمرض الفقراء مثلما ذهبت أموال التأمينات، وهو ما يضع المستشفيات أمام خيار واحد، هو تحصيل تكاليف العلاج من المرضى الغلابة أو التنكيل بهم وطردهم إلى صحراء الموت تحت وطأة الألم والمرض.

رجل الأعمال الوزير الطبيب بدأ رحلته مع البيزنس عام ١٩٨٣ من خلال التخطيط لإقامة أول مشروعاته وهو(كايروسكان)المرتبط بتخصصه المهنى، فهو طبيب أشعة اتهمه والده الدكتور مصطفى الجبلى وزير الزراعة الأسبق بالانحراف!! بسبب اتجاهه للبيزنس فى مجال الطب!! ومن كايروسكان انطلق المشروع الثانى وهو برج الأطباء الذى يضم ١٥٤ عيادة ومستشفى، و٤ مراكز قسطرة وغسيل كلوى وتم افتتاحه عام ١٩٩٠، وبعدها بأربع سنوات ولدت فكرة دار الفؤاد التى شارك فيها (البنك الأهلى، بنك القاهرة، شركة التأمين الأهلية، المجموعة الاستشارية الطبية المصرية (يشغل فيها منصب المدير العام ونائب الرئيس) ثم المجموعة الاستثمارية العقارية الكويتية، الملتقى العربى للاستثمار (مجموعة شركات دلة)، شركة أحمد حسن فتيحى.

وللوزير خمس شركات مساهمة خاضعة لقانون الاستثمار أو القانون ١٥٩، وكلها تعمل فى القطاع الطبى، وتبلغ إجمالى استثماراتها مليار جنيه مصرى، وهى إجمالا مركز القاهرة للأشعة، مستشفى دار الفؤاد، معمل البرج، مركز القاهرة للقسطرة، المجموعة الاستشارية الطبية العربية ، كما يشغل الوزير عدة مناصب فهو عضو مجلس الإدارة بكايروسكان منذ يونيو ١٩٩٤، ونائب الرئيس والمدير العام للمجموعة الاستشارية الطبية العربية، وعضو مجلس الإدارة بشركة «بولى سيرف» للأسمدة

والكيماويات منذ مارس ٢٠٠١ ـ وهى الشركة التى يرأس مجلس إدارتها شقيقه د. شريف الجبلى عضو لجنة السياسات بالحزب الوطنى والصديق المقرب من جمال مبارك، والذى يؤكد القريبون منه أنه كان وراء اختيار شقيقه مقعد الوزارة من خلال استغلاله للعلاقة الوثيقة بابن الرئيس .

كما يشغل الجبلى أيضا عضوية مجلس إدارة شركة نوفوتيل السادس من أكتوبر وهى الشركة المملوكة لمجموعة المنصور المغربى وهو شريك فى الفندق!! وهو عضو مجلس إدارة شركة ستار كير الطبة بالمملكة العربية السعودية منذ يوليو ٢٠٠٥، وهو رئيس مجلس إدارة الشركة العربية للاستثمارات الطبية بدولة الإمارات، وهو أيضا عضو مجلس إدارة دار المنى منذ يونيو ١٩٩٥ ، والجبلى أيضا هو رئيس غرفة مقدمى خدمات الرعاية الصحية بالقطاع الخاص باتحاد الصناعات المصرية منذ يوليو ٢٠٠٢، ورئيس المجلس السلعى للخدمات الطبية والسياحة العلاجية منذ نوفمبر ٢٠٠٣، وهو أيضا عضو اللجنة القومية للاعتماد التابعة لوزارة الصحة .

كل هذه المناصب التى يقول الوزير : إنه استقال منها عقب اختياره لمنصبه كوزير للصحة، هى التى جاءت به لمقعده هذا، ولعل أهمها وجوده كعضو للجنة الصحة بالحزب الحاكم، متواصلا مع أخيه وشريكه شريف الجبلى المقرب من دائرة صنع القرار داخل اللجنة المركزية للحزب الحاكم الشهيرة بلجنة السياسات، وهى أيضا التى تعكس طبيعة فكره وتوجهه الذى يؤكد أن قاطرة التخصيص والخصخصة وبيع مصر لأغنيائها ولغيرهم من الشرفاء لن تتوقف أمام أية عقبة وأن هوس السوق سيبلغ مداه مكتسحا كل شىء، كما أنه ومعه رفاقه وشركاؤه فى حكومة البيزنس يمثلون انقضاضاً على ما تبقى للفقراء فى هذا البلد، حتى صحتهم وعلاجهم والتى أصبحت إقطاعية يتصرف فيها الوزير وشركاه كما يحلو لهم ، ويكفى أن نعلم أن تسعيرة دخول ـ مجرد دخول، أو ما يمكن أن نسميه رسم استقبال ـ مستشفى الوزير المسماة بدار الفؤاد هو ١٠ آلاف جنيه عدا ونقدا، تدفع كتأمين مبدئى يزيد فى حالة رسو المريض داخل سفينة المستشفى إلى أرقام ترفع الضغط، بحسب حالة المريض ومدة بقائه ونوعية العلاج.

الوزير أيضاً هو أول من أدخل عملية زراعة الأعضاء فى مصر!! لذلك ـ وبحسب قول المعارضين داخل وزارته ـ فإن برنامجه يركز على إلغاء التأمين الصحى أو

خصخصته، وإغلاق المستشفيات التابعة للمؤسسة العلاجية بعد إفلاسها ثم عرضها للبيع للمحاسيب والشركاء بحجة الإفلاس وتطوير المال العام!! أما الفقراء فيذهب البعض أنهم فى الطريق لدخول وكالة تصدير واستيراد قطع الغيار الآدمية فى مقابل الدخول لمنظومة الحصول على شحيح الدواء أو فتات العيش!!

الهدف الخفى

الهدف الذى يسعى إليه الوزير المستثمر هو تطفيش المرضى لينصرفوا تدريجيا عن العلاج على نفقة الدولة، فى الوقت الذى اقتربت فيه المؤسسة العلاجية بشدة من نقطة الإعلان عن إفلاسها، ومن ثم إغلاق مستشفياتها البالغ عددها ٦ مستشفيات هى «هيلوبوليس، القبطى، الإصلاح الإسلامي، الجمهورية، مبرة مصر القديمة، ومبرة المعادى» بعد تراكم مستحقاتها لدى وزارة المالية لتصل إلى ٤٦ مليون جنيه، منها ٣٦ مليوناً مقابل قرارات علاج على نفقة الدولة صادرة من وزارة الصحة وموقوف صرفها، و١٠ ملايين جنيه مستحقة على الشركات والتأمين الصحى .

التطفيش ثم الإغلاق بعد الإفلاس للمستشفيات ، يفتح الطريق أمام حكومة البيزنس التى جاءت بالطبيب رجل الأعمال ، لتبيع المستشفيات الستة لمن يدفع ويستطيع تحويلها إلى مستشفيات تلمع فى حرم الطب الاستثمارى، ليصبح بعدها المرض ترفا لا يستطيع التفكير فيه إلا من يملك القدرة عليه!! لتستمر الخطة بعد ذلك لشراء كل مستشفيات مصر، ويبقى المصريون الفقراء نهبا للمرض، وقد يلجأون أمام الحاجة والألم إلى أشياء أخرى مثل الطب البديل والوصفات البلدية، قبل أن تطالها يد الاستثمار على يد الوزير ورفاقه!!

إفلاس مستشفيات الغلابة ورائحة بيعها التى تلوح فى الآفاق، تعيد للأذهان صفقة دمج المستشفيات الخاصة والتى فجرت أزمة كبيرة فى الأوساط الطبية عام ٢٠٠١، وكان من أبرز مؤيديها رجل الأعمال الطبيب الذى يشغل منصب الوزير المسئول عن الصحة حاليا د. حاتم الجبلى، ولمن لا يتذكر فقد حضر إلى مصر طبيب يدعى مجدى إسحق كممثل لشركة إنجليزية تريد دمج بعض المستشفيات الخاصة فى شركة واحدة يتم تقييم أصولها، ودفع جزء من الثمن ثم تحويل الباقى إلى أسهم، كان الغرض المعلن يومها هو تطوير الخدمة الطبية لصالح المريض المصرى!! أما الغرض الأساسي هو احتكار الطب المصرى!!

الوزير الذى تحدث وقتها باعتباره شريكا فى مستشفى استثمارى لم يرفض الصفقة ولم يعترض عليها، إلا أنه وتحت وطأة الضغط الإعلامى الذى صاحب الإعلان عنها، أعلن عن تخوفه من نوعية المشترين ودلل على ذلك بالعرض المبالغ فيه والذى ظهر أثناء تقييم أحد المستشفيات، وبعد أن فاق هذا العرض التقييم بمراحل!! الطبيب رجل الأعمال أعلن أن المشترى إذا عاد بعرض متكامل فسيقوم الخبراء فى مستشفاه بدراسته!! ذلك هو الذى كان، فماذا سيفعل الوزير بمستشفياتنا العامة؟

الفكر الاستثماري الذى جاء بالطبيب رجل الأعمال إلى مقعد الوزارة، والذى يضع المكسب المادى فى مقدمة الأولويات، تؤكده دراسة أعدها بنفسه ونشرها فى الصحف فى إبريل ٢٠٠٢، بعنوان :« تصدير الخدمة الطبية دراسة ربحية » ، الدراسة التى أعدها الطبيب المستثمر د. حاتم الجبلى جاءت فى أعتاب أحداث ١١ سبتمبر واستغلالا لتداعياتها على اقتصاديات المنطقة، دعى فيها القطاع الخاص الطبى إلى السعى بأقصى سرعة لتشكيل هيئة أو منظمة تنضم إليها جميع مؤسسات القطاع الخاص من مراكز طبية متخصصة كالمعامل أو مراكز الأشعة، المستشفيات، العيادات الخاصة.. إلخ، تدافع عن حقوق القطاع الخاص وتشترك بفاعلية فى صياغة تصور تصدير الخدمة الطبية للخليج .

الوزير انتقد فى تصريحات له بداية هذا الشهر الأوضاع المتردية فى المستشفيات الحكومية، وعدم صيانة أجهزتها، وفجر مفاجأة بقوله إن الأثرياء فى مصر يستغلون ٣٠٪ من أسرة مستشفيات الفقراء!! تصريحات الوزير لم تتحدث عن إجراءات لتعديل الأوضاع داخل هذه المستشفيات أو تطويرها!! فيما بدت مفاجأة الوزير الخاصة بنسبة إشغال الأثرياء لأسرَّة الفقراء عند بعض الخبثاء كبالون اختبار، يحتمل التفسير على أكثر من وجه، حيث رجح البعض أن يكون هذا التصريح إعلانا عن البدء فى تخفيض أسرة المستشفيات بقيمة هذه النسبة، فيما يشبه رفع الدعم عن بعض السلع!! فى حين ذهب البعض الآخر إلى أن الوزير إنما ينفث عن غضب مكتوم لإفلات هذه النسبة من الذهاب إلى مستشفاه ، وبالتالى ضياع مكسب كبير عليه

أول القصيدة

الوزير الذى أعلن على الملأ أنه جاء لخدمة البلد استهل خدماته الخمس نجوم بالتنكيد على جموع المصريين بعد أن مدح اتجاه مستشفى قصر العينى إلى تحويل ٥٠٪

من أقسام الجراحة بالمستشفى وكذلك أقسام القلب والباطنة والأمراض المتوطنة إلى وحدات ذات طبيعة خاصة بأجر، بحجة توفير حياة كريمة للأطباء، التسعيرة الجديدة تبدأ من ٥ آلاف جنيه، المستشفى التى أثنى عليه الوزير طالب غير القادرين بالبحث عن أماكن أخرى لإجراء العمليات الجراحية، ورفض استقبال أى حالات جديدة للعلاج بالمستشفى المجانى، واشترط توفير تأمين مادى قبل الدخول

شائعة وتخبط

الجبلى شأنه شأن رفاقه جاء إلى الوزارة وفى عقبيه العفريت القادم من الشرق الآسيوى والمسمى بأنفلونزا الطيور، ليضيف رعباً جديداً إلى قلوب المصريين بعد رعب العبارة وأتوبيسات الموت التى لحقت بشريكه فى البيزنس والوزارة منصور شيفروليه، ولأن العفريت لا يزال يطارده فإن تصريحاته بعدم وصول العفريت إلى مصر ملأت الآفاق ، ورغم تصريحات الوزير التطمينية المستمرة، فإن مشهداً واحداً تشكل يوم السبت ٤ فبراير٢٠٠٦ داخل المستشفى الاستثمارى الكبير بمصر الجديدة، والذى حدث عقب دخول إحدى الفتيات مصابة بارتفاع فى درجة الحرارة واحتقان فى الحلق أدى إلى فقدانها للوعى، ثم وفاتها بشكل سريع، ثم ما حدث عقب الوفاة من تطورات متسارعة، وإجراءات أمنية وحجر صحى، وتحول المستشفى إلى ما يشبه الثكنة العسكرية، فلا دخول، ولا خروج لمدة أربعة أيام متتالية!! هذا المشهد الغامض عكس التخبط الرهيب الذى تعيشه الوزارة ووزيرها الطبيب رجل الأعمال، وأشار إلى عدم ثقته فى تصريحاته، فقد علمت من أكثر من مصدر طبى داخل المستشفى التخصصى القاهرى الكبير أن الأطباء قاموا بشق حلق المريضة للحصول على عينة من مادة الاحتقان لتحليلها، إلا أن الموت سبقهم ، ومن هنا سرت الشائعة المرعبة التى أشارت إلى وصول أنفلونزا الطيور إلى القاهرة!! وهو ما أدى إلى وضع جميع العاملين داخل المستشفى الاستثمارى تحت التحفظ الصحى.

الوزير حضر شخصياً لموقع الأحداث وبصحبته والد الفتاة وهو يعمل بالسلك القضائى، ورغم ذلك استمر الوضع التحفظى قائما لمدة تعدت الأيام الثلاثة، دون أن تتأكد الشائعة أو تنفى!! حتى أن طبيبا من العاملين داخل المستشفى أعرب عن تخوفه إذا ما حدثت تلك الواقعة فى مستشفى عام!! مستندا فى ذلك إلى عدم وجود الآليات التى تؤكد حقيقة المرض بصورة سليمة فى المستشفى الاستثمارى، فما بالنا ـ

بحسب قول الطبيب ـ بالمستشفيات العامة؟! الأحداث أكدت أن الأمر انتهى إلى نقطة الصفر، فلا الشائعة تم التحقق منها ولا نفيها بصورة قاطعة، رغم الذهاب المعتاد لمنطقة النفى السياسى للمسئول عن صحة المصريين .

العفريت القادم من آسيا إلى إفريقيا لا يزال يطارد المصريين بعد الإعلان عنه فى عدة دول ومنها نيجيريا، وتشهد أسواق الدواجن بذلك، إلا أن الوزير بتصريحاته النافية للمرض تقوم بصرفه باستخدام تعويذة الحزب الوطنى دائمة الحضور فى الملمات، والتى تؤكد أن كل شىء على ما يرام، صحة المصريين، والطرق السريعة، والبطيئة، وحتى بطون أسماك القرش التى تعرضت لاعتداء دام من ضحايا عبارة ممدوح إسماعيل .

فضيحة الوزير

أما أغرب ما أعلنته وزارة الجبلى فكان فى أعقاب توليه مهامه بنحو الأسبوعين، عندما أعلن المستشار الإعلامى للوزير والمتحدث الرسمى باسم الوزارة أن إحدى شركات الأدوية المصرية أنتجت عقارا لعلاج مرض أنفلونزا الطيور، وأن العقار تم استخدامه فى بعض حالات الإصابة بالمرض فى الخارج وأثبت فعاليته، مستشار الوزير قال هذا فى التليفزيون المصرى مساء يوم الثلاثاء ١٨ يناير ٢٠٠٦، وقبله بيوم كان الوزير الجبلى قد أشار إلى أن الهدف من إنتاج هذا العقار يتمثل فى القضاء على احتكار الشركة العالمية المنتجة للعقار والتى رفعت أسعاره من ٩٠ جنيها إلى ٢٠٠ جنيه!!

عقار مصرى وشركة مصرية وتصريح وزارى مزدوج، ورعب قادم نقترب من ردعه وحماية المصريين من براثنه، كلام جميل أشاع شيئا من الاطمئنان فى النفوس، ولكن فجأة وفى يوم ٨ فبراير نشرت الصحف خبرا آخر يضرب الوزير وتصريحاته ومستشاره فى مقتل، ويثبت أن الأمر كله ليس إلا ضحك على دقون المصريين كالمعتاد من كل وزراء الحكومة الرشيدة « قبل أن تنجح الثورة في إسقاطها وقبلها راعيها »حسني مبارك ووريثه»

أما الخبر فكان عن توصل مصر إلى اتفاق مع الشركة السويسرية المنتج الوحيد فى العالم للعقار المعالج لانفلونزا الطيور من أجل خفض أسعار منتجاتها لتصل إلى ١٣

يورو بدلا من ٣٠ يورو، ويحمل الخبر قول الوزير عن أن الشركة ستقدم للوزارة ١,٢ مليون عبوة خلال عام ٢٠٠٦، وقال الجبلى : إن الشركة وعدت بأن تقوم بتوزيع منتجاتها فى الشرق الأوسط، وأنه ستكون لمصر الأولوية.

أما المصيبة الكبرى فكانت فى تصريح مسئول الشركة بأن إنتاج الدواء فى مصر لا يزال تحت البحث، يعنى لا مصر أنتجت، ولا عالجت، وربما لا يكون خبر الاتفاق مع الشركة كله صحيحا!! فلو كنا أنتجنا فلماذا نتفق مع الأجانب؟! مجرد سؤال! إنها حقا فضيحة بكل المقاييس.

لكن الفضيحة الأكبر فى التاريخ فكانت للوزير أيضا ومعه الحكومة الرشيدة التى علمته التاريخ الجينى للتصريحات المضروبة وجعلته يكذب على المصريين وعلى العالم بأثرة ، وذلك بعد أن أعلنت مزارع الدواجن عن ثورة المرض ، لتحرم المصريين جميعا من الغذاء الرئيسى الذى يحتل موائدهم فى المواسم ، ثم فجأة صار فى خبر كان ، بعد أن أصابته شوطة الأنفلونزا فلم يعد (الكوكو) هو التوسعة الحياتية على موائد الفقراء ، بل استغل الأغنياء الفرصة ليكسبوا من دماء التجار الغلابة وأيضا المستهلكين الغلابة ، ليسعى كل منهم تحت غطاء تصريحات الوزير الفشنك لتخلص مما لديه من دواجن بالذبح والتخزين ، لنراها الآن تباع بسعر مضاعف استغلالا لكون الخمسة عشرة جنيها ثمن الدجاجة الواحدة هى الأرخص والأوفر بالنسبة لكيلو اللحم الذى لا يزور الفقراء إلا مرة واحده فى العام!!.

ومن الانتقادات المريبة للمستشفيات إلى الحملة المنظمة لإظهار ما هو معلوم بالضرورة من القصور فى التأمين الصحى والتى يتزعمها الوزير، فيما يشبه تمهيد الطريق إلى إقرار مشروع التأمين الصحى الجديد فى إطار الخصخصة وهى النهج العام لحكومة البيزنس، وهو ما جاء فى تصريحات الوزير الجبلى بمد مظلة التأمين الصحى لكل المصريين تدريجيا، إلا أن الخبراء أكدوا أن مد هذه المظلة لن يكون مجانيا، لأن إحدى مشاكل التأمين الصحى كما يراها الإصلاحيون فى الحكومة وحزبها، هى أن تكلفة العلاج رخيصة، وأجور الأطباء والعاملين محدودة، وسيتضمن مشروع القانون تسعيرة الخدمة وتحديد اشتراك للمواطن.

الأهم فى مشروع القانون هو أن يمول التأمين الصحى نفسه من خلال الاشتراكات دون الاعتماد على دعم الدولة، وهى التى باعت الغاز والبترول المصرى

بنصف السعر العالمى ولمدة ٦ سنوات قادمة، رافضة الربح أو حتى البيع بالسعر الرسمى، وتطلب الآن من المالك الأصلى وهو المواطن أن يحل محلها ويدفع بنفسه الدعم!! تخوف آخر من رفع الدعم وهو أن يؤدى إقرار القانون إلى تحرير أسعار الدواء التى شهدت ارتفاعا ملحوظاً من جانب شركات الأدوية، وهو ما يثير قلق المواطنين خاصة فى ظل تزايد ضغوط شركات الأدوية الأجنبية .

الوزير الجبلى أكد أنه يعتبر كرسى الوزارة نوعاً من التحدى للنفس، وليس وجاهة، ولفت الجبلى إلى أنه أراد من وراء قبوله المنصب خدمة البلد خصوصا أنه قدم استقالاته من جميع مناصبه التى كان يشغلها فى المشروعات الخاصة، مثله مثل زملائه من الوزراء الجدد فى حكومة نظيف الثانية!! الوزير أكد أيضا أنه لا يؤمن بنظرية المؤامرة عندما واجهه الكاتب مجدى مهنا بموضوع اللبن الفاسد ـ فى برنامج فى الممنوع ـ كما رحب بتصنيفه كرجل أعمال!!

الوزير الجبلى الذى قبل منصب الوزارة لخدمة البلد، كان آخر عمل له باعتباره العضو المنتدب ونائب رئيس مجلس الإدارة والشريك الأساسى فى المستشفى الشهير الذى اشترى مستشفى العربى الدولى بالكامل، هو تشريد عدد كبير من العاملين فى المستشفى المشتراة، مستشفى الوزير نقل العاملين فى العربى الدولى إليه، ثم طالبهم بالاستقالة من عملهم الأول، رغم أن الشراء يجعل المستشفيين فى حكم الكيان الواحد!! المصيبة كانت أن مستشفى الوزير طلب من العاملين المنقولين إليه تحرير نموذج إقرار مخالصة نهاية الخدمة، قبل تسلمهم العمل الجديد بالفعل!! وحتى بعد تسلمهم العمل هناك فترة تدريب قد يفصلون جميعا بعدها بحجة عدم الصلاحية!!

هذا هو مستشفى الوزير الذى جاء لخدمة بلد بأكمله، يشرد عماله ويحاول أكل حقوقهم وهو ما يؤكده المحضر رقم ٤٠٠/ د إدارى قسم ثان مدينة نصر بتاريخ ٢٩/ ١/ ٢٠٠٦، وكذلك الشكوى لمكتب العمل رقم ١٦/ ٣٠، وهؤلاء هم بعض من جاء لخدمتهم، وهو الذى اشترى مكان عملهم، وبدلاً من أن يستثمروا فى الخدمة باعتبار تحول الكيان إلى كيان أكبر، استقوى مستشفاه عليهم بعد أن صار وزيرا وحاول النصب عليهم ونهب حقوقهم .

الوزير الذى لا يؤمن بنظرية المؤامرة رغم تكالب المشاكل عليه منذ توليه الوزارة وأبرزها أنفلونزا الطيور، ولبن الأطفال المسمم، يجابهه رأى آخر يدور فى الكواليس

يقول بأن هذه المشاكل ليست جديدة ولكن الآلة الإعلامية للحكومة أطلقت أبواقها للفت الأنظار إلى الوزير نفسه وقراراته الحكيمة لصرف الأنظار عما يدور فى الخلفية من مشروعات تهدف إلى خصخصة صحة المواطن، وتحويل المرض إلى عملية ترف لا قبل له بها ، فالمواد الرابعة والسابعة والثامنة ، من مشروع قانون التأمين الصحى تمثل مفاجآت وأعباء جديدة على المواطنين الذين جاء الوزير لخدمتهم، حيث تضمن المشروع زيادة فى نسبة الاشتراكات ومساهمة المرضى بثلث تكاليف الدواء والفحوص والعمليات الجراحية والإقامة فى المستشفيات، وتؤكد توقعات الخبراء أن يؤدى صدور هذا القانون كما هو إلى تحريك الأسعار والخدمات فى جميع المجالات وفى كل مكان على أرض المحروسة، وهو ما سيدفع ثمنه المواطن السليم أيضاً .

الحكومات المتعاقبة لحزب الوزير بعد أن تركت الحبل على الغارب لرجال الأعمال ليغترفوا من المال السايب فى البنوك، ليهرب من هرب، ويمتنع من امتنع وهو مسنود عن تسديد الدين العام، ثم يعتلى أعلى المناصب، والتى استولت على أموال الغلابة من أصحاب التأمينات والمعاشات، عادت وهو معها الآن لتستدير على صحة المواطن، ولسان حالهم يقول: أموالكم حل لنا، فموتوا تصحوا!!

خصخصة الحج لصالح (زباين)
زهير جرانة .. ولا عزاء للفقراء

الكرامة
وطن ومواطن

زهير جرانة.. الوزير الـ «دوبلير»

■ وضعه احمد المغربى على كرسى الوزارة.. ليستكمل عملية استيلاء شركته على الساحل الشمالى

■ يمتلك ٤ شركات سياحية كبرى.. وعددا من الفنادق العائمة

■ ينتقد أحوال البواخر النيلية.. وينسى أنه الوزير المسئول

■ يشارك المغربى فى البيزنس ومشروع فتح مصر لرعايا ٤ دول بالبطاقة الشخصية!

صورة رقم (٥٠)

أنهم الآن بين يدى الله وفى بيته الحرام ، يحجون إليه طلبا لمغفرة دفعوا من أجلها الغالى والنفيس ، وبعد «دوخة ما بعدها دوخة » شدوا الرحال إليه ، غير عابئين بمن تاجر فى حلم المسلمين الأعظم فى التمتع بالحج ، ولا مبالين بمن توقع الأخطار التى يمكن أن يتعرضوا لها ، كما تعرض لها غيرهم فى الأعوام السابقة ، رحل حجاج بيت الله الحرام ، وقد ولوا القبلة إليه يبغون وجهه ، تاركين خلفهم حكومة تاجرت فى الغلابة منهم ، ونوابا تركوا أوراما يعانى منها المجتمع كله ، وتفرغوا لخناقة حامية مع

وزير الداخلية ، على أربعة تأشيرات اختلسها منهم – بحسب قول بعضهم – ، ولم يهتفوا كما هى العادة للرئيس «المنحة ياريس »، بل هتفوا للتأشيرات ، ولم يقاطعوه بمدح أو بشكوى هذه المرة ، حيث تغلبت التأشيرات على كل ما يعانيه الوطن ، مما يسكتون عليه بلا مبالاة أو حتى وجع لضمير ، يقرون كل ما يوجع المواطن على طريقة « موافقة » ، أو أغلبية ، لا يهم .. الأهم هو دفء الكرسى وما ينتج عنه من حصاد !

سوق التأشيرات السنوى فى مصر ، مختلف عن مثيلاتها فى كل العالم الاسلامى ، فهى «منصوبة» ، فى عدة أماكن وموزعة بين شعاب مصر ، فالمعروف أن مصر تحصل سنويا على٧٦ ألف تأشيرة بواقع ١٪ من تعداد سكان مصر ودأبت الحكومة فى السنوات الأخيرة أن تستفيد من ٥٠ ألف تأشيرة تاركة ٢٥ ألف أخرى دون أن يستفيد منها الناس ، فى العام الماضى منحت الحكومة نواب مجلس الشعب ٧ آلاف تأشيره لدعمهم أمام ناخبيهم المحبطين من الأداء البرلمانى المتدنى للنواب ثم قررت الحكومة الاستفادة من التأشيرات لبيعها على الرغم من أنها تأشيرات مجانية لا تحصل حكومة المملكة العربية السعودية عنها ثمة أموال أو رسوم ، وعلى خلاف المعلن فى مؤتمرات الحزب الحاكم تحولت الحكومة إلى شركه استثمارية كبرى تدير الشأن العام بمنطق التاجر الجشع وهو الأمر الذى يحرم المواطنين من غير القادرين من الحصول على هذه التأشيرات بعد أن باعت الحكومة مصالح الفقراء لشركات السياحة التى قبلت الشراء!

فيما يرى الخبراء والمراقبون أن «المنطق السليم كان يحتم على الدولة أن تمنح التأشيرات لمن يحتاجها من المتشوقين لحج بيت الله وزيارة قبر الرسول – خاصة وان شركات السياحة تحصل على (١٧) ألف تأشيرة ضمن تقسيمه يرى البعض أنها عادلة – بينما تحصل الجمعيات على (١٧) ألفا أخرى ويحصل حجاج القرعة على (١٧) ألفا على الرغم من أن الفقراء هم النسبة الغالبة من هذا الشعب ، وهو ما يعنى فقد اتجاه نحو ٢٥ ألف تأشيرة تذهب للمحاسيب ، خاصة بعد إعلان السفير المصرى بالسعودية عن حصول مصر على حصتها كاملة هذا العام ولأول مرة ، ويعنى أن المنهج الذى تعمل به الحكومة ، يجعل من المستحيل حصول الفقراء على فرصة لأداء الفريضة ما لم تكن بطريق الصدقة من أغنياء أو مؤسسات لصالح من لا

يستطيعون ، بعد أن فتحت الحكومة مجال التربح لشركات السياحة القريبة من رجل الأعمال جرانة وزير السياحة ، الذى يملك شركات سياحة يفترض أنها تتعارض مع عمله كوزير لنفس القطاع ، لذا تزايدت المطالب بعزله لبيعه عشرة آلاف تأشيرة حج حصلت عليها مصر لشركات السياحة بمبلغ ١٢٠ مليون جنيه، مما تسبب فى وصول سعر تكلفة الحج البرى من هذه التأشيرات الى ٢٨ ألف جنيه للحاج الواحد، الطلب تقدم به النائب على لبن الى مجلس الشعب ، معتبرا الوزير مخالفا للقانون، مشددًا على أهمية وجود لجنة تقصى حقائق حول التأشيرات !

فيما أعلنت غرفة السياحة أن أصحاب الشركات السياحية تلقوا خطابات حكومية تطالبهم بدفع ثمن التأشيرات الإضافية التي قدمتها الحكومة السعودية مجانا لمصر لصالح الراغبين في الحج من الفقراء ليؤدوا المناسك بسعر مخفض، إلا أن الدكتور أحمد نظيف رئيس اللجنة العليا للحج رفض توزيع هذه التأشيرات الإضافية ، البالغ عددها عشرة آلاف تأشيرة بالمجان وقرر بيعها لشركات السياحة مقابل رسوم تبلغ ١٢ ألف جنيه للتأشيرة بإجمالي ١٢٠ مليون جنيه ، أى أن الوزير نفذ تعليمات رئيسه ، فى المقابل علمت السلطات السعودية بما حدث وهددت بسحب التأشيرات مرة أخري، وهو ما أجبر غرفة الشركات السياحية بالتعاون مع وزارة السياحة علي إيجاد مخرج من الأزمة وبالفعل تم الاتفاق على التوصل لحل لتحفظ به ماء وجه الحكومة أمام السلطات السعودية والرأي العام المصري !

مصدر بالغرفة أكد أن الإتاوة التي فرضتها الحكومة لبيع تأشيرات الحج هذا العام لم تكن هي السابقة الأولي، فالحكومة تعودت علي مدي السنوات الماضية فرض رسوم إجبارية تدفعها سنويا شركات السياحة تبلغ ٦٠ مليون جنيه من صندوق الحج والعمرة كدعم للدولة تحت مسمي تنشيط السياحة » زادتها هذا العام إلي ١٢٠ مليونا ، فى نفس الطريق سار بلاغ حركة « مواطنون ضد الغلاء » إلى النائب العام .. الذى جاء فيه :« أن «منهج الإدارة بمنطق الشركة الاستثمارية يساهم فى تعاظم أرباح الأغنياء على حساب الفقراء والذين فقدوا الحلم بحج بيت الله إلى الأبد اعتمادا على كون التأشيرة ب (١٢) ألف جنيه يضاف إليهم أعباء الإقامة والسفر وغيرها مما قد يصل بالتكاليف إلى (٥٠) ألف جنيه على اقل تقدير لذلك» ، وطالب النائب العام بالتحقيق «فى هذه الواقعة الكاشفة والانتصار لحق كل الناس فى أن يمارسوا حتى

مجرد الحلم بحج بيت الله الحرام وزيارة قبر الرسول بعد أن تحولت هذه الفريضة إلى سلعة وتجارة بفضل سياسة حكومة الاستثمار

مصر حصلت على كامل حصتها هذا العام من التأشيرات ، إلا أن الزيادة التى طرأت لم تصل كما يقول النائب على لبن ويشاركه أعضاء كثيرون : « أن مجلس الوزراء استجاب للمطالبات المتعددة بالحصول على كامل النسبة المقررة ، على نحو مفاجئ بالموافقة على زيادة حصة تأشيرات الحج السياحي بنحو ١٢ ألف تأشيرة، في حين بقيت حصة حجاج القرعة التي تنظمها الحكومة ، وهي السبيل الوحيد أمام أغلب فئات الشعب على حالتها ، وقال لبن: إن «ما حدث هذا العام هو أن الحكومة بدأت تمارس المضاربة والسمسرة علنا في حقوق الشعب » ، فيما علق النائب البرلماني المستقل، علاء عبد المنعم، بأن «الحكومة اتخذت قرارها ببيع التأشيرات للشركات بعد قرار أشبه خطورة بتحرير سعر رحلات الحج، ورفع الرقابة عن الشركات وقصرها على متابعة مدى التزامها بتنفيذ البرامج المتفق عليها مع الحجاج» ، وأضاف عبد المنعم أن «مثل هذه القرارات تعني أن الزيادة في تكلفة الحج سيتحملها المواطن سواء كان من الشريحة العليا أو الشريحة المتوسطة التي لا تستطيع الحصول على فرصة في حج القرعة، فتضطر إلى دفع تحويشة العمر في رحلة سياحية»، متوقعا أن تصل سعر رحلة الحج السياحي إلى ٥٥ ألف جنيه (٩،٩٤٧ دولار) مع ارتفاع ثمن تذاكر الطيران.

الأغرب أن التبرير الحكومى على لسان وزير الشئون القانونية د. مفيد شهاب ، قال : إن زيادة حصة شركات السياحة «لم يمس حصة حجاج القرعة» ، مضيفا أن : «قطاع السياحة سيساهم بمبلغ ١٢٠ مليون جنيه (حوالي ٢١,٧ مليون دولار) من الأرباح المتوقعة من التأشيرات الجديدة في صندوق تنمية العشوائيات»، الذي صدر قرار جمهوري بإنشائه عقب انهيار صخور من جبل المقطم على أهالي منطقة الدويقة شرق القاهرة في سبتمبر الماضي؛ مما أودى بحياة ما لا يقل عن ١٦٠ شخصا، وانهيار عشرات المنازل ، أى أن الحكومة تريد تطوير العشوائيات على حساب الغلابة من الحجاج ، الذين طالتهم نار أسعار التأشيرات سواء عن طريق الشركات السياحية ، أم عن طريق قرعة الحكومة ، وكما قال حجاج كثيرون لـ«الكرامة » ، حسبنا الله ونعم الوكيل فى الحكومة وشركات السياحة ، سندعو الله أن يخلصنا منهم جميعا .. قولوا آمين !

وزارة بطرس غالي (المالية سابقًا) .. الفقراء يمتنعون !!

١٥ عاما والدكتور يوسف بطرس غالى يمسك بمحفظة «بيت المال»المصرى ، يتحكم فى أموال وأرصدة ٢٨٠ جهة حكومية ، يمارس هوايته كل يوم فى التحكم فى أرزاق العباد من الغلابة ، فيما يفتح الخزائن للمحاسيب ليعرفوا منها ما يشاءون ، ويلطم الخدود كلما استحق فقير حقا ، قائلا عبارته الشهيرة الميزانية لا تسمح !

غالى طبقا لتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات ، ينفق نحو ٢ مليار جنيه سنويا ، على رواتب نحو ٣٠ ألف مستشار ، فى دواوين الحكومة المختلفة ، كما كشف تقرير الجهاز عن الموازنة العامة للدولة ، عن فضائح البذخ الحكومي فيما يتعلق بالسيارات، حيث أكد أن السفه في البذخ الحكومي وصل إلي حد استيراد مستلزمات تشغيل وصيانة سيارات الحكومة من الخارج!، وقال إن هذه المستلزمات وأمورًا أخرى مثل الوقود والزيوت وقطع الغيار بلغت ٦,٦ مليار جنيه من ميزانية الوزارات، فيما يجد المتابعون أن التصريحات الحكومية التى تتحدث عن الترشيد والحدّ من البذخ الحكومي ، لا تأتى إلا حين يطالبها الغلابة بالنظر إليهم مجرد نظرة عطف ، حينها يطل الوزير الذى تنقل بين ٣ وزارات كسابقة هى الأولى فى تاريخ مصر كله ، وهو يبتسم ابتسامة استضعاف ، وكأنه يستجدى الناس أن يتبرعوا له ولوزارته !

الوزير الذى يبتسم مستفزا نحو ٥٤ ٪ من المصريين تخطوا حاجز خط الفقر بمراحل، متعللا بضعف الميزانية ، و يترك الملايين يذهبون إلى أعمالهم يوميًا في أتوبيسات مزدحمة ومتهالكة وقطارات غير آمنة على حياتهم ، فيما يترك أكثر من ثلاثة آلاف سيارة خصصت لكبار المسئولين بالجهاز الإداري؛ بل إنه في بعض الأحيان يصل البذخ لأن يكون للوزير ما بين ٦- ١٥ سيارة لموكبه، هذا بالإضافة إلى ٣٥ ألف سيارة أخرى مستوردة يستخدمها جهاز الدولة ، ليصل الإنفاق الحكومى بمباركة الوزير إلى ١٠,٩ مليار جنيه ويستحوذ علي نسبة١,٦٪ من إجمالي الموازنة ، بينما الوزير فى المقابل يستولى على نحو ٣٠٠ مليار جنيه ، من أموال اليتامى والأرامل بالتأمينات الاجتماعية ، ويضمها الى وزارة المالية بالمخالفة لحكم المحكمة

الدستورية العليا الذي رفض ضمَّ المال الخاص بأصحاب المعاشات والتأمينات إلي المال العام !

الوزير هو المسئول عن إهدار نصف مليار من هذه الأموال في البورصة، ناهيك عن خطورة دمج هيئة التأمينات فى وزارة المالية ، ليصبح المدين متصرفا فى أموال الدائن والنتيجة أن ٢٦ مليون مواطن على المعاش، رهن الوزير مستقبلهم ومستقبل أولادهم بإدارة حكومية لها تاريخ طويل من الفشل الإدارى، ليبقى السؤال هو كيف يمكن أن نطمئن لإدارة أموال ضخمة لا سلطان للوزارة عليها؟ ، الحقيقة أنه من المستحيل الاطمئنان، خاصة أن الدكتور غالى استخدم طرقا ملتوية، منها مثلا أن الحكومة حصلت على موافقة اتحاد النقابات العمالية على ما فعلته، فى حين أن هذا الاتحاد لا يمثل أكثر من ٧ ملايين، ناهيك عن أنه مشكوك فى شرعية انتخابات قياداته، لأن هناك أحكاما قضائية بالتزوير لم تنفذها وزارة القوى العاملة.

المصيبة الثانية التى يستعد الوزير لتنفيذها ومتوقع أن تمر، هى إضافة عبء معاش السادات والمعاشات الاستثنائية على أموال دافعى المعاشات، فى حين أنها سياسة الحكومة التى يجب أن تدفعها من ميزانيتها، ناهيك عن إضافة آلاف من أصحاب المعاش المبكر، الذين تحولوا من موردين إلى مستحقين للمعاش ، أضف إلى ذلك تصريحات مراوغة حول أن الوزير وحكومته يريدون إصلاح النظام التأمينى، للتغطية على الاستيلاء على الأموال، فى حين أن هذا النظام هو السبب فى وجود فائض وصل إلى ١٧٠ مليار جنيه، ولم يواجه أى مشكلة من قبل ، غالى مستمر فى الوزارة بعد أن تولى منصبه الجديد فى اللجنة المالية لصندوق النقد الدولى ، الذى يشترط بقاءه فى الوزراة ليظل فيه ، كل ذلك رغم أن الوزير طوال استوزاره الذى استمر ل١٥ عاما تلاحقه أسئلة بلا إجابات، تترجم إلى استجوابات وأحياناً إلى بلاغات للنائب العام.. وردوده دائماً جاهزة، لكنها لا ترضى الرأى العام ، وهو يدير أموره بعناد واضح، بدا فى الأزمات التى أحاطت بأداء وزارته فمن التأمينات إلى الضرائب العقارية احتجاجات واعتصامات وصلت إلى مقر الحكومة بشارع قصر العينى ، وكان يمكنه تلافى ذلك بتنفيذ المطالب العادلة للمحتجين ، إلا أنه عاند طويلا ولم يرتجع إلى بضغوط أمنية وقرارات عليا ، أجبرته على الرضوخ أخيرا لمطالب موظفى الضرائب العقارية ، الذين يقف هو الآن فى صفهم ليقيموا نقابة خاصة بهم ، فى مواجهة

حسين مجاور رئيس اتحاد العمال ، وهو تصرف مفاجئ لم يستوعبه أحد حتى الآن !

على جانب آخر يحاول الوزير إقامة معركة مع أعضاء نقابة الصحفيين ، بتأخير صرف بدل التدريب والتكنولوجيا لشهرين متواليين ، بينما يقوم أعوانه بتسريب الأخبار عن نيته إلغاء البدل ، برغم موافقة رئيس الوزراء عليه ، متعللا بعدم وجود فائض ميزانية ، بل الأخطر من ذلك أن الوزير لجأ إلى وضع البدل على لائحة الحوافز فى وزارته ، ليكون خاضعا لتوقيعه بالاستمرار أو الإلغاء ما إن أراد ذلك ، وهى حيلة جديدة يستطيع من خلالها الاستيلاء على ٢٥٠ مليون جنيه هى قيمة تمغة الإعلانات الصحفية كاملة ، رافضا كافة الاقتراحات التى قدمها مجلس النقابة للحصول على نسبة من هذه الحصيلة ، لتحل النقابة محل الوزارة والمجلس الأعلى للصحافة ، فى منح الصحفيين من أعضائها حقهم المشروع ، بدلا من هذا الموقف المشين الذى يقفه والى المالية منهم !

الوزير الذى يرفض منح أصحاب الحق حقوقهم حتى كتابة هذه السطور ، انتقد الخبراء قراره بضخ ١٥ مليار جنيه لمواجهة الأزمة المالية، لأنه منح منها مليارى جنيه لدعم الصادرات لزيادة تنافسية السلع المصرية فى الأسواق الخارجية رغم أن المصدرين يحصلون على دعم وإعفاءات منذ سنوات، ولم يظهروا كرامة ولم يضيفوا شيئا للأرقام الهزلية التى تتحقق من التصدير، بينما حصلت محافظة شمال سيناء على خمسة ملايين جنيه، و١٥٠ مليوناً لتمويل مشروعات بناء مدارس !

حسين سالم
مهندس إقامة مبارك في شرم الشيخ

حسين سالم.. مهندس اقامة الرئيس فى شرم الشيخ

استثمارات بعض شركاته ١٠ مليارات جنيه.. وثروته تفوق ميزانية الدولة فى عام

رفض سداد قروضه للبنوك.. فحل البنك الاهلى مكانه بقدرة قادر!

قائمة شركاته تضم: منير ثابت وعبد الحليم ابو غزالة وعلاء مبارك

صورة رقم (٥١)

إذا كانت ملفات رجال الأعمال الكبار في مصر ممن سبق أن قلبنا في أوراقهم ، قد حملت عنوانا كبيرا هو « رجال ابن الرئيس » فإن أوراق هذا الرجل ، وما حوته من معلومات وأحداث تشي بأنه رجل الرئيس وصديقه الحميم ، باختصار هو الطيار والمليونير الغامض حسين سالم ، وهو اسم ليس شهيرا في عالم الإعلام ، لكن القارئ بالتأكيد لمحه في إعلانات التعزية التي يكون دائما أول من يبادر بها ، إذا ما مات أحد أقارب الرئيس ، على الرغم من كونه أحد كبار أساطين رجال المال في مصر ، فهو الأب الروحي لشرم الشيخ ،

وهو الوحيد الذي أطلق اسمه علي أحد شوارعها ، من بين زعماء و رؤساء عرب أحياء أو تاريخيين بالإضافة إلي أن أكبر مساجد شرم الشيخ وأجملها يحمل اسمه أيضا ! .

وعلى الرغم من الغموض الذي يحيط بهذه الشخصية ،فإنه يمكن التأكيد عليى أن كل من مبارك وحسين سالم من مواليد ١٩٢٨ ، وكل منهما كان طيارا لفترة طويلة من حياته وتعرفا علي بعضهما في هذا المجال ، فيما يتردد أن سالم عمل بالمخابرات العامة المصرية ، قبيل حرب ١٩٦٧ ، وهو التوقيت نفسه الذي تعرف فيه علي مبارك، ليبقي بعد ذلك الصديق الصدوق إلي الحد الذي جعل مقر إقامة الرئيس الدائم داخل المنتجع الخاص به بفندق «جولي فيل» المملوك لحسين سالم .

ويحتفظ الرجل بعلاقات قوية مع بدو سيناء ، فهو ينتمي إلي أحد قبائلها ، وهو ما يفخر به علي الرغم من رفضه الترشح في انتخابات مجلس الشعب عن أبناء دائرته ، وعلي الرغم من عدم معرفة التاريخ الحقيقي لدخوله عالم البيزنس ، حيث لم يرد اسمه أو عائلته في أي من الدراسات التي تناولت رجال الأعمال في مصر ، منذ قيام الثورة وحتي بداية ما يطلق عليه «عصر مليونيرات المعونة الأمريكية » وما بعده ، فإن عام ١٩٨٦ شهد بداية تردد اسمه في الحياة العامة ، عندما قام الرحال علوي حافظ بتقديم طلب إحاطة لمجلس الشعب عن الفساد في مصر ، مستندا في جزء منه علي اتهامات خاصة وردت في كتاب : « الحجاب » ، للكاتب الأمريكي «بوب وود وورد » مفجر فضيحة «ووتر جيت الشهرية التي أطاحت بالرئيس الأمريكي نيكسون في بداية سبعينيات القرن الماضي .

ذلك الكتاب الذي قال فيه « وورد » ، أن شركة الأجنحة البيضاء ،التي تم تسجيلها في فرنسا ، وهي المورد الرئيسي لتجارة السلاح في مصر ، وأن هذه الشركة تتضمن أربعة مؤسسين هم « منير ثابت ، وحسين سالم ، ومحمد عبد الحليم أبو غزالة ، ومحمد حسني مبارك ، إلا أن الوحيد الذي نفي الأمر بشدة هو المشير أبو غزالة وكان وقتها وزير الدفاع ، في رده علي أسئلة الصحفيين عما ورد بالكتاب . بعد هذه الواقعة بدأت التساؤلات حول ثروة حسين سالم وحجمها ، والتي يتردد أنها تجاوزت ميزانية الدولة في عام ، ومع ذلك فإن اسمه ورد في بعض قضايا التهرب من سداد قروض البنوك ومنها قضية أسهمه في إحدى شركات البترول العالمية ، التي حصل علي قرض بضمانها ، ثم رفض سداده ليحل البنك الأهلي بقدرة قادر محله في الشركة ، وتمر الحكاية كلها دون أي سؤال أو استفسار ، عن السبب والقوة الخفية التي وقفت خلف سالم لتحميه وتدفع البنك الأهلي ليحل مكانه !.

وإذا كان البعض قد اعتبر نائب رئيس الحزب الوطني ووزير الزراعة الأسبق يوسف والي هو رجل التطبيع الأول في مصر ، فإن الملياردير حسين سالم هو أول وأكبر المساهمين في ذلك في المنطقة غير الرسمية ، فهو رجل التطبيع الثاني بعد والي ، أما الآن فهو في المرتبة الأولي بعد خروج الأخير من السلطة ، ولعل التاريخ سيكون شاهدا علي ذلك بعد أن يحتل يوم الاثنين الموافق الثامن من أغسطس ٢٠٠٥ مكانة علي لائحة التاريخ ، فهو الذي شهد الحفل الذي أقامه السفير «الصهيوني» ، في فيلته بالمعادي بمناسبة توقيع الاتفاق النهائي بشأن بيع الغاز المصري لإسرائيل ، علي الرغم من رفض الشارع المصري بكل طوائفه لهذا الاتفاق .

وهو الاتفاق الذي قامت بتوقيعه شركة emg مع «إسرائيل» ، ومن المعروف أن هذه الشركة تساهم فيها الحكومة المصرية بنسبة ١٠٪ فقط ، فيما يملك الجانب «الإسرائيلي» الذي يتمثل في رجل الأعمال « يوسي ميمان » نسبة ٢٥٪ بينما يمتلك حسين سالم باقي الأسهم ، وكما ذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت » فإن هذه الاتفاقية تنص بنودها علي قيام الشركة بتصدير ١٢٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي إلي « إسرائيل » ، مقابل ٢٨ مليار دولار فقط ، وذكرت الصحيفة أيضا أن هذا هو الاتفاق من بين ثلاثة لم يتم الإعلان عنها بعد .

يمتلي ملف الملياردير الغامض بالأوراق الكثيرة المثيرة للجدل ، فبالإضافة إلي شركة البحر المتوسط emg بطلة عملية التطبيع مع الكيان الصهيوني عبر أنابيب الغاز ، هناك أيضا شركة ميدور أو معمل ميدور لتكرير البترول ، المشترك بين مصر و« إسرائيل » ، الذي يرجع تاريخ إنشائه إلي أوائل التسعينيات في غمرة التطبيع من قبل رجل الأعمال المصري حسين سالم ، وشركة « ميرهاف » الإسرائيلية ، وقد بدأ العمل بها كقطاع خاص لا علاقة له بالحكومة ، حرص الشريكان خلالها علي ألا تزيد حصة الشركاء الآخرين عن٢٠٪ من إجمالي قيمة المشروع ، إلي أن قام البنك الأهلي المصري ، منقذ حسين سالم الدائم ،بشراء حصة شركة «ميرهاف» بعد ضغوط شعبية شديدة في عام ٢٠٠١ ،وعلي الرغم من إعلان مسئولي البنك عن هذه الخطوة في الصحف ، وكذلك «يوسي ميمان » رئيس الشركة « الإسرائيلية » وشريك حسين سالم ، فإن مصادر قريبة من وزارة البترول رجحت أن يكون سالم نفسه هو من قام بالشراء ، وليس البنك الأهلي ، مؤكدة قيام البنك بذلك بالوكالة عن حسين سالم ! ، أما أحدث المشروعات « الإسرائيلية » في مصر ، التي

يحتل حسين سالم دور البطولة فيها ، فهي التي تمثلت في محطة الطاقة الكهربائية المقرر إقامتها في العريش ، والتي ستقوم بتزويد كل من «إسرائيل» والسلطة الفلسطينية بالكهرباء ، وهذا هو المشروع الثالث من نوعه بين مصر و «إسرائيل» وتال لتوقيع اتفاقية الغاز بينهما .

ذلك بحسب مصادر صحفية «إسرائيلية » أشارت إلي نية كل من « يوسي ميمان»، رجل الأعمال « الإسرائيلي » وحسين سالم في إقامة محطة الطاقة الكهربائية في منطقة ساحل البحر الأحمر بالعريش ، ومن المتوقع أن تبدأ المحطة في تزويد المنطقة بنحو ١٢٠٠ ميجاوات من الطاقة الكهربائية خلال الخمس سنوات الخمس القادمة ، كما أكدت هذه المصادر أن المشروع يحظى بدعم مدير المخابرات المصرية ، الوزير عمر سليمان المسئول عن ملف « إسرائيل » .

وذكر «عميرام كوهين » مراسل صحيفة « زي ماركر » العبرية الاقتصادية لشئون الطاقة ، المتخصص في متابعة ملف التطبيع بين مصر و« إسرائيل » ، أن المشروع ستبلغ تكلفته حوالي مليار دولار ، وهو مشروع مشترك بادر به المستثمر يوسي ميمان ونظيره حسين سالم ، من خلال شركة « ميدور » للكهرباء « ميداليك » ، وهي شركة مساهمة مصرية تأسست عام ١٩٩٨ بغرض إنشاء وتملك وتشغيل وإدارة شركة للكهرباء تبدأ بطاقة ٨٠ ميجاوات ، بهدف توفير الطاقة الكهربائية اللازمة لمعمل تكرير « ميدور » ، وشركة «ميدتاب » وبعض الشركات العاملة بقطاع البترول بالمنطقة الحرة بالإسكندرية والتي كان حسين سالم يمتلك فيها حصة قدرها ١١،٢٥٪ من رأسمها البالغ ١٢٠ مليون دولار ، قبل شراءه حصة البنك الأهلي المصري ، المساوية لحصته ليصبح مالكا لنحو ٢٣٪ من رأس المال .

ويمتلك حسين سالم طبقا لأوراق ملفه المفتوح ، مجموعة « حسين سالم جروب » التي يعتبر منتجع وكازينو « جولي فيل موفنبيك »واحدا من أهم قطاعاتها في خليج نعمة بشرم الشيخ ، كما يعد سالم نفسه أول المستثمرين في هذه المنطقة ، منذ عام ١٩٨٢ ، حتي أنه لقب ب « الأب الروحي » لشرم الشيخ ، وبالتالي لم يعد مستغربا أن يمتلك الرجل خليج نعمه بالكامل «تقريبا» ، من فنادق لكافيتيريات إلي بازارات، ويعد موفنبيك جولي فيل من أكبر المنتجعات السياحية في المنطقة ، وهو الذي أوصي سالم عند بنائه بإقامة قصر علي أطرافه ، ثم تجهيزه وتصميمة علي أحدث الطرز العالمية ، ليفاجئ الجميع بعد ذلك بإهداء القصر للرئيس ،ليصبح المقر البديل لقصر برج العرب ، أو قصر المنتزه بالإسكندرية !، كما

أقام مسجد السلام الشهير بشرم الشيخ علي نفقته الخاصة ، الذي تكلف ٢ مليون جنيه ، خلال أقل من شهرين ،عندما علم أن الرئيس سيقضي إجازة العيد في المنتجع الشهير ، ثم أهدي المسجد للقوات المسلحة .

ويعد سالم صاحب وراعي فكرة مسابقات الجولف العالمية التي تقام سنويا في شرم الشيخ « تحت رعايته شخصيا ، خصوصا بعد إنشاء الفندق الثاني للمجموعة في شرم الشيخ « جولي فيل موفنبيك جولف اند ريزورت » علي مساحة ٣٠٠ ألف متر مربع ، وللمجموعة أيضا فندق «موفنبيك » الأقصر الذي يقع علي جزيرة كثيفة الخضرة في النيل بمساحة ١٦٠ ألف متر مربع ، وهو شريك لحمزة البسيوني وإبراهيم كامل في ملكية فندق «فورسيزون» ، بالإضافة إلي المجموعة الفندقية يرأس حسين سالم مجموعة من الشركات يصل حجم استثماراتها إلي نحو ١٠ مليارات جنيه وهو موجودة بقوة في مجال الطاقة الكهربائية والبترول ، من خلال شركات « ميدور وميدليك» ، وشركة غاز شرق المتوسط ، كما يتضمن ملف حسين سالم أوراقا أخري خاصة في مجال الملاحة البحرية التي يمتلك أضخم شركاتها ، بالإضافة إلي تواتر أخبار عن امتلاكه ميناء مرسي علم .

المفاجأة التي حملتها أوراق ملف الملياردير الغامض كانت امتلاكه للعبارة « سالم أكسبريس » التي غرقت في عام ١٩٩١ ، بالقرب من ميناء سفاجا وراح ضحيتها العشرات من المصريين «الغلابة » ، ورغم محاولات الرأي العام المستميتة لمحاكمة مالكها ، أو المسئول عن الشركة المالكة إلا أن تلك المحاولات باءت بالفشل ، .. الغريب أن المسئولية ألقيت بالكامل علي عاتق شركة السلام المملوكة للممدوح إسماعيل ، والغرب أن ممدوح نفسه لم يعلق أو يرد من قريب أو بعيد علي هذا الاتهام .

أوراق الملف تؤكد أن «سالم اكسبريس » هي إحدى ممتلكات حسين سالم التي تتضمن أسطولا كاملا من البواخر السياحية ولأن حجم استثماراته متشعب ، فقد ولي ابنه « خالد » مسئولية إدارة شركتي «ميدور» للكهرباء والبترول ، واكتفي هو برئاسة باقي الشركات التي لا تحصي .

لم يش ملف حسين سالم حتي الآن بعلاقته الوثيقة بآل مبارك ، بعد أن كتبت صحيفة أمريكية شهيرة أن علاء .. الابن الأكبر لمبارك يشاركه في شركة «موفنبيك» بشرم الشيخ .

نجيب ساويرس ٤٢ مليار جنيه بلا وطن ولا دين

نجيب ساويرس ٤٢ مليار جنيه بلا وطن ولا دين

صورة رقم (٥٢)

علامات استفهام كثيرة تحيط بالعديد من صفقات رجل الأعمال نجيب ساويرس، وتحديداً فيما يخص عمليات شركاته، وشركات العائلة، فى العراق، واستثماراته فى إسرائيل ، أسرار وعلامات استفهام ربما تجيب عنها الأيام أو تكشفها الأرقام ، وربما تنتظر حتى مضى المدى الزمنى للوثائق السرية. صحيفة الحالة التجارية لنجيب ساويرس تؤكد أنه من أكبر أعضاء اتحاد ملاك مصر الجدد، سواء من حيث الثروة، أو النفوذ.. أو القدرة على التحكم فى مجريات الأمور، وليس ببعيد عن الذهن قصة إغلاق إحدى الصحف الأسبوعية لمجرد نشرها تقريرا عنه منذ ما يزيد عن الثمانى سنوات.

رغم احتلاله مكانة مرموقة ضمن قائمة أغنى أغنياء العالم، والتى تصدرها مجلة

(فوربس الاقتصادية الأمريكية) وصفت ما جاء عن ثروة آل ساويرس بغض النظر عن التسمية الفردية.. بقولها: أن ذلك ليس إلا مجرد جزء من ثروة العائلة التى تتنامى استثماراتها عام بعد عام، وكان ساويرس الأب قد احتل المركز رقم ١٢٩ فى قائمة «فوربس» لعام ٢٠٠٦، فيما احتل نجيب وهو الابن الأكبر للعائلة المركز رقم ٢٧٨ فى ذات القائمة، بينما كان مركز آل ساويرس فى قائمة العام الماضى هو الـ٩١ على العالم وبثروة تقدر بنحو ٥,٦ مليار دولار، الجديد فى القائمة الجديدة هو فصل الأب عن الابن من خلال ثروة تقدر بنحو ٤,٨ مليار دولار للأول، أما الثانى فثروته تقدر بنحو ٢,٦ مليار دولار!!

ورغم هذا الفصل بين أقوى فردين فى العائلة الأغنى فى مصر، فإن خبراء عديدين بالإضافة إلى ما سطرته (فوربس) عن ذات العائلة عام ٢٠٠٣ بوصفهم «أمراء الاقتصاد فى مصر» ، ورقم ثروة العائلة البالغ ٧,٤ مليار دولار أى ما يعادل ٤٢,١٨ مليار جنيه مصرى بسعر السوق هذه الأيام ، يعتبره أغلب الخبراء الاقتصاديين رقما أقل كثيراً من حجم استثمارات آل ساويرس فى المجالات المختلفة، والتى بدأت من خلال امتلاك العائلة لشركة (أوراسكوم) التى اخترقت كل مجالات الاستثمار والتخصصات الاقتصادية فى مصر بداية من عام ١٩٩٥ وحتى الآن!!

وهو ما يؤكده تقرير نشرته صحيفة (نيويورك تايمز) الشهر الماضى حيث أشار التقرير إلى أن نجيب ساويرس فقط، والذى يرأس شركة أوراسكوم تليكوم، استثمر فى عام ٢٠٠٥ ما يقرب من ٣,٦ مليار دولار فى شركة التليفون المحمول فى إيطاليا، أى ما يقرب من ١٨ مليار جنيه، كما استثمر ١,٣ مليار دولار فى ديسمبر فى نفس العام فى شركة اتصالات إسرائيلية (هيتشيسون) المالكة لغالبية أسهم الشركة (الإسرائيلية) ،عراقنا للاتصالات فى العراق، وإلى ٣٠ مليوناً أخرى يدفعها كمصاريف أمن لتأمين عمل هذه الشركة.

وقال التقرير أيضا إن ساويرس يخطط للوصول بعدد مشتركى شبكاته المختلفة للتليفون المحمول إلى ٥٠ مليون مشترك نهاية ٢٠٠٦، وأن أرباحه فى عام ٢٠٠٤ كانت ٢٩٨ مليون دولار، زادت إلى ٢٩٦ مليون دولار فى النصف الأول من عام ٢٠٠٥، ومن المنتظر أن تتعدى أرباحه هذا الرقم بمراحل نهاية ٢٠٠٦، وأشار التقرير إلى أن ساويرس يتحرك باستثماراته فى ٢٢ دولة إفريقية وأوروبية وآسيوية ، فيما

كشف ساويرس الابن بنفسه عن ٩٠٠ مليون أخرى من الدولارات هى حجم استثماراته فى الجزائر فى قطاع الاتصالات الثابتة والمتنقلة خلال هذا العام، فى حين وصلت قيمة استثمارات أوراسكوم فى الجزائر بعد مضى ٤ سنوات من النشاط إلى ٢,٥ مليار دولار!!

ما سبق كان بحسب وصف مصادر اقتصادية عديدة ليس إلا إشارة لقطاع واحد هو الأشهر بين القطاعات الاستثمارية العديدة والتى يعد مركزها فى قائمة فوربس للأثرياء ظلما كبيرا لها، ـ أو بحسب البعض تعمية وتضليلاً عن الحجم الحقيقى للثروة ـ هذا القطاع هو قطاع الاتصالات فقط وهو الذى يديره الابن الأكبر لآل ساويرس « نجيب » ، أما الأخ الأصغر سميح ساويرس فيرأس ما يسمى بمجموعة (دلتا) السياحية وتعمل فى بناء المنتجعات السياحية والفنادق فى منطقة الجونة، وطابا، ثم أخيرا فى العقبة، منها ١٧ فندقا و٣٥٠ فيلا بيعت جميعا فى مدينة الجونة السياحية التى تمتد إلى نحو ٣٥ كيلو مترا على ساحل البحر الأحمر، وشركة أوراسكوم للمشروعات والتنمية السياحية، وأوراسكوم هولدنج للفنادق هما ذراعا مجموعة دلتا السياحية التى يرأسها سميح ساويرس والتى يبلغ رأس مالها ما يربو على ٣٠٠ مليون جنيه حاليا.

أرباح النشاط السياحى لآل ساويرس عن النصف الأول من ٢٠٠٤ فقط بلغ نحو ١٢,٥ مليون جنيه، وهو ما أعلنه سميح ساويرس لعدد من الصحف، الغريب أن أوراسكوم وهى قلعة آل ساويرس، والتى اخترقت جميع مجالات الاستثمار والتخصصات الاقتصادية فى مصر، وتلقب بين الشركات المصرية (بالعمدة) ويلقب نجيب ساويرس باعتباره الابن الأكبر للعائلة (بالألفة) لم تستثمر رغم حجم استثماراتها الخارجى ومركز العائلة المالى ضمن أغنى الأغنياء، سوى ٩٠٠ مليون دولار منذ بداية النشاط فى عام ١٩٩٥!! وذلك فى أنشطة محددة مثل مصنع للأسمدة، ومصنعين للأسمنت، ورابع للحديد والصلب، وآخر للبويات، ومصنع للغازات الصناعية!! أى أنها لم تستثمر سوى نحو ٥ مليارات جنيه، من جملة استثمارات خارجية تقترب من ٥٠ مليار جنيه!!

ورغم دخول أوراسكوم إلى عالم الإنتاج السينمائى من خلال شركة رأسمالها ٢٠٠ مليون جنيه، مهمتها إنتاج الأفلام وإنشاء وإدارة عدد من دور العرض السينمائى،

واستيراد وعرض الأفلام، ولهذا قام بشراء ١٦ دار عرض فى عدد من المحافظات الكبرى كانت الحكومة قد طرحتها للبيع، فقام بتجديدها جميعاً وإدخال أنظمة عرض جديدة، ورفع التذكرة لتناسب مستوى الدور بعد التجديد!! فإن أوراسكوم تليكوم التى يديرها نجيب تظل هى رأس الحربة أو الدجاجة التى تبيض ذهباً، فقد استطاعت موبينيل اختراق العديد من الدول، وشراء عدة شبكات عالمية مثل شراء حصة ضخمة من شركة «فاست لنك» بالأردن، وإنشاء شركة «عراقنا» بالعراق، والمساهمة فى مجموعة (تليسيل انترناشيونال) كبرى شركات تقديم خدمات الاتصالات التليفونية المجموعة بنظام GSM فى أفريقيا بعد صراع طويل مع عدة شركات، وأخيرا شركة (ويند) الإيطالية لخدمات المحمول، وكذلك شراء ١٩,٣ من أسهم شركة هيتشسون المالكة لـ٦٢٪ من أسهم شركة (بيزيق الإسرائيلية) التى يشرف عليها الموساد الإسرائيلى ، وتضم مجموعة أوراسكوم عدة شركات هى أوراسكوم للإنشاء والصناعة، الشركة المصرية للأسمنت، شركة السويس للتنمية الصناعية، أوراسكوم لمواد التعمير، أوراسكوم للمشاريع والتنمية السياحية (دلتا) أوراسكوم للتقنيات، أوراسكوم تيليكوم القابضة، الشركة المصرية لخدمة التليفون المحمول (موبينيل) بالإضافة لأوراسكوم للطيران .

ويعد الأبن الأكبر للعائلة نجيب ساويرس هو الأكثر حضورا على الساحة الاقتصادية والسياسية، وهو أكثر أفراد العائلة إثارة للجدل بل والدخول إلى ساحات المحاكم ليقاضى منتقديه من الصحفيين، ويعد عادل حمودة ومصطفى بكرى رئيسى تحرير (الفجر والأسبوع) هما أكثر من دخل معهم نجيب ساويرس فى منازعات قضائية، حتى بلغت هذه المنازعات نحو ١٥ دعوى قضائية فى العامين الأخيرين، الغريب أن هذه الدعاوى تعلقت باتهامات بالفساد، والنصب على البنوك، خاصة فيما عرف بفضيحة المحمول والتى فجرها نائب البرلمان السابق محمد البدرشينى، أما الأغرب فهو أن ساويرس لم يكسب أية قضية رفعها ضد حمودة أو بكرى!!

ويظل الجدل حول نجيب ساويرس مستمرا، ويزداد بشدة عندما يعتلى منبر المفكر السياسى، أو المناضل الوطنى، ويعتبر موضوع رفضه المعلن للتطبيع مع الكيان الصهيونى ساحة خصبة للخلاف السياسى مع خصومه، حيث كذبه الكثيرون فى هذا، إلا أنه دائما ما يكرر أنه ضد التطبيع مع (إسرائيل الصهيونية) آنذاك!!

إلى أنه وبعد مضى يومين خرج المتحدث الرسمى لشركة (عراقنا) فى العراق لينفى صدور مثل هذه التصريحات، رغم أنها صدرت عن رئيسه ومالك شركته فى القاهرة ونشرت فى صحيفة مصرية «الجمهورية» ، وقد اتهم كثير من المراقبين المتحدث الرسمى بالغباء، حيث نفى الرجل التصريح باعتباره صادرا عن وكالة «رويترز» متناسيا صدوره فى القاهرة، كما كان مستغربا ألا يأتى النفى على لسان صاحب التصريح، وهو ما أثار ضجة كبرى حول قيام «عراقنا» بالتجسس على مكالمات المحمول فى العراق لصالح الحكومة الجميلة والمحتل الأمريكى!!

الأخطر من افتراض تجسس (موبينيل) أو (عراقنا) على العراقيين هو تفجر قضية أخرى حملها المحضر رقم ٦٤٣١/ ٢٠٠٤ إدرى مصر الجديدة والذى تقدمت به إحدى الموظفات بشركة موبنيل ضد أحد العملاء ـ مقاول صاحب نفوذ ـ بسبب تعرضه الدائم لها!! بعد ذلك قدم المقاول شكوى ضد الموظفة لإدارة الشركة، فماذا حدث؟! لم تحقق الشركة فى الشكوى أو ترد عليها بعدم الاختصاص باعتبارها مشكلة تخرج من حدود العمل، ولكن ما حدث هو أن الشركة وضعت تليفون الشاكية وزوجها تحت المراقبة وقامت بتسجيل جميع المكالمات الصادرة والواردة إليهما!! زوج الموظفة تقدم ببلاغ إلى المحامى العام تحت رقم ٧١٧ عرائض وسط القاهرة فى ١٧/ ٧/ ٢٠٠٤، والذى حوله بدوره إلى نيابة بولاق فى ١٩/ ٧/ ٢٠٠٤ برقم ١٢١٩، وبعد أخذ أقوال الشاكية وزوجها الذى أصبح شاكيا، لم يتم أى شىء فى المحضرين، حتى أنه يقال أن نجيب ساويرس تدخل بنفسه لإيقاف مفعول المحضر!! والمعلومات القادمة من موبينيل تؤكد أن هذه الحالة ليست الوحيدة بل هناك عدة حالات أخرى!!

أما عملية التطبيع مع العدو (الإسرائيلى« والتى دائما ما يعلن ساويرس الابن عن رفضه لها على جميع الأصعدة، فقد جاءت صفقة هيتشسون فى نهاية العام الماضى لتفضح تلك المقولة بعدما ثبت امتلاك هذه الشركة التى اشترى ساويرس ١٩,٣٪ من أسهمها لنحو ٦٢٪ من أسهم شركة بيزيق «الإسرائيلية» للاتصالات، الغريب أن صحيفة الـ هاآرتس الإسرائيلية عند نشرها لخبر الصفقة أكدت حضور ممثل من الموساد الإسرائيلى وآخر عن جهاز الأمن الداخلى شين بيت لمراسم توقيع العقد بحضور نجيب ساويرس!!

قبل الصفقة بنحو ٤ أشهر وتحديداً فى منتصف أغسطس من عام ٢٠٠٥ زار إيهود باراك رئيس الوزراء الأسبق للكيان الصهيونى مصر وأجرى محادثات مع الرئيس مبارك، إلا أنه قبيل مغادرته للقاهرة التقى باراك رجل الأعمال نجيب ساويرس فى قاعة كبار الزوار بمطار القاهرة وأجريا جولة مباحثات استغرقت أكثر من نصف الساعة، بعدها غادر باراك القاهرة عائداً إلى تل أبيب، ثم تمت صفقة بيزيق فى ديسمبر من نفس العام، وقيل إن باراك كان حاضرا توقيع الصفقة!!

توقيع صفقة هيتشسون أو لقاء باراك لم يكونا أول بوادر التأكيد على قيام ساويرس بالتطبيع مع العدو الصهيونى، فهناك تأكيدات أخرى منها ما تم الكشف عنه بوضوح، ومنها ما لا يزال ضمن حيز الأقاويل المتناثرة هنا أو هناك، خاصة فى ظل النفى الدائم لساويرس بخصوص التطبيع أو التعاون مع المحتل الأمريكى فى العراق وأفغانستان، مثل ما يتردد عن أن موبينيل هى الواجهة العربية،، لشركة «أورنج» الأمريكية التى تنشر شبكة المحمول فى الأرض المحتلة!!

أما عما تم التأكد منه عن طريق الصحف الأمريكية، عقب أزمة تعرضت لها شركة «كونتراك» فى العراق، ففى بداية يناير من عام ٢٠٠٥ كشفت عدة صحف أمريكية عن امتلاك الملياردير المصرى نجيب ساويرس لـ٤٥٪ من أسهم الشركة «كونتراك انترناشيونال انكوربوريشن» وهى شركة مقرها مدينة ارنجتون بولاية فرجينيا الأمريكية، الغريب أن للشركة ثلاثة مقار فقط على مستوى العالم فى: مصر، وقطر، وإسرائيل ولقد أتاحت الجنسية الأمريكية التى حصل عليها ساويرس له فرصة امتلاك هذا العدد الكبير من الأسهم، كما أن نشاط الشركة يتركز فى المقاولات والمشروعات العامة، والأهم من ذلك تعمل أيضا فى مجال توريد مهمات وزارة الدفاع الأمريكية والتى تمولها الحكومة الأمريكية.

ومنذ بداية حروب أمريكا فى الشرق الأوسط عام ١٩٩٠ وحتى الآن حصلت كونتراك على ما يقرب من ٣٠ عقد مقاولة من سلاح المهندسين الأمريكى، وعقد وحيد من وزارة الخارجية الأمريكية، وبلغت قيمة هذه العقود ما قيمته ٤٦٧ مليون دولار أمريكى!! أما العقد المفاجأة فهو فى أفغانستان من خلال عقد يمتد لأربع سنوات وقد يصل إلى قيمة ٥٠٠ مليون دولار، وهو عقد تصميم وإنشاء خدمات داخل القواعد الأمريكية فى أفغانستان، بالإضافة إلى مشروعات خاصة بالبنية

الأساسية هناك!!

أهم العقود والذى رفع الحجاب عن ملكية كونتراك وتبعيتها كان فى العراق عام ٢٠٠٤، عندما حصلت كونتراك ساويرس على هذا العقد وقيمته ٣٢٥ مليون دولار بغرض إعادة بناء عدة طرق وشبكات للنقل فى العراق، وهو العقد الذى تسبب فى فضح علاقة ساويرس بالشركة المذكورة خاصة بعد التهديد بترك العراق بعد ازدياد أعمال العنف هناك!!

بعد حصول ساويرس على عقد العمل فى أفغانستان، وضعت الشركة إعلانا داخليا عن المشروع لطلب عمالة، يتقاضى العامل راتبا شهريا قدره ٥٠٠ دولار، على أن تتحمل الشركة المصروفات وتكاليف الإقامة فى مواقع القواعد الأمريكية، إلا إن مصادر بالشركة كشفت أن بنود العقد بين الشركة ووزارة الدفاع الأمريكية تتضمن بندا يقول: بتوريد عمال بناء من مختلف التخصصات بأجر شهرى قدره ١٥٠٠ دولار شهرياً!!

الألفة ساويرس هو الأول فى مصر فى جميع النواحى حتى فى المديونية للبنوك، وهو ما اعترف به شخصيا فى أكثر من صحيفة بطريقة الإعلان مدفوع الأجر، وذلك فى عام ٢٠٠٤ وقت أن كانت المعركة بينه وبين الصحفيين على أشدها، ويومها قال ساويرس: أن مديونيتى لا تتعدى ١/ ١٠ أصولى، وهو ما يعنى أن مديونيته تتعدى المليارين بدون الفوائد طبعاً وفروق أسعار الدولار!! والسؤال هنا لماذا لا يدفعها ويتاجر ويستثمر بفلوسه؟!

أما ساويرس العائلة فعميدها هو الأب أنسى ساويرس الذى أُممت شركته لمعى للمقاولات وغادر بعد ذلك إلى ليبيا ليعمل بالتوكيلات التجارية ثم يعود بعد الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٥، إلا أن اسم العائلة لم يظهر فى الشارع الاقتصادى إلا بعد عام ١٩٩٥، كما أن البداية الفعلية بدأت مع تنفيذ برنامج المعونة الأمريكية فى نهاية الثمانينيات، حتى أن بعض رجال الأعمال من المنافسين يطلقون لفظة هبطوا على السوق بالبراشوت على عائلة ساويرس، لكنها هى الأغنى رغم كل شىء وإن شاب أعمالها الكثير من الغموض.

إبراهيم كامل : شريك الرئيس الابن

إبراهيم كامل

شريك الرئيس الابن

مجلس إدارة

صورة رقم (٥٣)

ملفات صناع البيزنس من أعضاء و « ياوران جمهورية الفساد» ، لا تزال تتفتح كأوراق شجرة اللبلاب.. تتوغل وتنتشر لتغطى كل مناحى الحياة فى مصر.. إلا أن من يتصفح أوراق الحالة التجارية والسياسية لعضو الأمانة العامة للحزب الحاكم الدكتور إبراهيم أبو العيون أحمد كامل يجد مفارقة قل أن تجدها فى صحائف حالة آخرين من رفاقه، فهو رجل الأعمال الملياردير الذى اختلف عليه المصريون!! فبينما طالبه مسيحيو المهجر على لسان واحد من المتحدثين باسمهم وعلى أكثر من موقع على شبكة المعلومات الدولية بالترشح لمنصب رئيس الجمهورية!! لا ليكون منافسا

للرئيس مبارك بل لينافس مرشحهم عدلى أبادير الذى أعلن الترشح رغم عدم انطباق شروط الترشيح عليه، الأغرب أنهم فى ا لمهجر أعلنوا عدم اهتمامهم بمن سينجح منهما.. المهم نجاح واحد مؤكدين أن المكسب سيكون لمصر كلها! ، على الجانب الآخر وضع المسلمون إبراهيم كامل على قائمة المقاطعة باعتبار شركته «كاتو اروماتيك» تتعامل مع الكيان الصهيونى بالإضافة لامتلاكه حصة قدرها ٥٪ من المجمع الصناعى العسكرى «الإسرائيلى»، الذى يعمل فى مجال تكنولوجيا الاتصالات وصناعة الكيماويات والإنشاء والتشييد وإنتاج المعدات العسكرية!!

إبراهيم كامل خريج كلية التجارة جامعة القاهرة، وحاصل على درجة الدكتوراه فى إدارة الأعمال من جامعة «ميتشجان» الأمريكية، أنشأ بعد عودته من أمريكا شركة «كاتو اروماتيك» للزيوت العطرية وبعد نجاح الشركة تعددت الأنشطة التابعة لها.. وتحولت من مجرد شركة قابضة تضم العديد من الشركات فى المجالات المختلفة كالمواد الغذائية والبنوك وشركات الطيران، بالإضافة إلى توكيل «رولزرويس» والاستثمارات السياحية، ونفذت مجموعته مشروع إنشاء بنك القاهرة الدولى فى «كامبالا» عاصمة أوغندا، ومنطقة صناعية فى «موكونو» بأوغندا أيضا وهى تضم ٤٠ مصنعاً!!

شركات ومساهمات

إبراهيم كامل يساهم فى شركات عديدة فهو يساهم فى بنك هونج كونج المصرى، ويساهم أيضا فى بنك الفيوم الوطنى كمساهم مؤسس؛ وكذلك بنك الجيزة الوطنى، وشركة قارون للاستثمار والتنمية، وهى شركة تعكس التداخل بين المال العام والمال الخاص حيث تضم «كاتواروماتيك» إبراهيم كامل بمساهمة تبلغ ٨٠٠ ألف جنيه والبنك الأهلى المصرى ٣٠٠ ألف وهو بنك قطاع عام بالإضافة إلى الشركة المصرية لإعادة التأمين «ق. ع» بمساهمة قدرها ٣٠٠ ألف ثم إبراهيم كامل بصفته الشخصية بمساهمة قدرها ٣٠٠ ألف أيضا، ثم شخصيات عامة أخرى وهم: بدر الدين حمدى، إبراهيم نافع، فرخندة حسن، على جمال الناظر بمساهمات ١٠٠، ١٠، ٥٠، ٤٠ ألف جنيه لكل بترتيب الأسماء، وهذه الأرقام تعنى أن كامل وشركته تساهم وحدها بمليون ومائة ألف أى أكثر من كل المساهمين بفارق قدره ٣٠٠ ألف جنيه!!

كما يساهم د. كامل فى عدة شركات ومؤسسات أخرى هى مستشفى السلام

والمجموعة المصرية للاستثمارات، الكيماويات، الكيماويات العطرية، ومكسبات الطعم والرائحة «فيوكانو»، وشركة الخبراء العرب فى الهندسة والإدارة بنك أسيوط الوطنى، الوطنية للأمن الغذائى، ومصر العربية للفنادق والأقصر، بجملة مساهمات تبلغ نحو ٦٠٨٠٧,٣ ملايين جنيه!!

ويمتلك صاحب مجموعة «كاتواروماتيك» أيضا شركة «كايرو إير انترناشيونال» وهى شركة تسويق طائرات، وكذلك يمتلك شركة «سوردكو انترناشيونال» الروسية لتصنيع طائرات «T.U» والتى اشتراها عام ١٩٩٦، وبعدها تمكن من تطوير هذه الطائرة بعد تزويدها بمحركات «رولزرويس» وتجهيزات ملاحية أمريكية، وتعاقد مع أحد الفنانين الايطاليين لوضع التصميمات الداخلية للطائرة لتواكب العصر، ومن هنا ظهر جيل جديد من هذه الطائرات، وهو ما جعله ينشىء من أجل تسويقها شركة «كايروواير» وفى ذات الوقت حصل على امتياز مطار العلمين بنظام «B.O.T» وبنى هناك قرية سياحية تمتد لمساحة ٦٠٠ فدان تطل على البحر مباشرة فى منطقة «الغزالة».

وللدكتور إبراهيم كامل مجمع صناعى فى مدينة ٦ اكتوبر يقوم بتصدير معظم إنتاجه إلى أوروبا وأمريكا ودول الخليج بدأ فى التشغيل منذ عام ١٩٩٩، وتزامنت مع إنشاء هذا المجمع عملية إنشاء قرية سياحية كبرى بمنطقة «سهل حشيش» بالبحر الأحمر، بدأت فى العمل فعليا فى العام الماضى، كما يمتلك د. كامل ٨ مشروعات فندقية، وهو عضو مجلس إدارة شركة تطوير سهل حشيش!! بالإضافة لامتلاكه مزرعة بمحافظة الجيزة مزروعة بالياسمين، الذى يتم تصنيعه على هيئة عجائن يتم تصديرها إلى فرنسا، حيث تدخل فى صناعة العطور العالمية، ويذكر أن أحد العاملين بالمزرعة تعرض منذ سنوات للاختناق والموت بسبب النسبة المرتفعة من غاز ثانى أكسيد الكربون الذى ينتجه النبات ليلا.. ود. كامل يعد واحدا من كبار المستثمرين الذين يملكون مبنى «فيرست ريزيدنت نادر» بالجيزة الذى يضم فندق «فور سيزونز» ومركزا تجارياً ضخما وعمارة سكنية فاخرة يطلق عليها العامة.. عمارة المليونيرات!!

ويملك كامل أيضا ٥٪ من أسهم شركة «كور» الإسرائيلية البالغ رأسمالها نحو ٢ مليار دولار، وهى من أهم شركات المجمع الصناعى العسكرى الذى يعد من أهم شركات المجمع الصناعى العسكرى الذى يمد آلة الحرب «الإسرائيلية» بالذخيرة

والسلاح، وسافر إلى إسرائيل فى سبتمبر ٢٠٠٥ لبحث كيفية مساهمة رجال الأعمال هناك فى تمويل المصنع الذى أنشاء فى روسيا لانتاج الطائرات الروسية بتكنولوجيا أنجلو أمريكية!! ويقال: إنه نجح فى الحصول على مساهمات شركاته فى المجمع المذكور، وهو ما رفع رأسمال شركته الروسية ونوع من نشاطها ليشمل الصناعات الحربية أيضا!!

فلسفة التطبيع

ورغم المقاطعة العربية لمنتجات شركاته إلا أنه وكما ذكرت جريدة «الشرق الأوسط» فى أغسطس ٢٠٠٤ كان مشاركا فى جمع التبرعات لمنظمة التحرير الفلسطينية أثناء دراسته للدكتوراه فى أمريكا.. وهو ما واجهته به الصحيفة عند ذكر العلاقة الاقتصادية مع «إسرائيل» فكان رده: إذا أردنا التأثير على السياسة والقرار «الإسرائيلى» لمصلحة القضية الفلسطينية فلابد ان تكون أقرب إلى «إسرائيل» وليس أبعد، لأن البعد عن «إسرائيل» لن يحقق التغيير بأى صورة من الصور!!

إبراهيم كامل كان عضوا بالمجلس الرئاسى الأمريكى لمدة ٦ سنوات وهو عضو بالمجلس القومى للصادرات، وعضو هيئة الاستثمار، وعضو مجلس إدارة شركة الفرعونية للتأمين، وهو عضو بالمجلس الدولى «لمشروع الولايات المتحدة والشرق الأوسط» ومعه د. أسامة الباز، أحمد عز، جمال مبارك، وهو الرئيس المشارك للمجلس الروسى العربى للأعمال وهو رئيس مجلس الأعمال المصرى الأوروبى أيضا.

جمال .. إبراهيم

ومثلما كان إبراهيم كامل شريكاً لجمال مبارك فيما يسمى بالمشروع الأمريكى.. كل باسم شركته التى يديرها ويملكها، فهما شريكان أيضا فيما يسمى بـ «صندوق مصر للاستثمار» بلوكسمبرج وهو صندوق مغلق على المستثمرين الذين اسهموا فيه!! ويهدف إلى تحقيق أرباح متوسطة وطويلة الأجل من خلال الاستثمار فى أسهم الشركات التى يتم إدراجها فى البورصة المصرية، وهو يستفيد أيضا من التقييمات المنخفضة التى تجرى للشركات المطروحة للخصخصة ثم الاستفادة على المدى المتوسط من العوائد المرتفعة التى تجرى بعد ذلك على هذه الأسهم فى البورصة!! ومنها على سبيل المثال أسهم شركتي مدينة نصر، وموبينيل!! والمعروف أن رفع أو

خفض الأسهم من الألعاب المعروفة فى البورصة ومن المعروف أيضا أن أى مستثمر عادى لا يستطيع بأى حال من الأحوال معرفة أسرار الشركات وأسهمها وتوقيتات طرحها ووضعها المالى، ولكن اللاعبين الكبار المدربين يعلمون!!

مجلس إدارة

ويكفى أن نعلم أن أعضاء مجلس إدارة الصندوق حتى يناير ٢٠٠٥ وهم أيضا كبار المساهمين فيه هم: جمال حسنى مبارك، أحمد منير البردعى، إبراهيم كامل أبو العيون، أحمد كامل، محمد سحنين شاكر، ألبرت خياط وهؤلاء هم المصريون الأعضاء، أما الأجانب فهم مايكل بيكيت، ومايكل تبت، واليكسندر زاجويوس!! وقد استقال جمال مبارك من عضوية المجلس، وكذلك خرج إبراهيم كامل من منب الرئيس، لكنهما لم يخرجا من عضوية الصندوق والصندوق حاليا تديره شكرة لازارد لإدارة الأصول المالية من خلال مكتبها بالقاهرة والموجود بشارع شجرة الدر بالزمالك!!

زمالة أو شراكة جمال وكامل لم تنقطع فقد دخلا سويا إلى الحزب الوطنى فى عام ٢٠٠٠، وبعد ذلك أصبح جمال أميناً عاما مساعداً للحزب وأميناً للسياسات، ومعه كامل كعضو فى الأمانة العامة، وابنه محمد إبراهيم كامل عضو فى أمانة قطاع الأعمال!!

حاول د. كامل الرد على شائعات ترشيح أقباط المهجر له لمنصب الرئاسة من خلال مشاركة أسطول سيارات شركاته لحمل الناخبين إلى لجان الاستفتاء خاصة بعد أن أعلن عن تخوفه من تقاعس الناخبين عن الذهاب للتصويت، رغم توقعه بفوز مرشح الحزب الوطنى بنسبة ٨٠٪!!

ومشروعات إبراهيم كامل لا تنتهى عند حدود ما ذكرناه من ممتلكات فشركته هى صاحبة مشروع المستودع الجمركى الذى انشأته شركة «لوفتهانزا كارجو» خارج حدود مطار القاهرة بالاشتراك مع مركز التصوير الدولى، وتقوم الشركة حاليا ببيع ٤ طائرات متوسطة الحجم لشركة مصر للطيران، بالإضافة إلى ٥ طائرات أخرى للصين .. يذكر أن مصر للطيران وهى أحد المساهمين في شركة «كايرو إير» المملوكة لإبراهيم كامل.. قد قررت طرح نسبتها التى تبلغ ٤٠٪ من أسهم الشركة إلى مستثمر رئيسى، يقال: إنه الدكتور كامل شخصيا!! ويبلغ رأسمال الشركة المرخص ١٢,٥ مليون

جنيه، وهى تعمل كشركة خاصة فى مجال الطيران، وهو أيضا من ملاك الطائرات الخاصة مثل غيره من رجال الأعمال الكبار ، ويعتبر إبراهيم كامل الذى كان يترأس مجلس إدارة بنك مصر إيران واحدا من الداعمين لعودة العلاقات المصرية الإيرانية، حيث تعمل شركته للطيران فى رحلات بين طهران وكل من دمشق ودبى وبيروت.

علاقة د. إبراهيم كامل مع «إسرائيل» التى تؤكدها آراؤه حول ما يمثله هذا التقارب بحسب رأيه بالنسبة للقضية الفلسطينية وضعته مثل آخرين فى خانة كبيرة من خانات التطبيع مع الكيان الصهيونى برغم فلسفته التفسيرية لهذا التقارب، كما وضعته أيضا ضمن قوائم المقاطعة العربية للشركات المطبعة مع «إسرائيل»!!

فيما يؤكد المراقبون لأنشطة كامل ورفاقه من أعضاء اتحاد ملاك مصر.. أن وجوده إفريقيا وفى مناطق يتزايد فيها نفوذ الموساد «الإسرائيلى» وينشط على أرضها رجال الأعمال اليهود كذلك، ليس كما يبدو عليه ويروج له البعض باعتباره منافسة مصرية «لإسرائيل» داخل حدود نفوذها الأفريقى، إلا انه وكما يقول هؤلاء المراقبون جاء نتاجا لتعاون وثيق بينهم وبين إبراهيم كامل!!

محمد نصير..

ملياردير يطالب بالإعفاء الضريبي

صورة رقم (٥٤)

يعتبر رجل الأعمال محمد محمود نصير، واحدا من معالم ما يسمي بالاقتصاد العائلي، وهو كما خلصت الباحثة سامية سعيد إمام في كتابها «من يملك مصر» أحد أفراد عائلة تقف بين ١١٨ عائلة استحوذت علي أكبر حجم من الثروة منذ بداية عام ١٩٧٤، إلا أنه كان في مجمل الأمر مجرد شريك في مشروع أو أكثر.. ثم سرعان ما توسع أو «فرقع» بحسب وصف الكاتب الصحفي حسن عامر في مدة لم تتجاوز عشر سنوات لا أكثر ولا أقل!! ، «محمد محمود نصير» الذي ينتمي لعائلة «مرعي» الشهيرة، بل هي من أشهر عائلات تزاوج المال بالسلطة، تزوج في بداية حياته من إبنة رجل الثورة عبد اللطيف بغدادي في بداية الستينيات.

اسم نصير لم يلمع بالقدر الذي لمع به إلا بعد أن أصبح أحد معالم خريطة الوكالات الأمريكية، وهي بالضبط خريطة مليونيرات المعونة الأمريكية، والاثنان وجهان لعملة واحدة، ففي عام ١٩٧٦ شارك نصير في الشركة السعودية للاستثمار والتمويل وبعدها بعامين ساهم في مستشفي السلام وكان مبلغ مساهماته في المشروعين لا يتعدي ٢٣٣ ألف جنيه، ثم أسس رأس مجلس إدارة شركة الجيزة للأنظمة والخدمات، لتكون نواة لمجموعة «الكاف» والتي وصل حجم أعمالها السنوي ٨٥٠ مليون جنيه، ورأس المال المدفوع ٢٨٥ مليون جنيه.

ومع بداية ظهور خريطة التوكيلات الأمريكية أصبح محمد محمود نصير واحدا من ثمانية أطلق عليهم الثمانية الكبار، استحوذوا وحدهم علي ٢٤١ وكالة بمتوسط ٣٠ وكالة لكل منهم، كانت معظم هذه الوكالات لشركات الكمبيوتر والحبوب والمأكولات السريعة والتجهيزات الطبية، والتوريد لمشروعات التعليم والصحة والسكك الحديدية، والطرق، والتليفونات، والبنية الأساسية وخدمات البترول، وهي جميعا ترتبط ببرامج المساعدات الأمريكية، وكلها تكشف عن الخلل الجوهري الذي تجلي في كل هذه البرامة والتوكيلات، حيث لم يكن من بينها تجهيزات صناعية، أو تخطيط مدن عمرانية أو استصلاح أراض، أو غيرها من الأنشطة التي كان الاقتصاد المصري يحتاجها، بل عملت علي الوصول بمنجزاته، إلي ما يحدث الآن من بيع لأصوله الصناعية.

الثمانية الكبار كانوا بالإضافة لنصيرهم محمد شفيق جبر «مجموعة أرتوك» محمد البديوي «كمبيو إلكتريك»، كمال الديب «بيكو» للخدمات البترولية، أحمد الجمال «تام أويلفيلد سيرفيس»، أحمد عصام توكل «توكل إنتر برايز»، ثم مجموعة «أوراسكوم»، أنس ساويرس وشركاه!! الثمانية الكبار احتكروا كما قلنا ٢٤١ وكالة، واحتكر محمد نصير منها نصف شركات الكمبيوتر الأمريكية العاملة في مصر، وتقدم خدماتها لمختلف المجالات: التعليم، والطب، والهندسة، والمقاولات، الأعمال البحرية، حقول البترول، المطارات، وخدمات الطيران، ومن هذه التوكيلات أيضا، «بوكستر أكسبورت كريوريشن، بيتس ايركرافت، وكيمتكس، وكليربروك، وكوهيرنت كونيكيشن سيستم «شركة الأنظمة شبكات الإنترنت»، وكومسات سيستم ديفين، وإف إم سي للصناعات الحربية، وفوستر ويللر أجنس، وجنرال داتا للاتصالات،

وجلمان ساينس، وجرومان ريروسبيس كوريوريشن، وهاريسون أي في إيه سي فيزو كنترول، وكوينتون، وروكويل، وتابلورز، وأمريكان ميديكال سيستم، ليتون أندستريز، تاكوما يوتا بلدنج، أمريكان موتورز، وهنري جان آند صن، وجي أند جي، وترافنول، ميليور دانتيبيك، الكان تيك، كينجستون، كتوش، أي. بي. إم دورلد، ترادكريوريشن.

كما كان وكيلا لشركة «شيروكي» للسيارات، ويحتكر وكالات إنتاج شركات دبرلتيك، وفيرستون، وفيرباك، ولديه أيضا شركة تعمل في مجال البيئة حصل لها على وكالات اتفيرنومنت سيستم، وربروك انجنيرنج سيستم، وشبوجارت ليمتد، واكسبو إليكتريك، ويوبي إس زوس ، كما احتكر محمد نصير نشاط المشروبات الغازية الأمريكية، وفاز بعقد تزويد مدارس وزارة التعليم بأجهزة كمبيوتر ـ نهاية التسعينيات ـ والمشروع زادت تكاليفه عن ١٠٠ مليون دولار وممول جزئيا من المساعدات الأمريكية ، كل هذه التوكيلات دخلت تحت عباءة مجموعة شركات الكان وهي الكان ميديكال، وإيم، الكان مشتوركس، الماتيكس، والكان للاتصالات، والكان فارما، والكان للتكنولوجيا المتقدمة، واسترا للسياحة، وكوالتي استاندردز، والكان إير، والكاز.

اشتري محمد نصير شركة البيبس كولا في مصر مشتركا مع مستثمر سعودي بمبلغ ١٥٧ مليون جنيه، في أول عملية بيع لشركة قطاع عند بداية نظام الخصخصة، الغريب أن نصير وشريكه باعا نسبة ٧٧٪ من أسهم الشركة إلي مستثمر أجنبي هو شركة بيبسي كولا العالمية بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار، أي ما يعادل ٢ مليار جنيه ، ونصير هو وكيل شركة «رينو» الفرنسية في مصر، بالإضافة لفوزه مؤخرا بتوكيل شركة «كيا» الكوري للسيارات، وتنافس بشدة للحصول علي توكيل فورد، كما يساهم ويشارك في عضوية مجلس إدارة شركة الفرعونية للتأمين، مع حسام أبو الفتوح، نادر رياض، أنس ساويرس، د. إبراهيم كامل أبو العيون.

نصير هو الرئيس الأسبق لاتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية، وهو رئيس ومؤسس الجمعية البريطانية المصرية للأعمال، كما يشغل نائبه وابنه خالد نصير عضوية مجلس الأعمال المصري الكوري الذي يرأسه شريف الجبلي شقيق وزير الصحة! ، أما أشهر شركات محمد نصير فهي شركة كليك أو الشبكة الثانية

للمحمول، والتي تحولت فيما بعد إلي فودافون مصر، وهي شركة ذات رأس مال مقيد يبلغ ١،٢ مليار جنيه مصري لعدد ٢٤٠ مليون سهم، ورأسمالها المصدر ١،٢ مدفوع بالكامل ، ومحمد نصير هو واحد من المساهمين في الشركة بقيمة ٥٪ من أسهمها بواقع ٦ ملايين سهم، إلا أنه مساهم أيضا في فودافون العالمية التي تملك نحو ٤٥٪ من مصروفون «كليك»، ولهذا السبب يرأس مجلس إدارة الشركة في مصر، نظرا للملكية المزدوجة له في الشركة صاحبة الاسم والشركة صاحبة الشبكة، ويعتبر محمد نصير واحدا من أغنياء مصر الذين حلوا ضيوفا علي مجلة «فوربز» الأمريكية التي حددت ثروته عام ٢٠٠١ بـ ٣٠٠ مليون دولار.

محمد نصير الذي بدأ موظفا ، في شركة IBM في أوائل الستينيات ثم أسس وأدار مركز حاسبات صحيفة «الأهرام» عام ٦٧ واستمر إلي عام ٧٢، وبعدها دخل إلي عالم الرأسمالية الوكيلة ، لرأس المال الأجنبي ومنها بني إمبراطوريته التجارية، وأشهرها بالطبع شركة التليفون المحمول، والذي يشاع عن منافستها للشركة الأولي «موبينيل» المملوكة لنجيب ساويرس.. تؤكد المصادر المختلفة أن المنافسة الظاهرية بين الرفيقين نصير وساويرس في مجالات المحمول والكمبيوتر ليست صحيحة.. بل بالعكس هناك ساحة واسعة للتعاون فيما بينهما، فقد احتكر ساويرس مطاعم الوجبات السريعة واحتكر أيضا ما يسمي «الكاترنج» أي إمداد الفنادق الكبري بالمواد الغذائية، وكلاهما أي نصير وساويرس.. يعمل علي ترويج منتجات الآخر، حيث تقدم مطاعم ساويرس المشروبات الأمريكية التي يحتكرها نصير.

آخر مناصب محمد نصير هو تعيينه عضوا بالمجلس القومي للرياضة أما آخر مشروعاته داخل مصر هو إنشاء مركز القاهرة المالي الذي بدأ منذ عام ٢٠٠١ ثم توقف لفترة وبدأ العمل فيه من جديد.. وهو مشروع تقدر تكاليفه بـ مليار جنيه «٣٨٥ مليون دولار»، ويضم قاعة تداول لبورصتي القاهرة والإسكندرية، ومكاتب تجارية علي مساحة تزيد عن ٢٠٠ ألف متر مربع موزعة علي ثمانية أبراج، فيما تبلغ المساحة الإجمالية للمركز ٧٠ ألف متر مربع.

وينضم إلي نصير في مشرع مركز القاهرة المالي عدد من المستثمرين علي رأسهم رؤوف غبور صاحب شركات سيارات غبور، وقد وقع المشاركون عقد إدارة الفندق الملحق بالمركز مع شركة «كيمبسكي» الألمانية، فيما يسعي نصير وشركاؤه للحصول

علي قروض متوسطة الأجل تتراوح قيمتها ما بين ٧٥٩ مليون جنيه إلي ٨٠٠ مليون جنيه، بينما سيتم تغطية باقي التكاليف من عائد بيع المكاتب التجارية.

ومن الاتصالات المحمولة إلي الاتصالات الفضائية يسطع نجم محمد نصير من خلال توقيعه لعقد تزويد الخدمة لشركة الثريا للاتصالات الفضائية المتنقلة بعد السماح لها بالعمل في مصر، بالإضافة إلي دخوله في مشروع عقاري ضخم بالسعودية رفض الإعلان عنه قبيل نفاذه ذلك في آخر حواراته الصحفية قبيل الانتخابات الرئاسية، وهو الحوار الذي كشف فيه نصير عن قيام فودافون بتركيب شبكة الجوال لمنطقة جنوب العراق بالاشتراك مع مستثمرين كويتيين، فيما كان التصريح الأخطر لنصير، والذي اعتبره المراقبون تكريسا للصفة الاحتكارية لسوق المحمول في مصر، والذي يؤيد وجود تنسيق وتبادل منفعة بين فودافون وموبينيل، عندما قال نصير: «إننا لن نعمل في أي شيء يتعلق بشبكة الجوال الثالثة في مصر، بل لدي اقتناع تام بأن من سيأخذ رخصة الشبكة الثالثة في مصر لن يكسب!!».

فيما أكد أن صراعا شديدا يدور بين شركتي المحمول الأولي والثانية في مصر، واعتبر سيطرتهما علي سوق المحمول وضعا غير احتكاري، معترفا بوصول ربحية شركته إلي مليار جنيه في عام ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥، بينما يأتي مطالبة مصلحة الضرائب لشركتي المحمول بمبلغ مليار جنيه عن نفس العام، وهو ما رفضته الشركتان، بل وعقدتا اتفاقا فيما بينهما علي عدم دفع الضرائب للدولة، مطالبتين بحقهما في الحصول علي إعفاء ٥ سنوات أخري!، الاتفاق بين الشركتين وتوحيد الصفوف ضد الدولة ممثلة في وزارة المالية ومصلحة الضرائب، رغم إعلان الربح وكذلك الإتفاق علي لسان نصير نفسه، يجعل مسألة التنافس محل شك، ثم رقم الأرباح المعلن عنه مشكوك، فلا يمكن أن يكون الربح مليارا، وتطالب مصلحة الضرائب بنفس القيمة، وحتي باعتبار أن هذا الرقم مقسوم علي الشركتين، وقيمة الضريبة تقترب من ١٠٪، إذن فالربح يزيد علي عدة مليارات، وليس مليارا واحدا!!

محمد نصير الذي يربح مليارا من الجنيهات من كروت وفواتير المحمول في العام، وتطالبه الضرائب بكل أرباحه!! فجر قنبلة من العيار الثقيل عندما تساءل: ما الداعي لملكية الحكومة لعدة شركات؟ مشيرا إلي أن النظام الحر والسوق المفتوحة يجب ألا تملك فيهما الحكومة أي شيء!! مؤكدا أنه لا يجب أن يبقي لديها إلا الجيش وجهاز

الشرطة والقضاء وقناة السويس والضرائب لكن باقي الخدمات لابد أن تكون في يد القطاع الخاص!! متمنيا وجود النموذج «التاتشري» في الحكم في بريطانيا!!

من جهة أخري تسبب نصير وإبراهيم كامل في ارتباك ساد سفراد دول الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية بعد الإعلان عن تأسيس اتحاد منظمات الأعمال المصرية ـ الأوروبية برئاسته، رغم وجود مجلس آخر سابق عليه هو المجلس المصري الأوروبي الذي يرأسه الدكتور إبراهيم كامل، وهو سابق عن مجلس نصير بنحو العام، وبدأ بالفعل عند فعاليات عديدة مع الاتحاد الأوروبي، وكان السؤال الملح أوروبيا وهو: مع من نتعامل؟! مع اتحاد نصير أم مع مجلس كامل؟! وهو ما عده المراقبون صراعا حول مناطق النفوذ بين رجال الأعمال في كل التنظيمين، بالإضافة لكونه إساءة لسمعة مصر أمام الاتحاد الأوروبي، وهو ما يعود بالسلب علي النشاط التجاري المتبادل بين الجانبين المصري والأوروبي!

ومحمد نصير من طبقة رجال الأعمال الذين أفرزتهم المعونة الأمريكية والانفتاح الاقتصادي، وزواج الثروة بالسلطة وهم الذين يقول فيهم الباحث الاقتصادي عمرو كمال حمودة: إنه بالرغم من مضي أكثر من ربع قرن علي تجربة الانفتاح الاقتصادي، لم يقدم رجال الأعمال رأسمالا جديدا، إنما تمت عملية تدوير الاقتصاد القومي، بطريقة مختلفة سمحت بإعادة توزيع الثروة بطريقة جديدة وبذلك تعدلت أوضاع الطبقات فازدادت الطبقة الغنية ثراء وضعفت الطبقات الأخري وازدادت انكسارا!!

أحمد بهجت .. الملياردير الفقير

أحمد بهجت.. الملياردير الفقير

صورة رقم (٥٥)

يمثل رجل الأعمال الشهير أحمد بهجت واحدا من ألغاز عالم المال في مصر فهو الوحيد من بين كبار ملياردرات مصر الذي قامت البنوك التي أقرضته بتضييق الخناق عليه وتسوية ما عليه من ديون بلغت ٢,٣ مليار جنيه لثلاثة بنوك فقط هي الأهلي ٦,٢ مليار، مصر ٥٠٠ مليون جنيه، ٦٥ مليونا لبنك الإسكندرية.

وهو الوحيد أيضا رغم هروب الكثيرين قبله وبعده لنفس السبب الذي تم منعه من السفر بقرار من النائب العام، حيث لم يشفع له مرضه بالقلب في أثناء الحكومة عن قرارها!! وهو الوحيد الذي تدخل البنك المركزي في الدعوي المقامة ضده، بالكشف عن تركز نحو ٦٥٪ من محفظة قروض بنك الاسكندرية في ٣٧ عميلا فقط،

وبلغت مديونياتهم نحو ١١ مليارا، ٣٤٦ مليون جنيه، وذكر في تقريره ان علي رأس هؤلاء المدينين أحمد عز، وبهجت، ونجيب ساويرس وذلك بالمخالفة للمادة ١٩ م اللائحة التنفيذية لقانون البنوك، كما لاحظ البنك المركزي في تقريره، وكذلك تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات أن بعض العملاء تجاوزت مديونياتهم نسبة ٣٠٪ من القاعدة الرأسمالية للبنك!!

وإذا كان تقرير البنك المهيمن والمراقب للحالة المصرفية في مصر ذكر أن بهجت ليس وحده الذي تخطي الحدود المصرح بها، وأن آخرين منهم عز وساويرس، وهما من هما!! فإن السؤال المطروح بشدة لماذا بهجت وحده. ولماذا أقلت الآخران؟! خاصة إذا علمنا أن مديونية بهجت لهذا البنك- موضوع التقرير- هي ٦٥ مليونا خاصة ونحن لم نسمع أياض أن أيا منهما سدد ما عليه أو أن أحدا منهما قام بتسوية ديونه مع هذا البنك، وأن البنك المركزي في تقريره ذكرهما باعتبارهما صاحبي النصيب الأوفر من الـ ١١ ملياراً من مديونية البنك علي عملائه الـ ٢٧، مع العلم أن أحدهما وه نجيب ساويرس اعترف بوجود مديونية عليه للبنوك تبلغ عشر ما يملك، فيما لم يخبرنا بقيامه بالسداد!! خاصة وهي تفوق ما آثار الزوابع حول بهجت بمراحل!!

تحت التحفظ

وضع بهجت وشركاته تحت التحفظ البنكي من خلال اتفاق التسوية رغم صحته التي لا يرفضها أحد، إنما يزيد من طرح السؤال، ولماذا أفلت الآخرون؟! وهل العملية خيار وفقوس كما هي عادة النظام؟! أم أن السبب في ذلك كما يقول الخبثاء هو شك النظام في وجود علاقة بين بهجت والإخوان؟! وهو ما يؤكده بهجت نفسه عندما قام بنفي العلاقة بينه وبين الإخوان ، في أكثر من حديث في صحف عربية ومصرية، خاصة وقومية، وكأنما أراد الرجل أن يبعث برسالة البراءة إلي الذين أهالوا عليه ثورة البنوك!! الغريب أن أغلب هذه الحوارات كان أثناء التفاوض علىى التسوية وفي ظل المنع من السفر!!

وأحمد بهجت فتوح تخرج في كلية الهندسة جامعة القاهرة قسم الإليكترونيات عام ١٩٧٤، وعين معيدا في قسم الرياضيات البحتة، مما استلزم أن يقوم ببعض الدراسة في كلية العلوم، وبعد تأديته للخدمة العسكرية وعودته للتدريس في كلية الهندسة،

التحق بجامعة ين شمس وبعد تخرجه، سافر إلي الولايات المتحدة لدراسة الماجستير والدكتوراه في جامعة «جور جياتك» عمل أثناء الدراسة في أمريكا، وحصل علي المليون الأول كما جاء علي لسانه شخصيا: «مقابل اختراعي لجهاز مواقيت الصلاة» عاد إلي مصر مع بداية برنامج المعونة الأمريكية عام ١٩٨٢، وإنشاء شركة للكمبيوتر، وهي الأولى من نوعها في مصر، ثم فكر في إنشاء شركة لتصنيع التليفزيونات والفيديو، وبعد ثلاث سنوات حصل علي تصريح ممارسة النشاط وبناء المصنع، ليبدأ الإنتاج في عام ١٩٩١.

٣٥ شركة

أنشأ أحمد بهجت العديد من الشركات بلغت نحو ٣٥ شركة ومصنعاً من أشهرها العالمية للاليكترونيات، جولدي للتجارة، العالمية للأجهزة المنزلية، جت للاليكترونيات والتجارة، جولدي للخدمات، وشركة مصر للبلاستيك، والعالمية للأجهزة الكهربائية IEP، والشركة المصرية لصناعات التبريد والتكييف، وبدأ في ١٩٩٥ مشروع دريم لاند، وأنشأ في نفس العام شركة جرين تك لتصميم المواقع والشبكات، ودريم مول، وشركة «اليوجلاس» لصناعة الزجاج وكذلك الشركة المصرية للدوائر المطبوعة، والشركة الدولية للأنظمة الإنتاجية GPS، والمصرية للفنون، والأهرام للجولف والمصرية للإنترنت، المصرية للمطاط، والمصرية لتصنيع بوردات الكمبيوتر.

وفي عام ١٩٩٨ بدأ بهجت نشاطه الاستثماري في مجال الرخام وتصنيعه من خلال بناء الشركة المصرية لصناعة الرخام «إيجي ماريل» ثم شركة المنيا للرخام والتي بدأت إنتاجها عام ٢٠٠٠، ثم المصرية للأثاث والمفروشات والمصرية لمكبرات الصوت، والشركة العالمية للسوفت وير، والمصرية للهندسة والمقاولات، والمصرية للتنمية الزراعية، والأهرام دريم لاند للرياضيات، وملاهي دريم بارك ، كما يملك أحمد بهجت من خلال شركة «إيجي آرت» ٥ دور عرض سينمائي هي: ديانا، ونورماندي، ورادوبيس، والقاهرة، وفريال بالإسكندرية، بالاضافة إلي ٤ شاشات عرض في دريم مول، إلي جاب دخوله لنشاط الإنتاج السينمائي. ويملك أيضا شركة ٦ أكتوبر للتنمية السياحية ويملك أيضا مجموعة طبية تحمل اسم «بايوميدكال تريدنج جروب» ونشاطه في الأجهزة الطبية ولها مركز تدريب علي الأجهزة الطبية والعلمية.

ويملك بهجت مثله مثل رجال المال الكبار في مصر ، طائرة خاصة يستخدمها في رحلاته الداخلية !! ولا يجب أن ننسي ملكية د. بهجت لقناتي دريم الفضائيتين ، بالإضافة إلي شركة بهجت للصناعات الهندسية والمعدنية ، وهو عضو معين بالغرفة التجارية بالجيزة ، وهو أيضا رئيس مجلس إدارة شركة شرق بورسعيد للتنمية وهي الشركة المسئولة عن تطوير الأراضي التابعة لمشروع شرق التفريعة ، وهو المشروع الذي آثار ولا يزال لغطا كبيرا، خاصة عقب خروج د، كمال الجنزوري من رئاسة الحكومة، حيث أجمع نواب البرلمان حكومة ومعارضة علي وجود شبهات تحيط بالمشروع، وهو أيضا المشروع الذي كان سببا في عمل بعض القوي علي إسقاط النائب البورسعيدي البدري فرغلي!! وهو المشروع الذي حصل فيه كبار رجال الأعمال في مصر ومنهم د. بهجت علي نحو ٢٥ مليون متر مربع من أراضيه، بالإضافة إلي اتهام النواب للحكومة بالقيام بأعمال البنية الأساسية للمشروع نيابة عن الشركة التي يرأسها أحمد بهجت والتي كلفت الدولة ١,٥ مليار جنيه!! ثورة النواب كانت في برلمان ٢٠٠٠ وتحديدا في مارس ٢٠٠١، ولم يكن احد يسأل ساعتها عن مديونية د. بهجت، ولكن سبحان مغير الأحوال فلم يمض العام حتي حدث ما حدث وتم الحصار والتسوية وبات الرجل كما يحب أن يسميه البعض بالملياردير الفقير!!

بفلوس الغلابة

إلا أن الرجل اللغز يخالف هؤلاء قولا وعملا ، خالفهم حين أعلن في أكثر من مكان أنه قام بسداد ٢٦٠٠ مليون جنيه ، من مديونيته من جيبه الخاص حتي لا يتم إغلاق شركاته !! ليبرز سؤال مهم.. وهو طالما كان لديه المال ، فلماذا اقترض منذ البداية خاصة أنه سدد الدين بالفوائد- كما يقول هو؟! إجابة هذا السؤال تفتح ملفا غاية في الأهمية، حيث يكشف أن رجال الأعمال في مصر لا يغامرون بفلوسهم وإنما بفلوس الغلابة من مودعي البنوك ، ودليل ذلك أن الكبار لايزالون يستثمرون، ولا تزال ديونهم تزداد وتتضخم، يهرب منهم من يستطيع، ويسعي في الأرض من يجد المساندة في ظهره، والدليل من الكبار في مواقع الرقابة والمسئولية المختلفة، وعز وساويرس هما أبلغ الأمثلة!!

بعد التسوية قال أحمد بهجت: «لا أستطيع أن أحارب الحكومة ولا أريد لكن

حقي أن أحصل علي تعويض عن تلك الأموال التي دفعتها من جيبي نتيجة لسياسات اقتصادية خاطئة، خاصة إنني أعتبر أن هذه الأموال قد سرقت مني بالغصب، وليس عن رضاء، فالتسوية كانت مجحفة، لكنها كانت أفضل ما يمكن الحصول عليه في ظل الظروف الحالية»!! ويقول أيضا: «أريد أن أسأل عن عدد الشركات المملوكة للدولة التي عليها مديونيات تصل إلي ٧ مليارات جنيه، لماذا لم يتم سجن رؤساء مجالس إداراتها ومصادرة أموالهم؟! هناك تفرقة واضحة في المعاملة بين هذه الشركات وشركات القطاع الخاص، فهي دائما الحائط المايل للسياسات الخاطئة»!!

خيار وفقوس

كلام الرجل اللغز يؤكد سياسة الخيار والفقوس من خلال وجهة نظره وهي ناتجة عن ألم الحصار والوصاية عليه وعلى سركاته، إلا انه نسي ان هذه التسوية أنقذته من مصير ذهب إليه من أعلن الغضب عليه ويقبع حاليا في غياهب السجون!! وان ما حدث له- كما يقول بعض الخبراء- ليس إلا قرصة ودن يمكن أن يكون نتاجا لحدوتة اتصاله بالإخوان أو لخلاف مع شخصية مسئولة تملك اللعب بالمقادير، واختيار من يتم ذبحه أو تضميد جراحه فقط ، .. المليادير الفقير كما وصفه البعض عقب حدوث التسوية وكذلك بعد أن ح صلت مطلقته الأمريكية الجنسية علي نصف ثروته طبقا لحكم القانون الأمريكي والذي قدره البعض بنحو ٣ مليارات من الدولارات دفعها بعد أن ألزمه القانون الأمريكي بذلك!! عاد من جديد للظهور في عالم البيزنس من خلال دخوله مع بعض المستثمرين من دولة الإمارات علي خط المنافسة من أجل الحصول علي رخصة شبكة المحمول الثالثة والتي تصل قيمتها المتوقعة إلي ٥,٣ مليار جنيه!!

ومثل الكبار من حيتان المال المتاجرين بأموال البنوك في مصر داخليا ثم سعيهم الآن إلي الاستثمار خارجها يمارس أحمد بهجت نفس الطقوس تحت زعم عدم وضع البيض في سلة واحدة علي حد تعبيره، واصفا مناخ الاستثمار المصري بالتشبع، بالرغم مما يدور حوله من صراخ الحكومة والبنوك المصرية للبحث عن الاستثمار مصريا كان أو أجنبيا!! وهو ما يعتبره الخبراء مفارقة غاية في الغرابة تحدث في ظل حكومة دللت القطاع الخاص، وصدعت الرؤوس بأنه هو الأمل!! وها هو يهرب باستثماراته إلي الخارج ، .. بهجت وقع في نهاية ٢٠٠٥ عقد شراكة مع شركة

«السيف» الإماراتية لبناء برج سكني باسم «دبي دريم» في منطقة مرسي دبي بتكلفة ٢٥٠ مليون درهم، وينتهي العمل به نهاية ٢٠٠٧.

ومع بداية ٢٠٠٦ قرر بهجت الذي عاد من جديد مكذبا كل الادعاءات التي وصفته بالفقير، ليتجه جنوبا نحو السودان ويقوم بالاتفاق مع حكومة ولاية البحر الأحمر السودانية علي الدخول في مشروعات استثمارية في مجال السياحة بالولاية الساحلية، وذلك لتنفيذ مشروع تأهيل قرية عروس السياحية التي تقع علي بعد ٣٥ كيلومترا شمال بورسودان ، المسئولون في السودان أكدوا قيام بهجت بترميم جزيرة سواكن الأثرية وإنشاء فنادق بمنطقة أركويت السياحية، وأشاروا إلي حجم المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي تحظي بها الولاية، وبينوا أن بهجت قدم دعما كبيراً لتطوير الخدمات الصحية بالولاية!!

أما أحدث أخبار رجل الأعمال الموضوع تحت وصاية البنوك محليا لحين سداد ديونه البالغ مقدارها نحو ٢,٣ مليار جنيه، والتي تم بمقتضاها إنشاء شركة متخصصة لمجموعة بهجت جروب تتولي البنوك إدارتها ماليا دون الرجوع لأي مسئول في المجموعة علي أن يتم الاستعانة بخبراء متخصصين في المجالات التي تعمل فيها شركات بهجت، وتقوم البنوك بضخ أموال جديدة لإعادة تشغيل الوحدات المتوقفة، كما يحظر علي مسئولي المجموعة صرف آية أموال أو تحويلها أو التصرف فيها دون علم البنوك!!

آخر هذه الأخبار هو ما عدالخبراء السابقة الأولي من نوعها في دنيا أسواق المال والبورصات، حيث طلبت شركة انترناشيونال اليكترونكس العالمية للإليكترونيات، من المستثمرين وقف عمليات شراء أسهمها من خلال البورصة، وذلك لحين إتمام عمليات إعادة الهيكلة القانونية والمالية للشركة، وكان سهم الشركة قد شهد ارتفاعا بلغ نحو ٢٠٠٪ بعد إعلان الشركة تخفيض عدد أسهمها بنسبة ٨٣٪ مع بقاء القيمة الاسمية للسهم، وجاء طلب الشركة بإيقاف التعامل علي سهمها في البورصة قبيل يوم الثلاثاء الأسود ٤ مارس بنحو أسبوع فقط!! وهو ما يفتح أبوابا من التساؤل عن علم مسئولي الشركة المسبق بما حدث، فكان منها أن توقف التعامل علي سهمها والاحتفاظ بالتالي بالقيمة التي وصل إليها، وهو ما سوف يؤدي إلي زيادة ربحها رغم تخفيض عدد الأسهم وبالتالي إعادة هيكلتها وسرعة سداد مديونيتها!؟ سؤال

ملح ويحتاج لإجابة!! ، ورغم نفي بهجت نفسه أن يكون للشركة دخل في ارتفاع السهم الجنوني، أو أنها تدخلت بالشراء بهدف رفع سعر السهم! ، إلا أن أحداث الثلاثاء الدامي وضعت حديث بهجت أمام العديد من علامات الاستفهام التي قد تجيب عليها الأيام القادمة

فرجل الأعمال الذي يعلن رفضه لسياسات الحكومة التي قامت بتدليله مع أقرانه من حيتان المال في مصر، والذي دفع من جيبه الخاص ٦,٢ مليار جنيه والذي ينافس الآن علي رخصة المحمول الثالثة، ويؤكد أن السوق المصرية أصبحت متخمة لذلك اتجه للخارج خوفا علي البيض الموضوع في السلة الواحدة من أن يصاب بالعطب، يمثل حالة قمة في التناقض، فزوجته الأمريكية حصلت علي نصف ثروته التي قدرها الخبراء بنحو ٧ مليارات التناقض، فزوجته الأمريكية حصلت علي نصف ثروته التي قدرها الخبراء بنحو ٧ مليارات من الجنيهات، وزوجته السورية حصلت علي مليون دولار ثمنا للشبكة!! في الوقت الذي يشكو هو مما فعلته البنوك معه!!

أليس لغزا محيرا هو ما يقابلك عند قراءة صحيفة الحالة التجارية لهذا الرجل؟! ولهذا وبقراءة مغايرة لها نجد أن بهجت دفع نصف ثروته بالدولار وليس بالجنيه المصري أي أن مبلغ ٢,٣ مليار دولار الذي حصلت عليه الزوجة الأمريكية هو بالجنيه يساوي نحو ١٩ مليار جنيه، مضافا إلي ذلك نحو ٦ ملايين جنيه قيمة شبكة الزوجة الجديدة!! وبهذا وبذلك مضافا إليهما نصف الثروة الخاص به والمحسوب بالطبع حسبما هو موجود بالبنوك الأمريكية نجد أن ثروة الرجل لا تقل بأي حال من الأحوال عن ٢٠ مليار من الجنيهات، سدد منها ٦,٢ مليارا للبنوك، يقول هو أنها من جيبه الخاص، وكأن الديون ذهبت لجيوب آخرين أو أن جيبه منفصل عن خزانة الشركة!! وهو محق فالديون حق للغلابة من مودعي البنوك التي أقرضته، أما جيبه الحريري فهو مغسول «دراي كلين» وتضيع معه الملامح النقدية، ولا تحمل غير أنفاس وملمس يديه الطاهرتين!!

أبناء طلعت مصطفى ..

تجارة وشورى وبرلمان.. مروراً بلجنة السياسات

صورة رقم (٥٦)

وتأتى مجموعة طلعت مصطفى كمثال آخر على الاقتصاد العائلى الذى خلط المال بالسياسة وكانت البداية عند الأب الذى ورث مقعده النيابى للإبن الأصغر طارق طلعت مصطفى، وسرعان ما حذا الابن الأكبر حذو شقيقه، فصار عضوا بمجلس الشورى، وقد أسس الأب شركة المقاولات الخاصة به، وهى شركة الإسكندرية للمقاولات «طلعت مصطفى» فى منتصف السبعينيات وهى التى تفرعت على مدى ثلاثين عاما إلى ائتلاف مكون من ٢١ شركة متنوعة فى مجالات التنمية العقارية والمشروعات السياحية والبناء والزراعة، لتصبح بعد ذلك هى المجموعة الاقتصادية الكبرى المسماة باسم الأب «طلعت مصطفى».

وكما كان الأب عضوا ونائبا فى الحزب الوطنى، سار الأبناء على الدرب ذاته، إلا أنهم وقد خبرا حدود الصراع الجديد داخل الحزب، وتغير خارطة الانتماء داخله، ما بين حرس جديد ولد بعد ظهور مبارك الابن فى الصورة، وحرس قديم بدأ نجمه

فى الأفول، وعلى الرغم من أن الوالد كان منتميا لهذا الفصيل، لم يلغ الابن الأكبر فطنته، فصار عضوا بلجنة السياسات، ورفيقا لقائد الفصيل الجديد «جمال مبارك» وصار مؤخرا فى آخر تشكيلات الحزب عضوا فى أمانة التنظيم، التى يرأسها أحمد عز! ، .. وهو عضو بمجلس الشورى أيضا، فيما سار الابن الثانى على درب أبيه، فكما ورث هشام مقعد الأب فى رئاسة المجموعة، ورث طارق مقعده فى مجلس الشعب عن دائرة سيدى جابر، ليشغل - عقب فوزه- مقعد رئيس لجنة الإسكان خلفا لمحمد أبو العينين، الذى شغل مقعد رئيس لجنة الصناعة؟ .

ويعتبر طارق طلعت مصطفى أول معول هدم فى إمبراطورية السيد راشد بالإسكندرية، والمرشح عن العمال فى الدائرة نفسها، بعد أن رفع يد المساندة عن راشد، وهو الذى فاز كثيرا بمساعدته، وقد شارك طارق فى منظومة التزوير فى الانتخابات، باستخدام سطوة المال بعد أن استأجر قطارا كاملا من هيئة السكك الحديدية، وقام بنقل عماله من إحدى شركات بالقاهرة إلى سيدى جابر، للإدلاء بأصواتهم لصالحه، بالإضافة إلى قيامه بقيد نحو ٦٠٠٠ شخص جماعى حسب مكان عملهم، وتم استخدامهم للتجمهر أمام اللجان، ومنع دخول أو ظهور مؤيدى أى منافس، مقابل ٢٠ جنيها للفرد، وهو ما رصدته جميع منظمات مراقبة الانتخابات.

ولا يعمل هشام طلعت مصطفى، رئيس المجموعة الوريث لوالده فى العمل منفردا، بل من خلال إطار تعاونى مع الرءوس الكبيرة شديدة القرب من ابن الرئيس، فهو شريك لمنصور والمغربى، بالإضافة للوليد بن طلال، الذى يعتبر أكبر المساهمين فى مجموعة طلعت مصطفى فى فندق سان استيفانو بالإسكندرية، بالإضافة إلى شراكته فى شركة «فليمنج منصور» للأوراق المالية ، وتتكون شركات المجموعة من عدة شركات مختلفة المجالات، ففى مجال العقارات والسياحة هناك شركات الإسكندرية للاستثمار العقارى، والإسكندرية والسعودية للمشروعات السياحية، والعربية للمشروعات والتطوير العمرانى، ونوفابارك القاهرة، وسان استيفانو للاستثمار العقارى، والإسكندرية للمشروعات العمرانية، والدولية للتعمير، بالإضافة لشركة «أمارانتى النيل».

وفى مجال الإنشاءات وتصنيع مواد البناء، تمتلك المجموعة شركات: الإسكندرية للإنشاءات والإسكندرية للصناعات الزجاجية والخشبية، وبترو للإنشاء والرصف،

والإسكندرية للأعمال الكهروميكانيكية، والإسكندرية للاستشارات الهندسية والمعمارية، والإسكندرية للإنشاء والديكور، وجى تك للأعمال الحكهربائية والميكانيكية، والإسكندرية لإدارة مرافق مياه الشرب والصرف الصحى ، وفى المجال الزراعى والصناعات الغذائية، فهناك شركات: الإسكندرية الزراعية والإسكندرية للصناعات الزراعية «إليانا» والبساتين لتنسيق وصيانة الحدائق، وتتنوع استثمارات المجموعة العامة، حيث تساهم فى شركة الكابلات المصرية، والشركة المصرية الدولية للتأمين الطبى، وشركة البحر المتوسط للاستثمارات، وشركة الاستثمار والتمويل المصرية، وبنك مصر الدولى، ومستشفى المدينة الطبية، بالإضافة إلى أملاك وعقارات وأراض خاصة ومتنوعة.

ويأتى مشروع سان استيفانو جراند بلازا بكورنيش الإسكندرية كأحد مشروعات المجموعة العملاقة، ثم نايل بلازا على كورنيش النيل بالقاهرة، وأيضا هناك منتجع «فور سيزونز» شرم الشيخ، اغلمطل على جزيرة تيران، ثم تجمع «مای فير» بمدينة الشروق، وهو أيضا ضمن مجتمعات الطبقة العليا من أثرياء المجتمع، مثله مثل «الربوة» ، ويبلغ إجمالى رأس المال المدفوع للمجموعة حوالى ٤,٢ مليار جنيه مصرى.. ويشمل رأسمال المجموعة المدفوع ٥١٪ استثمارات من مجموعة طلعت مصطفى و٤٩٪ من مستثمرين عرب وأجانب، ويبلغ عددهم ٢٨ مستثمرا، اشهرهم الوليد بن طلال، ويبلغ إجمالى إيرادات المجموعة ٢,١٩ مليار جنيه، وتكلفة مشروعاتها ٨,١٦ مليار، وتعد مشروعات «مدينتى» و«مجمع النيل بلازا» و«مجمع سان استيفانو» من أكبر المشروعات السياحية التى تقوم بها المجموعة، بإجمالى استثمارات ٧٢ مليار جنيه.

هشام محبوس حاليًا بتهمة التحريض على قتل المطربة اللبنانية سوزان تميم بالاشتراك مع ضابط أمن الدولة السابق محسن شكري .

معتز الألفي ..الملياردير الغامض

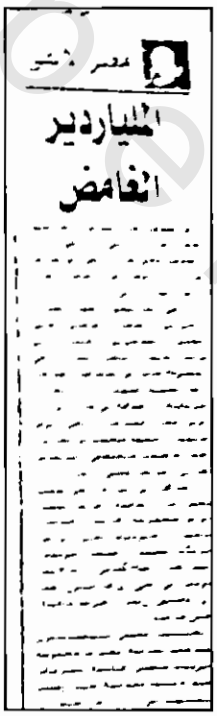

صورة رقم (٥٧)

من جمعية جيل المستقبل، لصاحبها جمال مبارك، يأتى نائبه فى رئاسة الجمعية معتز عادل الألفى، كواحد من ملياردیرات اتحاد ملاك مصر الجدد بزعامة مبارك الابن ، والألفى أيضا عضو بالمجلس المصرى. الأمريكى للأعمال وعضو المجلس المصرى- السعودى للأعمال، الذى يرأسه جمال الناظر، ويشاركه فى العضوية خالد أبو إسماعيل صاحب أزمة الجنسية الشهيرة أثناء الانتخابات البرلمانية، بالإضافة إلى جلال الزوربا، رئيس اتحاد الصناعات، وبطل الكويز الشهير، ومعهم محمد أبو العينين، وهشام طلعت مصطفى وشفيق بغدادى، وشريف الجبلى، وآخرون! ، بالإضافة إلى ذلك فالألفى عضو مجلس أمناء الجامعة الأمريكية بمصر، ويرأس مجموعة «أمريكانا» صاحبة معلبات أمريكانا «لحوم ودواجن أمريكان المجمدة- وصلصة أمريكانا- وبيتزا هت - دجاج كنتاكى- ودجاج تكا- هارديز- تى، جى، آى فرايدين- وصب واى- باسكين روبينز- وجراند كافيه- وفيش ماركت».

وبحسب المجلس التصديرى للصناعات الغذائية، تصدرت مجموعة «أمريكانا مصر» قائمة الشركات المصدرة للسلع الغذائية، حيث وصلت نسبتها إلى ١٧ , ١٪ من إجمالى الصناعات الغذائية فى السوق المصرية ، وعلى الرغم من رئاسة معتز الألفى لمجموعة أمريكانا مصر، فإن المجموعة فى الأصل تنتمى إلى مجموعة الخرافى الكويتية، التى تستحوذ على العديد من شركات التصنيع الغذائى فى مصر، فهى تمتلك أول مصنع للحوم المعلبة فى مصر، وتنتج سنويا قرابة ٤٠٠٠ طن، بالإضافة إلى امتلاكها شركة كويتية- هولندية مشتركة، مخصصة فى تصنيع البطاطس المصرية بطاقة إنتاجية قدرها

٢٥ ألف طن سنويا، كما يتصدر كاتشاب، «هاينز» إنتاج صلصة الطماطم فى مصر وهو ينتمى أيضا لعائلة أمريكانا، التى تضم أيضا لعائلة أمريكانا، التى تضم أيضا شركة مصر للدواجن، التى يرأسها معتز الألفى ، كما تعتبر شيكولاته «كادبرى» التى تحمل أشهر اسم فى العالم فى صناعة الشيكولاتة على أنواعها، وهى أيضا من السلع إلى أدخلتها مجموعة أمريكانا «الألفى- الخرافى» إلى مصر.

وحول الأصول والفروع، يلقب معتز الألفى بالرجل الغامض، حيث لا تعتبر مجموعة أمريكانا هى كل ما يمتلك أو يشارك فيه من أعمال، حيث يؤكد بعض الخبثاء أن الألفى يشارك فى عدة مشروعات كبرى مع رفاقه من أعضاء جمعية جيل المستقبل، وكذلك داخل المجلسين «المصرى- الأمريكى» و«المصرى- السعودى»، تتعدى الصناعات الغذائية وتتوغل فى شتى المجالات الاقتصادية، ويؤكد البعض أن مديونية الألفى للبنوك تتعدى المليارين، ومن خلال ذلك يتم قياس حجم المشروعات، وبالتالى رأس المال المدفوع فيها.

آل غبور... رحلة الملايين تبدأ من مجلس الأعمال المصري الأمريكي

صورة رقم (٥٨)

بدأت مجموعة غبور من خلال الأخوين كمال وصادق غبور عام ١٩٥٠، مكونة مجموعة من شركات الاقتصاد العائلى الشهيرة أيضا فى مصر والتى تناولها تقرير هيئة سوق المال الصادر مؤخرا عن العائلات الحاكمة للاقتصاد المصرى، ويتركز نشاط المجموعة فى بيع المركبات البخارية الخفيفة، والسيارات الصغيرة والشاحنات الثقيلة، والأتوبيسات والمعدات الإنشائية، والمقطورات، وقطع الغيار، والسيارات الفاخرة، بالإضافة إلى الدراجات النارية، عبر شبكة بيع واسعة الانتشار فى مصر.

انتقلت رئاسة المجموعة من الأب كمال إلى الابن رءوف غبور وهو عضو بالمجلس المصرى الأمريكى للأعمال وهووكيل شركة «هيونداى» الكورية فى مصر، ويأتى بعد رءوف ، منير غبور رئيس مجلس إدارة الشركة «الفرعونية» الأمريكية، وهو أيضا صاحب مجموعة سقارة للاستشارات السياحية، التى تملك مجمعا عملاقا يضم ملعبا للجولف وناديا وأكاديمية لتعليم الجولف، وفندقا تم تأجيره لشركة «ماريوت» العالمية، ومنطقة سكنية تضم عددا محدودا من الفيلات الفاخرة، ومحطة كهرباء، ومحطة مياه، ومركزا للصيانة والإدارة تمتلكه شركة كبرى تضم أسماء مثل أشرف مروان، ومجدى زيد، وعدد آخر من رجال الأعمال وهو ابن العم صادق والشريك الرئيسى فى المجموعة.

وتمتلك المجموعة «آر. جى. انفستمنت» للأوراق المالية وكذلك الدولية للتجارة والتخزين بالمناطق الحرة، بالإضافة إلى شركة وسائل النقل التى يرأسها كريم غبور، الذى يعد الأشهر هذه الأيام ضمن أفراد العائلة، بعد فضيحة أتوبيسات المازنى فى هيئة النقل العام، والهارب حاليا ومطلوب ضبطه، والذى رغم ما أكدته تحريات المباحث وتحقيقات النيابة وكذلك أدلة وقرائن الضبط، حول ثبوت اتهامه، تبدو فى الأفق أشباح تردد أن كريم هذا راح ضحية حسابات مع الكبار المهيمنين على الأمور فى مصر، هذه الأشباح تضرب الأمثال بالعديد من كبار عالم المال الذين يتعاملون فى السوق بحرية برغم مديونياتهم العالية للبنوك، والتي عدها هؤلاء بالديون المعدومة!! فيما لم يقبض عليهم لنفس الحسابات ولكن بالطريق العكسى الذى سار فيه كريم غبور فضاع تحت مفرمة «أبو الفتوح» وغيره!!

وتعتبر سيارات هيونداى، وإطارات جوديير، وسيارات نقل ميتسوبيشى، وماكينات خياطة براذر، وأتوبيسات فولفو، ومرسيدس ومعدات سكانيا، وقطع غيار «بوش» وفيسبا باجاج هى المنتجات الرئيسية لمجموعة غبور بالإضافة للنشاط السياحى والعقارى، ومؤخرا حصل رءوف غبور على توكيل سيارات جديدة من الصين هو توكيل «؟؟؟؟» والذى يضم نحو ٢٥ طرازا من السيارات المختلفة.

وقد دخل رءوف غبور منافسا فى صفقة شراء الأسهم المطروحة من الشركة المصرية للأسمدة والتى تصل قيمتها إلى ٥٠٠ مليون دولار، وهو يعتبر من المساهمين الرئيسيين فى شركة الاستثمار والتنمية العقارية «كايرو سيز» ويساهم معه فيها

عصمت ناثان، ومجموعة من رجال الأعمال، وقد تحولت الشركة إلى مجموعة من الشركات العاملة فى الاستثمار والتنمية العقارية، منها شركة رمسيس للتجارة والمقاولات ورأس مالها ١٠ ملايين جنيه، ثم كايرو سيز للإنشاء والتعمير برأس مال ١٠ ملايين جنيه أيضا، والمجموعة زاد رأسمالها المصدر إلى ١٠٠ مليون جنيه، ولها عدة مشروعات فى القاهرة والإسكندرية وشرم الشيخ، وضمت المجموعة شركات أخرى للخدمات المعاونة فى نشاط البناء والتشييد مثل شركة «ألو كولت» لأعمال الألومونيوم، ومصنع لأعمال النجارة، ومحطة للخراسانات المسلحة، وقد تميز كل منهم فى مجاله حتى أصبح لها اسم فى السوق وتحول النشاط من الاكتفاء الذاتى للمجموعة العقارية إلى التوريد للشركات الصديقة!!

وتأتى عضوية رءوف غبور لمجلس الأعمال المصرى الأمريكى وزمالته لرفاق جمال مبارك ورجاله من أمثال جلال الزوربا، وأحمد الزيات وأحمد البرادعى وشفيق جبر ومحمد لطفى منصور ومعتز الألفى نائب رئيس جمعية المستقبل التى يرأسها جمال مبارك لتمثل سهما مصوبا لصدر رءوف غبور الذى يتهمه المنافسون بأنه كان على علم مسبق بموضوع تخفيض جمارك السيارات، وأنه استفاد من ذلك، عندما قرر وقف تجميع السيارة الهيونداى «أكسنت أو فيرنا ١٣٠٠ سى سى»، وكذلك السيارة هيونداى إيلانترا ١٦٠٠ سى سى، إذ إنه بعد قرار التخفيض لم يعد مجديا تصنيع هذه السيارات أو تجمعيها محليا، هكذا قال المنافسون الذين كانوا لا يعلمون!!

محمد شفيق جبر .. الملياردير البخيل

محمد شفيق جبر
الملياردير البخيل
باع منقولات إحدى شركاته ليسدد ٥٠ ألف جنيه

صورة رقم (٥٩)

لا يختلف ما يمكن أن يسفر عنه التقليب في أوراق السجل التجاري لمحمد شفيق جبر محمد عادل جبر.. رجل الأعمال ورئيس مجموعة «أرتوك للاستثمار والتنمية» عن أوراق أقرانه من مواليد المعونة الأمريكية وتوكيلاتها ومن تربوا وترعرعوا في أحضان غرفة التجارة الأمريكية ، .. فقبيل بداية برنامج المعونة الأمريكية لم يكن معروفاً وسط عالم المال والأعمال اسم شفيق جبر، فيما عدا ذكر الباحثة سامية سعيد إمام لاسم عصام شفيق جبر كمساهم في أربع شركات هي: العربية الحديثة لصناعة

الأخشاب «متين» الوطنية للمشروبات، بنك مصر العربي الأفريقي، دار الإسكندرية للطباعة والنشر بمبلغ كلي ٣٥٧ ألف جنيه، وهي مساهمات كانت بين السنوات ١٩٨٠و ١٩٨٣، وربما يكون الأمر لا يتعدي تشابه الأسماء وربما تكن الأخوة هي الرابط بينهما !! إلا أن الأمر لا ينتهي بشئ سوي أن محمد شفيق جبر بدأ حياته شريكا أيضا مثل شقيقه أو سميّه بحصة مالية صغيرة في شركة «أرتوك سويس» وهي منشأة أسسها البنك العربي الأفريقي!! عندما تولي رئاسته رجل الأعمال العربي إبراهيم الإبراهيم، وكان شفيق جبر مجرد مدير لإحدي الإدارات الصغيرة بالشركة!!

ظلت هذه الشركة محدودة بلا أي نشاط مرموق وبلا أرباح علي الإطلاق، ثم استقال إبراهيم الإبراهيم، وتمكن محمد شفيق جبر من الانفراد بإدارة الشركة رغم حصة مساهمته البسيطة، وفجأة تحولت الشركة «أرتوك» إلي عملاق له ٨ شركات فرعية في مصر، واثنتان في «تشيكيا» وثالثة في سلوفاكيا ورابعة في أمريكا ولاتزال تتوسع علي أمل أن تصبح واحدة من الشركات متعددة الجنسية ذات الصوت المسموع في الأسواق الدولية وذات المكانة في قوائم المجلات الاقتصادية الدولية المتخصصة في رصد الشركات متعددة الجنسية ومتابعة أنشطتها.

وكما نما عدد كبير من أباطرة المال والأعمال في مصر عن طريق أنبوب التغذية الواصل إليهم عبر غرفة التجارة الأمريكية، استغل محمد شفيق جبر هذا الشريان المنعش بالطاقة كقوة ضغط لتحريك نفوذه ومصالحه التجارية في مختلف الاتجاهات، فهو الرئيس السابق لها ولسنوات، كما امتدت به العضوية إلي سنوات سابقة، ومنها تمكن من احتكار نشاط مغاير تماما لأقرانه من أصحاب التوكيلات، ربما لعدم التنافس وربما يعود الأمر لعدالة التوزيع من قبل المانح للتوكيل ذاته، المهم أنه نجح في احتكار بعض الوكالات الأمريكية الناجحة مثل:«تايمكو» وباكمور، وفايربان، ولديه ٣ شركات متخصصة في إدارة التوكيلات الرياضية الأمريكية.، خاصة في الرياضات البحرية، وتجهيزات الملاعب، والصالات الرياضية، والمقاولات وخدمات الطيران وجمع النفايات!!

أقام محمد شفيق لكل نشاط شركة خاصة: فللرياضة «ارتوك سبورت» وللرياضات البحرية «ارتوك مارين» وللبيئة «عادل جبر للاستشمارات» ويبلغ عدد ما حصلت عليه هذه الشركات ٣٦ وكالة ، ولا يواجه شفيق جبر أية صعوبات عند

تسويق صفقاته ففي مجال البيئة، التوزيع مضمون بسبب تعدد البرامج ذات التمويل الأمريكي. وفي مجال الرياضة البحرية، السوق موجودة وتتسع كلما نجحت حملات التسويق السياحي، واتسع الاهتمام بها من خلال إقامة مارينا لليخوت وجذب هواة الغطس والصيد والتصوير تحت الماء، وفي مجال التجهيزات الرياضية فالسوق حاضرة وموجودة خاصة أن الرجل ينفق ببذخ علي الانتخابات في الأندية المختلفة لدعم أنصاره الذين إذا ما فازوا يفتحون خزائن أنديتهم لتقف في طابور طالبي القرب من بضائع وخزائن شفيق جبر!!

غرفة التجارة الأمريكية أو ما اصطلح علي تسميته «رحم البيزنس» في مصر تأست في عام ١٩٨١ عقب مقتل الرئيس السادات بنحو أسبوع رغم قيامه بتوقيع اتفاقية أنشأتها قبل ذلك بنحو العام، وبدأت الغرفة نشاطها الفعلي بداية التسعينيات!! ويقول تعريف الغرفة المدون في وثائقها:«إنها صوت هام لنمو القطاع الخاص، وأنها تستقطب معظم الشركات عابرة الجنسية التي تعمل في مصر، وأنها واحدة من أنشط التكوينات عابرة المحيطات لغرف التجارة الأمريكية» ، إلا إنها في رأي بعض الخبراء والمراقبين «غرفة ضغط ورعاية مصالح خاصة ووكر للأعمال الغامضة والمريبة!!»

ورغم ما أعلنه محمد شفيق جبر وقت أن كان رئيساً لها في نهاية التسعينيات عندما قال: «إن التطلعات الأمريكية تؤكد أن هناك أهمية كبري للتعاون الاقتصادي مع مصر والشرق الأوسط وأن هذه الأمية ستزداد في الفترة المقبلة، فالتقارير الأمريكية تؤكد أن منطقة الشرق الأوسط ستكون من أكبر الأسواق الواعدة في تطوير وزيادة التجارة الدولية !!فإن الدكتور محمود عثمان الأستاذ بكلية التجارة جامعة القاهرة يقول : إن الغرفة التجارية الأمريكية فشلت حتي الآن في تحقيق أية نتائج لصالح تنمية التجارة المصرية مع أمريكا، وتحول الأمر في كثير من الحالات إلي خدمة المصالح الاقتصادية والتجارية الأمريكية في مصر»!! ويؤكد العديد من خبراء الاقتصاد قريبي الصلة بالغرفة أن الجانب الأمريكي يصر علي فرض قيود عديدة، وتحت مسميات وأشكال متعددة، فيرفض نقل التكنولوجيا الصناعية إلي مصر ويضع شروطا مجحفة لتقليل حجم تواجد السلع والمنتجات المصرية في الأسواق الأمريكية الأمر الذي تسبب في أضرار لبعض الصناعات مثل صناعة الملابس القطنية وهو ما نتج عنه إجبار

الحكومة المصرية علي توقيع إتفاقية «الكويز»

وبالنظر إلي توكيلات محمد شفيق جبر يتأكد صدق ما قاله الخبراء عن دور الغرفة في صناعة رجال أعمال يقومون فقط بتسويق المنتج الأمريكي في السوق المصرية، ودفن كل أمل في قيام صناعة مصرية وطنية أو حتي تعاون اقتصادي تنموي يقوم علي أسس متوازنة!!

ويتأكد أيضا أن هؤلاء الذين ولدوا من رحم المعونة والغرفة وتوكيلاتها ليسوا إلا رؤوساء لحراب حادة مدببة ثم غرسها في جسد الاقتصاد المصري لتكون بديلا عن الاحتلال العسكري الذي تتمناه أمريكا لمصر، واستبدلته بالملياردیرات من أبناء المعونة ويكفي أن نعلم أن الغرفة الأمريكية تضم ١٤ لجنة منها: الزراعة، المقاولات، والهندسة ، والبيئة، والتسويق، والتنمية البشرية، والصناعة والاستثمار، النفط والسياحة، التجارة والتصدير، وأن كتلة الأعضاء الثابتة بالغرفة تضم نحو ٣٥٠ عضوا، لنعلم كيف تسيطر هذه الغرفة علي عالم المال والأعمال في مصر!!

شفيق العربي

بعد خروج شفيق جبر من منصبه كرئيس للغرفة التجارية الأمريكية، انحسرت الأضواء عنه، وبدأ في فقد ما كان يتمتع به من بريق إعلامي وعلاقات مالية وتجارية فبدأ في الانطلاق شرقا نحو عالم المال العربي، بعد أن ترأس مجلس الأعمال العربي، ومنتدى مصر الاقتصادي الدولي، فيما وصفه الخبراء باستكمال الدور المنوط به، وليس لاستبداله بحقل آخر من حقول الأعمال، حيث يؤكدون أن سمات الرجل الشخصية وحضوره ولباقته وحسن إقناعه علاوة علي إيمانه العميق بما يسمي «الشرق أوسطية» كل ذلك جعله مؤهلاً لدور جديد في مرحلة جديدة هي مرحلة نمو الاتجاه العروبي في الاقتصاد المصري، لذلك فإن دوره كرئيس لمجلس الأعمال العربي يجعله يخدم هذه التوجهات من حيث كونه حلقة للوصل بين أهداف الغرفة الأمريكية ورجال الأعمال العرب، بالإضافة للاستفادة الشخصية لشفيق جبر نفسه لتكوين قاعدة اقتصادية لشركاته في الدول العربية أو يحصل علي شركات مشتركة علي أرض مصر، وهو ما تجلي في شغله منصب نائب رئيس شركة «إعمار مصر» وهي شركة تابعة لشركة«إعمار العقارية» التي تتخذ من الإمارات العربية مقراً لها، ووقع جبر مؤخراً عقد مشروع«تلال القاهرة» الذي تنفذه شركته بالاشتراك مع شركة النصر

للمباني والإنشاءات بتكلفة قدرها ١٤,٥ مليار درهم وهو ما يوازي نحو ٢٠ مليار جنيه، المعروف أن «إعمار» هي أكبر شركة عقارية في العالم من حيث قيمتها السوقية، أما عن المشروع الذي سوف يقام علي هضبة المقطم سوف يبدأ هذا العام ومقرر له الانتهاء في عام ٢٠١٠ !!

ويعمل شفيق جبر أيضا من خلال القوة الداخلية الأكيدة في مصر وهي المجلس الأعلى للسياسات بالحزب الوطني أو ما اصطلح علي تسميته بمجلس جمال مبارك، وهو أيضاً زميل لمبارك الابن من خلال عضويته لمجلس الأعمال المصري الأمريكي وهو عضو المركز المصري للدراسات الاقتصادية وعضو المجلس القومي للتنافسية الذي تأسس مؤخرا وعضو مجلس إدارة معهد التخطيط القومي، ومجلس إدارة جمعية رجال الأعمال من عام ٢٠٠٣ وهي الجمعية التي يرأسها سعيد الطويل المؤيد بشدة للشرق أوسطية والذي يعد أكثر رجال الأعمال زيارة لإسرائيل وصاحب الرأي الشهير «أنه لا أمل في النمو السريع من دون فتح الباب للشركات عابرة الجنسية والأسرع أكثر في الخصخصة من دون خوف من بعبع العمال !!» وهذه الجمعية بحسب دراسة أعدها الدكتور غازي حسن بعنوان «القمم المؤتمرات الاقتصادية والأمنية من التطبيع إلي الهيمنة » ونشرت من خلال منشورات اتحاد الكتاب العرب عام ١٩٩٨ ضمن جمعيات التطبيع مع الكيان الصهيوني!!

الوجه الآخر

ومحمد شفيق جبر هو الوكيل الوحيد لسيارات «سكودا» في مصر ورغم عضويته في المجلس القومي لما يسمي التنافسية فقد حاول الانقضاض علي توكيل «كيا ــ لمحمد نصير ـ فقد أعلن صاحب توكيل كيا الأصلي وليد توفيق في وقت اشتعال حدة الصراع والمنافسة أن محمد شفيق جبر عرض علي الشركة الكورية الأم المشاركة بنسبة ٧٠٪ من كيا موتورز إيجيبت، إلا إن الكوريين رفضوا عرض محمد شفيق، ولم يعلن وليد توفيق عن سبب الرفض!، يذكر أن هذا الرفض الكوري لعرض شفيق أدار في الكواليس حديثا عن إساءة شفيق لبعض التوكيلات التي كانت بحوزته خاصة مجال الساعات والسيارات مما أدي لسحبها منه مثل توكيل سيارات «سوبارو» الذي فشل تماما علي يده، ثم نجح نجاحا ملحوظا بعد نقل التوكيل إلي رجل أعمال آخر!!

ورد اسم رجل الأعمال محمد شفيق جبر ضمن وثائق الفساد بقطاع الطيران

المدني والمتعلقة بالخيمة التي أقامها أمام صالات الركاب بمطار الغردقة الدولي، والتي أثبتت المستندات تصدي مجموعة من الخبراء القدامى بالمطارات للمخالفات الصارخة التي ارتكبتها شركة شفيق جبر ورغم هذا فقد حاول اغتصاب بعض الامتيازات عقب تولي الفريق أحمد شفيق الذي يرتبط معه بعلاقة صداقة، إلا إنه لم ينجح لسببين: الأول أن مشروع الخيمة تم قبل تولي الفريق شفيق مسئولية الوزارة، والآخر تصدي الخبراء للمخالفات التي ارتكبتها شركته!!

محمد شفيق جبر في تعليقه علي ما جاء بتقرير التنافسية العربية الذي أعده المنتدى الاقتصادي العالم «بدافوس» تحت عنوان«البطالة قنبلة موقوتة» قال: «إن التحدي الحقيقي هو التوصل إلي إيجاد معدل ٤٪ من الوظائف سنويا علي مدي الخمسة عشر عاما المقبلة»

ورغم أن شفيق جبر يري البطالة هي أخطر مشكلة سيواجهها العالم العربي في السنوات المقبلة فإنه يعتقد أن المواجهة الناجحة لهذه الآفة تظل ممكنه بشروط أهمها اعتماد الإصلاح الاقتصادي الجذري في البلدان العربية ، تلك كانت آراء رجل الأعمال والمسئول الاقتصادي والمنظر الشهير فما هي تطبيقاته العملية لذلك؟! الإجابة تأتي عبر أوراق القضية رقم ١٨٦٥ لسنة ٢٠٠٢ مستعجل الجيزة والمرفوعة من سعيد سمير السعيد عطية ضد شركة ارتوك للاستثماروالتنمية ورئيس مجلس إدارتها محمد شفيق جبر محمد عادل جبر، والتي يشتكي فيها مقدمها من قيام صاحب الشركة بفصله تعسفيا حيث كان يعمل لديه في وظيفة باحث وفصل بتاريخ ٣/ ٤/ ٢٠٠٢ .

تضمنت الدعوى حافظة مستندات ضمت أصل خطابين من الشركة المدعي عليها إلي المدعي بالإضافة إلي المحضر رقم ٤٢٠٢ لسنة ٢٠٠٢ إداري قسم الجيزة وكان نص حكم المحكمة «حكمت المحكمة في منازعه عمالية مستعجلة بقول الدعوى شكلاً وفي الموضوع بوقف تنفيذ قرار فصل المدعي الحاصل في ٣/ ٤/ ٢٠٠٣ وإلزام المدعي عليه بصفته شركة آرتوك للاستثمار بأن تؤدي إليه ما يعادل أجره الشهري بواقع ألفين وخمسمائة جنيه بصفة دورية ومنتظمة من تاريخ الفصل المذكور وحتي يفصل في النزاع الموضوعي وألزمت المدعي عليه بصفته بمصاريف هذا الشق من الدعوى ومبلغ خمسة وسبعين جنيها مقابل أتعاب المحاماة وحددت جلسة ١٠/ ٨/ ٢٠٠٢ لنظر

الطلبات الموضوعية أمام محكمة عمال كلي الجيزة وعلي المدعي إعلان طلباته الموضوعية أمام تلك المحكمة وإيقاف الفصل في مصاريف هذا الشق من الدعوى»

الأغرب من تناقض التصريحات مع التصرف الفعلي لرئيس المنتدى الاقتصادي العربي «ومناصب أخري عديدة» هو عجزه عن دفع مبلغ لا يزيد عن ٥٠ ألف جنيه ، هو قيمة التعويض الذي حكمت به المحكمة مما أجبره علي بيع منقولات شركته يوم الثلاثاء ١١ نوفمبر ٢٠٠٣ تنفيذا للحكم الصادر ضده في ٢٠٠٢/٦/٢٥ من محكمة الجيزة الابتدائية الدائرة الرابعة مستعجل برئاسة السيد نادي عبد الحفيظ رئيس المحكمة وهو حكم مستعجل مشمول بالنفاذ المعجل بقوة القانون ، و الأغرب من ذلك أن الحكم وتواريخ البيع كلها منشورة علي عدد من مواقع الانترنت بصور المستندات وبالألوان الطبيعية أما عنوان أهم المواقع فهو www.cybercairo.ner/shfikgaby ، ويبدو من عنوان الموقع أن الخصم أقامه خصيصا لهذه القضية!!

ويشغل محمد شفيق جبر أيضا منصب عضوية مجلس أمناء الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة كما يمتلك جبر مثله مثل رجال أعمال آخرين طائرة خاصة من طراز l.r64. ، يؤكد بعض العاملين بمطار القاهرة إنه يسافر بها سنويا إلي نيس بفرنسا للاستجمام!!

أليس هذا تناقضاً؟! برغم كل ما يملكه الرجل يعجز- إذا ما صح كلام الموقع - عن سداد ما حكمت به المحكمة؟! وتسحب منه التوكيلات ويبحث عن توكيلات غيرها ويعجز وهو يحاول ضرب رجل أعمال آخر؟! رغم عضويته بالمجلس الذي ينظم التنافس !!

مليارات صهر الرئيس .. مجدي راسخ

الكرامة تفتح ملف اصهار الرئيس

ببركة هايدى: راسخ كسب 3 مليارات جنيه فى 7 أشهر

يملك 5 شركات متخصصة فى الاتصالات والشبكة الثالثة تحمل اسمه

صورة رقم (٦٠)

ربما لم يصدق المحاسب مجدي راسخ أحدا ممن ظلوا يواسونه بعد ولادة ابنته «هايدي» مرددين إن البنات رزقهن واسع و«البنت حبيبة أبوها » وغيرها من العبارات الشعبية الشائعة ..إلا أنه بعد أن كبرت البنت وأحبت ، وعرف اسم حبيبها، عاد بذاكرته إلى تلك اللحظة .. وأدرك أن البنت رزقها واسع جدا.. وأوسع مما كان يظن أو يحلم...وهو ما حدث بالفعل ، حيث تزوجت هايدي من علاء مبارك...ووضع أبوها يده في يد رئيس الجمهورية ، في نهاية التسعينات تأكيداً لما غنته الفنانة شادية في مسرحية «ريا وسكينة » .. « ناسبنا الحكومة ...وبقينا قرايب » ، وفي

نهاية التسعينات أيضا أعلن مجدي حسين راسخ الموظف بشركة «مصر فون » عن تأسيس الشركة الوطنية للغاز كشركة مساهمة مصرية ، وأنتقل من مجرد محاسب يعمل لدى الغير ، إلى رجل أعمال يحقق أرباحا تتعدى المليارات الثلاثة في أقل من سبعة أشهر .. ، ليزداد إيمانه بالأمثلة الشعبية ، ويقرر السير على هديها .. فهو من أنطبق عليه المثل القائل :«من جاور السعيد يسعد» ..وهو من قرر العمل وفق المثل القائل «داري على شمعتك تقيد» ، فأصبح نموذجا للرجل الشبح..لا يظهر ،ولا يعلن عن نفسه ..ولا تجد له صورة واحدة.. فتنمو ثروته...وتتسع...وتتوغل ! .

تخرج مجدي حسين راسخ في كلية التجارة جامعة القاهرة ، وهو مولود في ٢٣ ديسمبر ١٩٤٣ ،لتكون بدايته العملية في بداية الستينات من القرن الماضي ، ويظل مثل الكثيرين من أقرانه يبحث عن الاستقرار، سواء من خلال الزواج أو غيره من دوام في الرزق ،ولما ضاقت الأفاق في مصر ،وبدأت الهجرة إلى دول الخليج،شد صاحبنا الرحال إلى دولة الكويت ليستمر هناك لمدة ١٥ عاما كموظف ضمن موظفي مؤسسة «الخرافي» ..شأنه مثل كثيرين من الشباب المصري المهاجر إلى دول الخليج....

.. قبيل السفر إلى الكويت مر صاحبنا بعدة مراحل عمل خلالها في عدة شركات لتكنولوجيا المعلومات مثل :ETC-IBM-ICL وهو ما أعطاه الخبرة في هذا المجال ، تمكن بعدها من السفر إلى الكويت موظفا لا يمتلك غير راتبه ، الذي يحصل عليه من عمله !، بعدها يعود إلى مصر ليعمل أيضا لدى رجل الأعمال محمد نصير ، بعد أن أنشأ الأخير شركة «كليك» أو «مصر فون» وقتها ، وأيضا موظفا، وإن كبرت رتبته تبعا للخبرة!.

في هذه الأثناء بدأت مرحلة تغيير المسار، حيث أحبت الابنة ، ويالـه من حب!! أسقط الشطر الأول من المثل الشعبي على الأب..فلم يجاور السعيد فقط .. بل وضع يده في يد أبيه ليقرأ الفاتحة سويا ، فتتم المصاهرة..ويصبح الرجل هو حمو الابن الأكبر للرئيس شخصيا والجد المقبل فيما بعد لأحفاد الرئيس ، وكما كان قبيل المصاهرة الميمونه غير معروف سوى للمقربين منه ، والمتعاملين معه ،صار عقب المصاهرة يلقب بالرجل الشبح ، الذي ترى أعماله فيما لا تراه هو شخصيا ، ذلك هو الموظف السابق صهر الرئيس ثم رجل الأعمال الشهير مجدي حسين راسخ !!!!رئيس مجلس إدارة ،والعضو المنتدب للعديد من الشركات متعددة المجالات ، حيث تجد نشاطه في

حقل تكنولوجيا المعلومات ، والاتصالات ، والبترول، والغاز ، وكذلك في الصناعات البتروكيماوية بالإضافة إلى المقاولات و الاستثمارات العقارية و شركات الأوراق المالية !!

ففي مجال الاتصالات تجد مجدي راسخ حاضرا وبقوة فقط بالملكية ، حيث يملك ٩٨٪ من أسهم شركة النيل للاتصالات ، ويرأس مجلس إدارة شركة« رينجو» للاتصالات ، التي تعتبر أكبر شركات كبائن الاتصالات في مصر ، وهو أيضا المساهم الأكبر فيها ، كما تم انتخابه ليرأس مجلس إدارة شركة «راية» للاتصالات في عام ٢٠٠٢ ، بعد اندماج شركة «ترايكوم» التي قام بتأسيسها ، وكانت تمثل شركة «برتش تليكوم» الإنجليزية في مصر مع شركة «راية » للاتصالات ، إحدى شركات « راية» القابضة التي يرأسها مدحت خليل ، الذي يشارك راسخ في عضوية مجلس إدارة شركة «سوديك» للاستثمار العقاري، ولراسخ نسبة ١٠٪ من أسهم شركة «راية للاتصالات» ، البالغ رأسمالها المدفوع ٤٠ مليونا من الجنيهات ورأسمالها المصرح ١٠٠ مليون جنيه ، وتشير المعلومات أن راسخ يملك أيضا شركة «أورانج جروب» للاستثمارات وهي مجموعة استثمارية ، استخدمها في الحصول على ترخيص الكارت المنزلي المدفوع مقدما ، وكذلك كارت النيل ، ذلك بالإضافة إلى مشاركة كل من رجل الأعمال خالد نصار والمهندس عقيل بشير رئيس المصرية للاتصالات في هذه المجموعة ، كما يقال إنه يملك شركة «NOL« أو «نايل أون لاين» وهي شركة تعمل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

مجدي راسخ الممنوع على عدسات الكاميرا أن تلتقط ملامحه باعتباره رجلا سريا .. كان في الفترة الأخيرة محلا للأنظار أو على الأحرى الشائعات حيث تسربت الأنباء عن بذله لجهود كبيرة للحصول على رخصة المحمول الثالثة ، مارس خلالها ظغوطا شديدة على وزارة الاتصالات ، للحصول عليها .بعد أن قام بتشكيل تحالف يضمه وطارق الحميلي رئيس شركة «تلي تك» مصر ، للاتصالات بالإضافة إلى شركة أمريكية أخرى لم يتم الإعلان عنها !!

المعلومات أشارت إلى أن مجدي راسخ كان سببا أصيلا في إعادة طرح الشبكة الثالثة للمحمول ، من جديد بعد أن كان الدكتور أحمد نظيف قد أعلن إلغاءها ، بحجة عدم جدواها الاقتصادية ، وأكدت أيضا مساهمته في التحالف ، الذي فاز بالشبكة

الثالثة مؤخرا بزعامة شركة «اتصالات الإماراتية» ، حيث تسربت الأخبار حول نية الشركة إطلاق اسم شركة «النيل للاتصالات» ، على الشبكة الثالثة وهو ذات الاسم المملوك لمجدي راسخ، الذي يمنع القانون الحاكم لهذا في مصر تكرار الاسم لشركتين تعملان في نفس المجال!!

الرجل الشبح لا يزال يتوغل وينتشر .. حيث اتجه إلى الاستثمار في الغاز ، فأسس الشركة الوطنية للغاز ، وهي شركة مساهمة مصرية في عام ١٩٩٨ عقب صدور قانون الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم٩٦١ لسنة ١٩٩٨، ولم يكن قد مضى على تاريخ المصاهرة وقت طويل! ، والشركة تعمل في مجال نقل وتوزيع الغاز الطبيعي ، من مناطق الإنتاج إلى العملاء بالمنازل ، وكذا العملاء في مجال التجارة والصناعة ، ومؤخرا حصلت الشركة بحسب تصريح المهندس رضا جنينه العضو المنتدب لها ، على تمويل لمشروع توصيل للغاز الطبيعي للمدينة الزقازيق ، وهو المشروع الذي يتم بموجبه توصيل خدمة الغاز الطبيعي للمنازل بمحافظة الشرقية ، التمويل تم بناءا على توقيع اتفاقيتين بين رئيس البنك التجاري الدولي ، ورئيس البنك الوطني للتنمية من جانب والعضو المنتدب للوطنية للغاز من جانب آخر ، ومن المعروف أن هذا التمويل هو باكورة مساهمة البنوك ، في تمويل مشروعات توصيل الغاز الطبيعي للمنازل !!

المعروف أن المهندس رضا جنينه هو العضو المنتدب لشركة ٦أكتوبر للتنمية والاستثمار «سوديك» المملوكة لمجدي راسخ ، التي يرأس مجلس إدارتها أيضا ، كما يملك راسخ شركة «عربية للغاز» وهي الشركة المالكة لمحطات تموين السيارات بالغاز الطبيعي في كل أنحاء مصر ، أو كما يقول مخططها:« إنها بصدد إنشاء ٣٠٠ محطة جديدة خلال السنوات العشر القادمة ، بحيث يمكنها تموين ثلاثمائة ألف سيارة في الوردية الواحدة يوميا !! ، وتأتي الإستراتيجية القريبة للشركة من خلال ترحيبها بانضمام جميع الشركاء المحتملين ، خاصة الشركات العاملة في مجال المنتجات البترولية في مصر».

وتشير المعلومات إلى أن مجدي راسخ ، حصل من خلال إنشائه لشركة جديدة تعمل في نقل الغاز عبر البحار ، عبر ميناء دمياط بالاشتراك مع اثنين من رجال الأعمال ، أحدهما المهندس يحيى الكومي ، على عقد قيمته نحو ٢مليار دولار لنقل

الغاز الطبيعي ، من ميناء دمياط إلى خارج البلاد ، وتشير أيضا إلى أن راسخ حصل بموجب هذا العقد ، على قروض بنكية مكنته من تمويل شراء ناقلات الغاز البحرية ، والتي ألت إليه نهائيا الآن بعد تسوية القرض مع البنوك بالجدولة !!

ومن نشاط الغاز إلى نشاط الاستثمار العقاري ، تأتي «بيفرلي هيلز» مجدي راسخ بمدينة الشيخ زايد كدليل من أبرز الأدلة على سلوك الرجل الشبح ، وقوته ونفوذه في ذات الوقت فهي مدينة ، أو منتجع لخاصة الخاصة من الطبقة «الهاي لايف» ، من راغبي الإنعزال عن طبقة «المشويين» بنارالحداد وقربه ، وبيفرلي هيلز هي باكورة إنتاج شركة السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار «سوديك» ، التي يرأسها مجدي راسخ ويضم مجلس إدارتها شفيق البغدادي المدير المالي والإداري ، ورئيس شركة «فريش فودز» ، وعضو لجنة السياسات بالحزب الوطني أيضا ، كما تضم الشركة أو المجلس ياسر الملواني عضو لجنة السياسات أيضا ، عضو مجلس إدارة مجموعة هيرمس للأوراق المالية ، كممثل للمجموعة التي تساهم أيضا ، كما تقول المعلومات في الشركة التي كانت بطلا للبورصة لمدة عام تقريبا ، حيث أطلق المحللون الماليون على سهمها لقب « السهم المعجزة » حيث ارتفع في هذه المدة لنحو ٧٠٠٪ دون أي مبرر ، أو معايير اقتصادية ، حيث أكد هؤلاء أن الشركة لم تبن مدينة جديدة ، كما أنها لم تقم ببيع جميع ما لديها من وحدات «بيفرلي هيلز» ، مرجعين السبب إلى قيام المجموعة المالية «هيرمس» بدور كبير في توجيه سعر السهم ، من خلال استحواذها على حصة كبيرة من أسهم الشركة ، حيث بلغ إقفال سعر السهم في يونية ٢٠٠٥ نحو ٧,٧ ، ليبلغ إقفال سعره في يناير ٢٠٠٦ نحو ٢٢١ جنيها.

وأرجع المحللون ارتفاع السعر غير المبرر إلى شائعة عن قيام شركة« سوديك» ببيع بعض الأراضي التابعة لها بالإضافة إلى بيع عدد من الوحدات السكنية بالإضافة لقيام الشركة بجدولة ديونها لدى البنوك ، خاصة البنك الأهلي... أسوة بما حدث مع شركات أحمد بهجت !!!..يذكر أن الشركة قامت مؤخرا بتوقيع اتفاق تسوية ، مع البنك الأهلي لجدولة الديون المستحقة عليها ، التي تمثلت في ثلاثة قروض حصلت عليها من البنك بمعدلات عائد تتراوح ١٢،٥٪:١٤٪ ، وقضى الاتفاق بالسماح للشركة باستخدام حصيلة بيع الشقق والفيللات والشاليهات ، والأراضي المزمع بيعها لموظفي البنك وقدرها ٢٠ مليون جنيها ، في سداد جزء من مستحقات هيئة

المجتمعات العمرانية البالغ إجماليها ٩٢،١ مليون جنيها ، وتعهدها بسداد باقي أقساط الأراضي المستحقة خلال الأعوام الثلاثة ٢٠٠٥و٢٠٠٦و٢٠٠٧ بمبلغ ١٠٩،٥مليون جنيه ، مع التزامها فور سداد قيمة الأراضي باستيفاء مستندات التوكيل برهن الأرض غير المباعة لصالح البنك!.

آخر الأخبار القادمة من «سوديك » ، كان تأكيد شفيق بغدادي عضو مجلس الإدارة ، أن المزادات التي نظمتها الشركة بالتعاون مع شركة « كولدويل بانكر » للتسويق العقاري ، حققت إيرادات للشركة تجاوزت ٢٠ مليون جنيه ، ستساهم في تحقيق طفرة في مبيعات الشركة هذا العام .. المعروف أن آخر هذه المزادات تم في التاسع من يوليو الماضي (٢٠٠٥) ، وأن جملة ما تم بيعه طبقا لأرض الواقع نحو ١٣٠٠ شقة و ٣٠٠ فيلا من وحدات «بيفرلي هيلز » ، فيما تمتلئ كواليس المدينة بالأقاويل التي تتردد حول عدم إمكانية تسجيل الوحدات المشتراة بسبب عدم قيام الشركة بتسجيل الأرض من الأساس ، وذلك بسبب عدم سدادها ثمن الأرض !.

الأغرب هو ما يتداوله السكان والعاملون بالشركة من أن الشركة قامت بشراء الأرض بسعر جنيهين للمتر ، فيما تراوحت أسعار الوحدات المباعة من ٧٥٠ جنيها في العام الأول ، ثم ارتفعت إلي ١٥٠٠ جنيه في العام التالي وأخيرا إلي ٢٠٠٠ في المزاد الأخير ! ، كواليس المدينة لا تزال تبوح بأسرار شركة الرجل الشبح ،حيث يتحدث الجميع هناك عن دوره المتعاظم في منع البناء علي أرض النادي الأهلي بمدينة أكتوبر ، ومن ثم تعديل مكانها لتصبح في الشيخ زايد خلف «بيفرلي هيلز» ، المعلومات الواردة من هناك تؤكد قيام راسخ بالوقوف وراء الحدث ، ثم قيامه بشراء الأرض الجديدة ٣٠ جنيها للمتر ، ثم إعادة بيعها للنادي الأهلي بسعر ٣٠٠ جنيها للمتر ، وهو ما يعني ربحا يزيد علي نصف مليار جنيه يفوق بمراحل قيمة أرض الشركة كلية ، وكان يستطيع تجنبيها الديون والجدولة المشار إليها !.

كما تقول كواليس المدينة أن الشركة باعت نحو ٩ ملايين متراً مربعاً بسعر متوسط ١٠٠ جنيه للمتر وهو ما يضيف ٩٠٠ مليون جنيه أخري لخزينة الشركة ، وما يجعل الخبر مؤكدا أن البيع تواكب هذا البيع مع التطور الرهيب لسعر السهم الخاص بالشركة في البورصة بنسبة ٧٠٠ ٪ !!

فيما ينظر إليهم أصحاب ملاعب الجولف باعتبارهم « بيئه » ، بحسب التعبير

الشبابي السائد هذه لأيام ، تعلوا صرخات سائقي التاكسي بكل ما تحتويه من غضب، طالبة النجدة من فقيد الطرق والسرعة ، التائه بين أطماع الكبار والسوق السوداء ، وطلبات المستحقين له ، المغفور له « بنزين ٨٠ » ، الذى اشتاقت له «تانكات » سيارات الغلابة غير القادرة على شراء أقرابه من رواد «الهامر والمرسيدس والبى أم »، وبقية عائلات سيارات الصفوة ، من أنواع البنزين أرقام ٩٠ و ٩٢ وخلافه ، بعد أن اشتعلت أزمة غيابه في اغلب المحافظات خاصة القاهرة والإسكندرية ودمياط والمنوفية والدقهلية والقليوبية ، مما أدي إلي اندلاع مشاجرات بين عمال في محطات الوقود وسائقين استخدمت خلالها كافة أسلحة المستضعفين فى الأرض من السائقين والعمال معا ، دون أن يصدر تعليق واحد من الحكومة ككل ، أو من الوزارة المسئولة عن ثروة مصر من البترول !

بعض المواطنين اتهموا الحكومة إثر ذلك بافتعال الأزمة تمهيداً لزيادة الأسعار، والبعض الآخر اتهمها بالسعي نحو إلغائه نهائيا ، كسبيل للعكننة على الناس كدأبها دائما ، الوزارة المسئولة لم تحرك ساكنا يبرر الأزمة ، بل قامت فقط ومؤخرا بعد نحو شهر من بدايتها بنقل حصص من «بنزين ٨٠» من المحطات الموجودة في الشوارع الضيقة أو الجانبية إلي أخري في الشوارع الرئيسية، لمواجهة «اختناق» تلك الشوارع بطوابير الطلب علي البنزين ٨٠، وهو ما يفسره البعض بالتحرك المدفوع امنيا ، أو بسبب طلب صادر عن وزارة الداخلية ، عقب زيادة اندلاع المشاجرات ، وتعطل المرور فى عديد من مناطق الجمهورية ، بسبب ازدياد إعداد السيارات أمام محطات البنزين المختلفة طلبا للنوع ٨٠ ، وهو ما دفع المتضررين من الازدحام والخناقات للمطالبة بزيادة محطات الغاز الطبيعي في أنحاء الجمهورية لإقناع أصحاب السيارات بتحويلها إلي الغاز بدلاً من البنزين ٨٠ !

فارق السعر بين البنزين ٩٠ وال ٨٠ نحو ٧٠ قرشا للتر الواحد ، وهو ما يجعل السائقين يتكالبون على النوع الأقل سعرا ، لتتكرر المشاهد عبر شهر أو أكثر دون أى إجراء اللهم إجراء إخراج الأزمة من الشوارع الضيقة إلى الأكثر اتساعا ، دون حل جذري أو طرح مبرر منطقي للازمة ، خاصة فى ظل تصريح عدد كبير من السائقين ، إن السيارات موديلات ما قبل ٨٥ لا تحتمل تحويلها إلى العمل بالغاز الطبيعي ، برغم كل مزاياه الصديقة للبيئة وجيوب السائقين ، وهو مالا يعنى غير شيئين لا ثالث لهما ، الأول

إن الحكومة افتعلت الأزمة لإجبارهم على الاتجاه نحو الغاز ، وبما أنهم لا يستطيعون ذلك ، فليس إمامهم إلا تنفيذ مواد التكهين الواردة بقانون المرور ، وبالتالي التحول إجباريا إلى العمل بالغاز ، ليستفيد أصحاب توكيلات السيارات سريعا بدلا من الانتظار لمهلة العامين لتوفيق الأوضاع ، أما الشيء الثاني فهو إجبار السيارات الأحدث على السير فى نفس الاتجاه ، على طريقة « الغاز من أمامكم ، ووقف الحال من خلفكم » ، وهو مثل لا ينطبق فقط على أصحاب سيارات التاكسي الحديثة فقط، بل على كافة سيارات الغلابة ، سواء كانت صغيرة للركوب أو أوتوبيسات بكافة أنواعها !

سبوبة الاستفادة من دماء الغلابة لم تتوقف ، بحسب مراقبين على ما جاء بمواد «التكهين» ،بل تعدت ذلك إلى الاستفادة من الجديد والقديم معا ، لتصب فى خزائن أخرى غير خزائن أصحاب التوكيلات ، وهنا يقفز السؤال الذى تجيب عليه الأرقام والتصريحات الحكومية ، من هو المستفيد من الأزمة الحالية ؟ ، أو بالأحرى من المستفيد من التحول إلى التموين بالغاز ، أو من يملك محطات تموين السيارات بالغاز فى مصر؟ ، الإجابة بحسب الخبراء مخطط لها داخل إطار ما يسمى بالاستثمار فى قطاع البترول فى مصر ، أو مشروعات الغاز الطبيعي المطروحة للاستثمار في مصر، وهى المشروعات التى قوبلت كما يقول الخبراء بمفاهيم خاطئة لدي المستهلك المصري عن جدوي تحويل سياراتهم.. كما أن معظم الهيئات الحكومية لم تقبل علي تحويل السيارات الخاصة بهم ومازال عدد أتوبيسات هيئة النقل العام التي تعمل بالغاز الطبيعي منخفض للغاية ، لذلك تبنت وزارة البترول خطة زيادة عدد السيارات المستخدمة للغاز الطبيعي من ٨٥ ألف سيارة إلي ١٥٠ ألف سيارة بحلول عام ٢٠١٠ بجانب مضاعفة عدد محطات التموين والتحويل والتنسيق مع الوزارات المختلفة لتعمل السيارات الحكومية بالغاز الطبيعي حتي يرفع البنزين والسولار الراية البيضاء ، للغاز ومحتكرى نقله وتصنيع معداته وأصحاب محطات التموين به !

خطة التحويل لم يجعلها قابلة للربح ما أعلنه المهندس سامح فهمي وزير البترول قبل عامين بالتمام والكمال ، وتحديدا فى يوليو ٢٠٠٥ من :«انه يجري تنفيذ خطة طموح للتوسع في استخدام الغاز الطبيعي كوقود للسيارات لزيادة أعداد السيارات المحولة للغاز البالغ عددها حاليا٦٠ ألف سيارة وزيادة عدد محطات تموين السيارات بالغاز التي يبلغ عددها٩١ محطة موزعة علي١٤ محافظة بالجمهورية مما جعل ترتيب

مصر حاليا ضمن العشر دول الأولي في هذه الصناعة علي المستوي العالمي » ، كما لم يجعلها مثيرة للعاب السادة مستثمرى قطاع الغاز الطبيعى ، برغم ارتفاع عدد السيارات المحولة ، منذ تصريح الوزير ، من ٦٠ ألفا إلى ٩١ ألف سيارة حاليا ، كما لم تعد رؤوس الأموال الكبيرة قادرة على العمل فى هذا المجال فى ظل الإعداد المتدنية ، من المحطات أو من السيارات المترددة عليها ، بعد أن تكلف آخر مشروعات الغاز الطبيعي المطروحة للاستثمار في مصر، الخاص بمحطات تموين السيارات بالغاز الطبيعي ، نحو ١١٠ ملايين جنيه ، لتشجيع تحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي، لتوفير الوقود البديل !

الخطة التى تستهدف نحو ٣٠٠ ألف سيارة متنوعة الاستخدام ، لم تكن لتنجح ومعها هذه الملايين فى العودة بالربح على الشركات التى مولت وشاركت فى المشروع ، دون أن يكون هناك دافع قوى يجبر الذين تجاهلوا المشروع من أصحاب وسائقي السيارات ، لهذا كانت الأزمة بحسب المراقبين الذين أكدوا أن وجود رجل أعمال بحجم مجدي راسخ « صهر الرئيس » ، كمستثمر من أوائل من استثمروا فى هذا المجال ، يجعل الأمر مفهوما لدرجة كبيرة ، خاصة وهو أوائل من استثمروا فى هذا المجال من خلال إنشائه للشركة الوطنية للغاز عقب صدور قانون الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، كما يملك أيضا شركة « عربية للغاز » ، وهى الشركة المالكة لأغلب محطات تموين السيارات بالغاز فى مصر ، ويدخل فى مخططها إنشاء نحو ٣٠٠ محطة جديدة ، جارى العمل بها حاليا ، لتتمكن من تموين ٣٠٠ ألف سيارة فى الوردية الواحدة يوميا ، وهو مخطط لم يكن ليسير فى طريق التحقق بدون إجبار أصحاب السيارات على الاتجاه نحو تلك المحطات !

راسخ لم يعد وحده فى هذا المجال ، بل هناك شركاء له فى البيزنس الواحد ، كما أن هناك أيضا منافسين مصريين وأجانب ، بلغوا حتى الآن نحو أربعة شركاء بالإضافة إلى شركاته ، فهناك شركة « صافى مصر» لتصنيع وتجميع مكونات محطات تموين السيارات ، وبداخلها شركات «صافى إس .أر.إل الإيطالية و شركه أى.تى.إيه الإيطالية » ، وكذلك شركة الغاز الطبيعي للسيارات (كارجاس) ، لتصنيع وتركيب وتصميم وصيانة أنظمة تشغيل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي و تصميم وإنشاء وصيانة وتملك مراكز وأنظمة الغاز، وخلط وتسويق زيوت التزييت ، وشريكها

الأجنبي« BP » الشرق الأوسط «انتربريز» ، و الشركة المصرية الدولية لتكنولوجيا الغاز(غازتك) بشراكة أجنبية متمثلة فى شركة إيني انترناشيونال ، و شركة إمارات مصر، كل هؤلاء ربحوا من ارتفاع أسعار البنزين بكافة أنواعه فى مايو الماضي ، حتى أن آخر الإحصائيات تقدر هذه الزيادة بنحو ٢٥ ٪ ، إلا أن الأمر بدا غير مجز فى ظل البيع بالتقسيط لأصحاب السيارات ، لذا وجبت الأزمة بحسب عدد كبير من الخبراء، تماما كما وجب التكهين باسم البيئة والحفاظ عليها فى مواد قانون المرور الجديد !

أزمة تصب فى مصلحة «صهر» الرئيس

دموع عم حسن المحاصرة بين الغاز والبنزين وحدوتة التكهين

«عم حسن» اليوم .. ليس كعادته معي ، ففي الرحلة اليومية من البيت الى مقر الجريدة ، تعودت على معرفة ما يحدث فى شوارع المحروسة ، عبر نكات يطلقها بطريقة «شر البلية ما يضحك » ، سكت بركان النكات اليوم على غير عادته ، لهذا سألته :« مالك يا عم النهارده ؟ .. خبر إيه هى الدنيا خربت ؟ » ، سكت دون رد لمدة تجاوزت الدقيقة حتى ظننت انه فقد السمع .. فأعدت عليه السؤال ، فرد بصوت جاء من أعماق سحيقة ،:« معلش يا أستاذ اعذرني .. الحمول تقلت.. الحكومة الظاهر ناوية تجيب أجلنا .. تصور بنزين (٨٠) مش موجود وفيه كلام إنه هايتلغى ، هى رفعت سعره مره

وعدت ، لكن الظاهر النية مبيته لإجبارنا على التحويل للغاز » ..

« المصيبة الكبرى فى القانون الجديد .. تصور العروسة اللى انت شايفها دي لازم تتكهن خلال ٣ سنين ، وبدل ما أبقى صاحب عربية ، أبقى ملك للبنك ، أنا وقوت عيالي .. أشتغل بس علشان أسدد القسط » ،.. سألته هو ال« بيجو » هـا يتكهن ؟ ، قال :« طبعا .. مش قبل ٨٥ همه قالوا كده » .. .. حاولت طمأنة عم حسن دون جدوى ، من خلال ذكر تصريحات مدير المرور الذى شهد بكفاءة هذه السيارة ، وأن هناك تفكير فى استثنائها من عملية التكهين ، إلا أنه لم يتزحزح عن رعبه وخوفه على مستقبل أولاده ملليمترا واحدا ، .. فجأه وجدته يقف وهو يصرخ :« بص الناس هاتقطقع بعضها علشان لتر بنزين .. مش كده وبس هاتلاقى نفس الحكايه قدام محطات الغاز ، يعنى موت وخراب ديار»

نظرت إلى ما ينظر إليه فوجدت صراخا وحركة غريبة تحدث داخل المحطة ، نزلت مسرعا لاستطلاع الأمر ، فوجدت ما لم أكن أتخيله .. أحد السائقين سقط صريعا إثر مشاجرة ، حدثت بينه و آخر ، على أسبقية الحصول على البنزين الغائب عن باقي المحطات ! ، «عم حسن» غلبته دموعه وهو يتمتم :« تصور يابيه .. كان ممكن أكون مكانه .. دانا عندي عروستين على وش جواز ، كانوا ها يعملوا إيه من بعدى ؟ » ، أُذن لصلاة الظهر فقلت للرجل .. روح صلى وادعى ربنا يصلح الحال .. وأنا سوف أتصرف ، رفض فى البداية ولكن تحت إلحاحي وافق الرجل فانصرفت إلى سائق آخر، لم يكن أسعد حالا من الأسى حسن أبو البنات !

على ناصية الشارع الشهير بالدقي كانت المشاهد الأكثر تأثيرا ، فكأني بصوت عم حسن وهو يوجهني إلى ما قاله ، حيث زحام يوم الحشر أمام كبرى محطات الغاز الموجودة على ناصية الشارع ، وسط أصوات عالية اختلطت بصرخات كلها تحث على الإسراع فى عملية التموين ، سألت أحد السائقين عن سعر الغاز الذى يجعله بديلا عن البنزين مرتفع السعر من وجهة نظر الجميع ، فكانت الإجابة «٤٧،٥ » ، سبعة وأربعين قرشا .. يابلاش ، قلتها وأنا أظن أن ذلك منصف للسائق ، إلا أن احدهم عاجلني بالقول أن ما يدفعه السائق هو مبلغ٩٢ قرشا مقابل كل متر مكعب من الغاز يحصل عليه حيث يتم تحصيل نصف قيمة المبلغ المدفوع لسداد ثمن بيع الغاز نفسه ، بينما يوضع النصف الآخر من المبلغ في حساب سداد تكلفة تحويل

السيارة للعمل بالغاز ، إلي أن ينتهي العمل من سداد كامل التكلفة ليبدء بعدها العمل ، في شراء الغاز بالسعر الرسمي له وهو٤٥ قرشا للمتر المكعب ، الغاز هو الحل يؤكد جميع المواطنين من أصحاب السيارات رواد محطات تحويل وتمويل الغاز الطبيعي أنه بعد الارتفاع الهائل في أسعار البنزين وجدوا أن الحل هو الغاز أو بيع السيارة!

فى الجهة المقابلة للغاز يقف اختفاء البنزين ٨٠ ، عاملا فى استمرار الأزمة والاتجاه نحو الغاز إجباريا ، حيث كشف العاملون بالمحطات أن تعليماتٍ عليا صدرت تفيد بمنع بيع البنزين «٨٠» في الكثير من محطات الوقود بالقاهرة والجيزة، وأكدوا أن الأزمة دخلت أسبوعها الثاني، وتستهدف التمهيد لزيادة أسعاره ، التي ارتفعت بالفعل قبل صدور قرار رسمي بزيادتها، لكنهم نفوا خلط البنزين الرخيص مع الأنواع الأخرى المرتفعة ، فيما أكد عدد كبير من أصحاب محطات البنزين أنهم أجروا عدة اتصالات بهيئة البترول وشركات تكرير البترول من أجل توفير البنزين ٨٠ بعد اختفائه؛ إلا أن الشركات تماطل في تزويدهم به ، مما أصاب غالبية محطات البنزين بحالة من الركود، ويقول مدير محطة بنزين التعاون فى منطقة شبرا :« إن أزمة بنزين ٨٠ مستمرة منذ شهرين في محطات وسط البلد ، التي تشهد ضغطا كبيرا من سائقي التاكسي، رغم أنه متوافر في محطات البنزين الموجودة خارج القاهرة ، إلا أن تصريحا للوزير سامح فهمي حول تنفيذ برنامج يستهدف زيادة استخدام الغاز الطبيعي كوقود للسيارات في إطار استراتيجية الوزارة للتوسع في استخداماته محليا ، أشار إلى احتمال تعمد الوزارة تخفيض البنزين الرخيص ، لإجبار السائقين على التحول إلى الغاز شاءوا أم أبوا !!

تذكرت دموع عم حسن التى حاول إخفاءها عن عينىّ ، وهى محاصرة بين البنزين والتكهين بموجب القانون ، ثم الغاز الذى قال عنه خبراء عديدون أنه يؤدى إلى التقليل من العمر الافتراضي للسيارة ، وهو ما يعنى عند الرجل ونحو ١٧٥ ألف سائق غيره ، العمل لدى البنك للوفاء بدينه ، الذى دفعهم قانون المرور الجديد لشراء السيارة الجديدة بالتقسيط عبر بوابته ، ليجد الجميع أنفسهم مجبرين أولا على التحول نحو الغاز بكل ما يحمله من مخاطر ، ثم العمل ليل نهار للوفاء بدين البنك ، قبل أن تذهب السيارة إلى مقبرة أعدت لها بعد انتهاء عمرها الافتراضى ، تذكرت كل ذلك

وأنا أتسائل عن المستفيد الذى يقف فى الخلفية من كل هذه الأحداث لأجد أرقاما تشير وأخرى تجيب وثالثة تتهم الجميع بالوقوف خلف دموع أكثر من مليون عم حسن هم مجموع الأسر التى يرعاها هو وأقرانه من السائقين ، ومعهم ملايين أخري تقف أو تبيت تحت خط الفقر ، أو خلف قضبان القهر .. الكل يبحث عن ذاته وحريته وقوته .

.. وبعد ...

عم حسن لم يكن سوي شعب مصر كله الذي ثار في ٢٥ يناير ليسقط النظام ، .. عم حسن هو الحزن الذي تحول إلي فرحة كبري ترقص في شوارع مصر يوم ١١ فبراير ، وهو أيضا القلب الذي تعب من كل الحزن الذي تكوم فيه ، فثار قبل أن تتوقف دقاته عن العمل نهائيا ، بينما اللصوص تنبض قلوبهم برنات المال وحركاته داخل البنوك .. عم حسن أسقط النظام وأصهاره وأبناءه ومحاسيبه ، لينقذ نفسه وبناته وأبناءه وأقرانه ، ليضع مصر علي أول الطريق نحو عودتها مجددا إلي المجد القديم ، في صدارة الأمم والحضارات بعد أن أعيتها وأذلتها «جمهورية الفساد » .

عماد الصابر